

# التخلاف القرآني وأثره في التفسير

GUQR5343



### المحتويات

٢٠-٧	الدرس الأول : تعريف "القرآن"، و"القراءات"
٢٤-٢١	الدرس الثاني : حول علم القراءات - مصطلحات أخرى
٤٩-٣٥	الدرس الثالث : توجيه القراءات، والاحتجاج لها
٦٣-٥١	الدرس الرابع : أمناط كتب الاحتجاج، وأنواعه
٧٧-٦٤	الدرس الخامس : أحوال اختلاف القراءات، وفوائدها
٩٠-٧٩	الدرس السادس : تعريف التفسير، وأحوال القرآن
١٠١-٩١	الدرس السابع : تعريف التأويل لغة واصطلاحاً
١١٥-١٠٣	الدرس الثامن : تابع: تعريف التأويل - أقسام القراءات بالنسبة للتفسير
١٢٩-١١٧	الدرس التاسع : اهتمام السلف بالقراءات، وموقف المفسرين منها
١٤٥-١٣١	الدرس العاشر : الطعن في القراءات، والرد على الطاعنين
١٦٠-١٤٧	الدرس الحادي عشر : الطعن في قراءة ابن عامر (١)
١٧٥-١٦١	الدرس الثاني عشر : الطعن في قراءة ابن عامر (٢)
١٩٣-١٧٧	الدرس الثالث عشر : الاعتراضات الواردة على قراءات الإمام حمزة (١)
٢١٠-١٩٥	الدرس الرابع عشر : الاعتراضات الواردة على قراءات الإمام حمزة (٢)
٢٢٥-٢١١	الدرس الخامس عشر : اختلاف القراءات إعرابياً، وأثر ذلك على التفسير (١)
٢٣٩-٢٢٧	الدرس السادس عشر : اختلاف القراءات إعرابياً، وأثر ذلك على التفسير (٢)
٢٥٥-٢٤١	الدرس السابع عشر : اختلاف القراءات بلاغياً وأثره في التفسير (١)

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

- الدرس الثامن عشر : اختلاف القراءات بلاغيًا وأثره في التفسير (٢) ٢٧٣-٢٥٧
- الدرس التاسع عشر : اختلاف القراءات بلاغيًا وأثره في التفسير (٣) ٢٨٩-٢٧٥
- الدرس العشرون : تضمين القراءات وأثره في التفسير ٣٠٧-٢٩١
- الدرس الحادي والعشرون : فائدة الإمالة في بيان المعنى التفسيري ٣٢٤-٣٠٩
- الدرس الثاني والعشرون : اختلاف القراءات في آيات الأحكام وأثر ذلك ٣٤٥-٣٢٥
- قائمة المراجع العامة : ٣٥٠-٣٤٧

(تعريف: "القرآن"، و"القراءات")

### عناصر الدرس

- العنصر الأول : التعريف بلفظ "القرآن" لغة واصطلاحاً ٩
- العنصر الثاني : تعريف القراءات لغةً واصطلاحاً ١٥



## التعريف بلفظ القرآن لغة واصطلاحاً

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد المبعوث رحمةً للعالمين، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

## القرآن الكريم:

كتاب ختم الله به الكتب، وأنزله على نبي ختم به الأنبياء بدين عام خالد، ختم به الأديان، فهو دستور الخالق لإصلاح الخلق، وقانون السماء لهداية الأرض، أنهى إليه منزله كل تشريع، وأودعه كل نهضة، وناط به كل سعادة، وهو حُجة الرسول وآياته الكبرى، يقوم في فم الدنيا شاهداً برسالته، ناطقاً بنبوته، دليلاً على صدقه وأمانته، وهو ملاذ الدين الأعلى يستند الإسلام إليه في عقائده وعبادته، وحكمه وأحكامه، وآدابه وأخلاقه، وقصصه ومواعظه، وعلومه ومعارفه، وهو عماد لغة العرب الأسمى، تدين له اللغة في بقائها وسلامتها، وتستمد علومها منه على تنوعها وكثرتها، وتفوق سائر اللغات العالية به في أساليبها ومادتها، وهو أولاً وآخرها القوة المحولة التي غيرت صورة العالم، ونقلت حدود الممالك، وحولت مجرى التاريخ، وأنقذت الإنسانية العائرة؛ فكأنما خلقت الوجود خلقاً جديداً، لذلك كله كان القرآن الكريم موضع العناية الكبرى من الرسول ﷺ وصحابته، ومن سلف الأمة وخلفها جميعاً إلى يوم الناس.

هذا، وقد اتخذت هذه العناية أشكالاً مختلفة، فتارة ترجع إلى لفظه وأدائه، وأخرى إلى أسلوبه وإعجازه، وثالثة إلى كتابته ورسمه، ورابعة إلى تفسيره وشرحه إلى غير ذلك، ولقد أفرد العلماء كل ناحية من هذه النواحي بالبحث

والتأليف، ووضعوا من أجلها العلوم، ودونوا الكتب وتباروا في هذا الميدان الواسع أشواطاً بعيدة؛ حتى زحرت المكتبة الإسلامية بتراث مجيد من آثار سلفنا الصالح وعلمائنا الأعلام.

وكانت هذه الثروة ولا تزال مفخرة نتحدّى بها أمم الأرض، ونفحم بها أهل الملل والنحل في كل عصر ومصر، وهكذا أصبح بين أيدينا الآن مصنفات متنوعة، وموسوعات قيمة في ما نسميه علم القراءات، وعلم التجويد، وعلم الرسم العثماني، وعلم التفسير، وعلم النسخ والمنسوخ، وعلم غريب القرآن، وعلم إعجاز القرآن، وعلم إعراب القرآن وما شاكل ذلك من العلوم الدينية والعربية، مما يُعتبر بحقّ أروع مظهر عرفه التاريخ لحراسة كتاب هو سيد الكتب، وبات هذا المظهر معجزةً جديدةً مصدقةً لقوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

### تعريف لفظ القرآن لغةً:

قال الشيخ الزرقاني -رحمه الله تعالى- عند تعريفه بلفظ القرآن: أما لفظ القرآن فهو في اللغة مصدر مرادف للقراءة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ﴾ [١٧] فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانْبِغْ قُرْءَانَهُ، [القيامة: ١٧، ١٨] ثم نُقل من هذا المعنى المصدرى وجُعل اسماً للكلام المعجز المنزل على النبي ﷺ من باب إطلاق المصدر على مفعوله، ذلك ما نختاره؛ استناداً إلى موارد اللغة وقوانين الاشتقاق، وإليه ذهب اللحياني وجماعة. أما القول بأنه وصف من القرء بمعنى الجمع، أو أنه مشتق من القرائن، أو أنه مشتق من: قرنت الشيء بالشيء، أو أنه مرّجل أي: موضوع من أول الأمر، علماً على الكلام المعجز المنزل غير مهموز ولا مجرد من "أل" فكل أولئك



لا يظهر له وجه وجيه ، ولا يخلو توجيه بعضه من كُلفة ، ولا بُعد عن قواعد الاشتقاق وموارد اللغة.

ثم قال -رحمه الله- : وعلى الرأي المختار فلفظ قرآن مهموز، وإذا حُذف همزه، فإنما ذلك للتخفيف، وإذا دخلته "أل" بعد التثنية فإنما هي للمح الأصل لا للتعريف، ويقال للقرآن: فرقان أيضاً، وأصله مصدر كذلك، ثم سمي به النظم الكريم تسميةً المفعول أو الفاعل بالمصدر باعتبار أنه كلام فارق بين الحق والباطل، أو هو مفروق بعضه عن بعض في النزول، أو في السور والآيات، قال تعالى: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: ١] ثم إن هذين الاسمين هما أشهر أسماء النظم الكريم، بل جعلهما بعض المفسرين مرجع جميع أسمائه، كما تُرجح صفات الله على كثرتها إلى معنى الجلال والجمال. ويلى هذين الاسمين في الشهرة هذه الأسماء الثلاثة: الكتاب، والذكر، والتنزيل. وقد تجاوز صاحب (البرهان) حدود التسمية، فبلغ بعدتها خمسة وخمسين، وأسرف غيره في ذلك حتى بلغ بها نيفاً وتسعين كما ذكره صاحب (التبيان).

واعتمد هذا وذاك على إطلاقات واردة في كثير من الآيات والسور، وفاتهما أن يفرقاً بين ما جاء من تلك الألفاظ على أنه اسم، وما ورد على أنه وصف، ويتضح ذلك على سبيل التمثيل في عدهما من الأسماء لفظ قرآن ولفظ كريم؛ أخذاً من قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة: ١٧٧] كما عُدَّ من الأسماء لفظ ذكر ولفظ مبارك؛ اعتماداً على قوله تعالى: ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ [الأنبياء: ١٥٠] على حين أن لفظ قرآن وذكر في الآيتين مقبول كونهما اسمين إلا لفظ كريم

ومبارك، فلا شك أنهما وصفان - كما ترى - والخطب في ذلك سهل يسير، بيد أنه مُسهَّبٌ طويل حتى لقد أفرد به بعضهم بالتأليف وفيما ذكرناه كفاية.

### تعريف القرآن الكريم في الاصطلاح:

علينا أن نعلم أن القرآن كلام الله، وأن كلام الله غير كلام البشر ما في ذلك ريب، ومعلوم أيضاً أن الإنسان له كلام قد يُراد به المعنى المصدرى أي: التكلم، وقد يراد به المعنى الحاصل بالمصدر أي: المُتكلَّم به، وكل من هذين المعنيين لفظي ونفسي؛ فالكلام البشري اللفظي بالمعنى المصدرى هو تحريك الإنسان للسانه، وما يساعده في إخراج الحروف من المخارج والكلام اللفظي بالمعنى الحاصل بالمصدر هو تلك الكلمات المنطوقة التي هي كيفية في الصوت الحسي، وكلا هذين ظاهر لا يحتاج إلى توضيح.

أما الكلام النفسي بالمعنى المصدرى فهو تحضير الإنسان في نفسه بقوته المتكلمة الباطنة للكلمات التي لم تبرز إلى الجوارح، فيتكلم بكلمات متخيَّلة يُرتبها في الذهن، بحيث إذا تلفَّظ بها بصوت حسي كانت طبق كلماته اللفظية، والكلام النفسي بالمعنى الحاصل بالمصدر هو تلك الكلمات النفسية والألفاظ الذهنية المترتبة ترتباً ذهنياً، منطبقاً عليه الترتب الخارجي، ومن الكلام البشري النفسي بنوعيه قوله تعالى: ﴿فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ، وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٧٧] ومنه الحديث الشريف الذي رواه الطبراني عن أم سلمة - رضي الله عنها - أنها سمعت رسول الله ﷺ وقد سأله رجل فقال: ((إني لأحدِّث نفسي بالشيء لو تكلمتُ به لأحبط أجري، فقال ﷺ: لا يلقى ذلك الكلام إلا مؤمن)).

فأنت ترى أن النبي ﷺ سَمِيَ ذلك الشيء الذي تحدثت به النفس كلاماً، مع أنه كلمات ذهنية لم ينطق بها الرجل؛ مخافة أن يُحبط بها أجره، وهذا الإطلاق من الرسول ﷺ يُحمل على الحقيقة؛ لأنه الأصل ولا صارف عنها.

كذلك القرآن كلام الله: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠] قد يُطلق ويُراد به الكلام النفسي، وقد يطلق ويراد به الكلام اللفظي، والذين يطلقونه إطلاقاً الكلام النفسي هم المتكلمون فحسب؛ لأنهم المتحدثون عن صفات الله تعالى النفسية من ناحية، والمقرون بحقيقة أن القرآن كلام الله غير مخلوق من ناحية أخرى، أما الذين يطلقونه إطلاقاً الكلام اللفظي فالأصوليون والفقهاء وعلماء العربية، وإن شاركهم فيه المتكلمون أيضاً بإطلاق ثالث عندهم.

وإنما عُني الأصوليون والفقهاء بإطلاق القرآن الكريم على الكلام اللفظي؛ لأن غرضهم الاستدلال على الأحكام وهو لا يكون إلا بالألفاظ، وكذلك علماء العربية يعينهم أمر الإعجاز، فلا جرم كانت وجهتهم الألفاظ.

وعلى هذا فإن تعريف القرآن الكريم في الاصطلاح عند الأصوليين والفقهاء وبعض المتكلمين: هو اللفظ المنزّل على النبي ﷺ من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس، فهو مظاهر أصول تلك الكلمات الحكمية الأزلية التي سبق ذكرها.

قال الشيخ الزرقاني -رحمه الله تعالى-: غير أن هؤلاء الذين أطلقوه على لفظ القرآن، اختلفوا في تعريفه؛ فمنهم من أطال في التعريف وأطنب بذكر جميع خصائص القرآن الممتازة، ومنهم من اختصر فيه وأوجز، ومنهم من اقتصد وتوسط، فالذين أطنبوا عرفوه: بأنه الكلام المعجز المنزّل على النبي ﷺ المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، المتعبّد بتلاوته، وأنت ترى أن هذا التعريف جمع بين الإعجاز والتنزيل على النبي ﷺ والكتابة في المصاحف، والنقل بالتواتر،

والتعبد بالتلاوة، وهي الخصائص العظمى التي امتاز بها القرآن الكريم وإن كان قد امتاز بكثير سواها. ولا يخفى عليك أن هذا التعريف كان يكفي فيه ذكر بعض تلك الأوصاف ويكون جامعاً مانعاً، غير أن مقام التعريف مقام إيضاح وبيان، فيناسبه الإطناب؛ لغرض زيادة ذلك البيان، لذلك استباحوا لأنفسهم أن يزيدوا فيه ويسهبوا.

والذين اختصروا وأجزوا في التعريف منهم من اقتصر على ذكر وصف واحد هو الإعجاز، ووجهة نظرهم في هذا الاقتصار أن الإعجاز هو الوصف الذاتي للقرآن، وأنه الآية الكبرى على صديق النبي ﷺ والشاهد العدل على أن القرآن كلام الله، ومنهم من اقتصر على وصفين هما الإنزال والإعجاز، وحجتهم أن ما عداهذين الوصفين ليس من الصفات اللازمة للقرآن، بدليل أن القرآن قد تحقق فملاً بهما دون سواهما على عهد النبوة.

ومنهم من اقتصر على وصف النقل في المصاحف والتواتر؛ لأنهما يكفيان في تحصيل الغرض وهو بيان القرآن وتمييزه عن جميع ما عداه. والذين توسطوا منهم من عرض لإنزال الألفاظ وللكتابة في المصاحف، وللنقل بالتواتر فحسب، موجهاً رأيه بأن المقصود هو تعريف القرآن لمن لم يدركه زمن النبوة، وأن ما ذكره من الأوصاف هو من اللوازم البينة لأولئك الذين لم يدركوها بخلاف الإعجاز؛ فإنه غير بين بالنسبة لهم، وليس وصفاً لازماً لما كان أولى من سورة من القرآن، ومن أولئك الذين توسطوا من عرض للإنزال والنقل بالتواتر والتعبد بالتلاوة فقط، مستنداً إلى أن ذلك هو الذي يناسب غرض الأصوليين.

وعلى هذا فإننا حين نريد أن نشرح التعريف السابق نقول:

إن اللفظ جنس في التعريف يشمل المفردة والمركب، ولا شك على أن الاستدلال على الأحكام كما يكون بالمركبات يكون بالمفردات، كالعام والخاص، والمطلق

والمقيد، وخرج بالمنزّل على النبي ﷺ ما لم ينزل أصلاً مثل كلامنا، ومثل الحديث النبوي، وما نزل على غير النبي ﷺ كالنوراة والإنجيل، وخرج بالمنقول تواتراً جميع ما سوى القرآن من منسوخ التلاوة والقراءة غير المتواترة، سواء أكانت مشهورة نحو قراءة ابن مسعود "متتابعات" عقب قوله تعالى: "فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ" [المجادلة: ٤] أم كانت أحادية كقراءة ابن مسعود أيضاً لفظ "متتابعات" عقب قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] فإن شيئاً من ذلك لا يُسمى قرأناً ولا يأخذ حكمه، وخرجت الأحاديث القدسية إذا تواترت بقولهم: المتعبد بتلاوته.

### تعريف القراءات لغةً واصطلاحاً

#### ١. تعريف القراءات في اللغة:

القراءات جمع مفردتها قراءة، ومادة قرأ تدور في لسان العرب حول معنى الجمع والاجتماع، والقراءة من: قرأ يقرأ قراءةً وقرأناً، فهو قارئ، وهم قراء وقارئون، فالقراءة مصدر من قول القائل: قرأت الشيء إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض. وفرق ابن قيم الجوزي - رحمه الله تعالى - بين قرى يُقرى، وبين قرأ يقرأ، فالأولى من باب الياء من المعتل، ومعناها الجمع والاجتماع. والثانية من باب الهمز، ومعناها الظهور والخروج على وجه التوقيت والتحديد، ومنه قراءة القرآن؛ لأن قارئه يُظهره ويُخرجه مقدرًا محدودًا لا يزيد ولا ينقص، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ ففرق بين الجمع والقرآن، ولو كان واحداً لكان تكريراً محضاً.

هذا هو تعريف لفظ القراءات من حيث اللغة.

## ٢. تعريف القراءات اصطلاحاً:

فقد جمع الدكتور "بازمول" هذه التعاريف في رسالته قال: لعلماء القراءات - رحمهم الله تعالى - جملة من التعاريف في حد القراءات ، سأذكرها بحسب التسلسل الزمني لوفياتهم -رحم الله الجميع - :

**التعريف الأول:** تعريف أبي حيان الأندلسي: عرف أبو حيان القراءات أثناء تعريفه للتفسير حيث قال: التفسير علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ، ومعانيها التي تُحمل عليها حالة التركيب وتتمت لذلك. ثم قال -رحمه الله- : وقولنا يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن هذا هو علم القراءات. قال الدكتور "بازمول" في شرحه لهذا التعريف: قلت: فعلم القراءات عند أبي حيان -رحمه الله- هو العلم الذي يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن. ويلاحظ ما يلي أن هذا التعريف أقرب إلى موضع التجويد منه إلى تعريف القراءات. إن الباحث عند نظره في هذا التعريف ينبغي أن يتذكر أن أبا حيان لم يأت بهذا التعريف غرضاً وقصدًا ، ولكن جاء به عرضاً ؛ فلا يُنظر إليه كحد يطلب فيه كونه جامعاً مانعاً.

**التعريف الثاني:** تعريف بدر الدين الزركشي المتوفى سنة أربع وتسعين وسبعمائة ، عرف الزركشي القراءات تعريفاً يفرق فيه بينها وبين القرآن ، فقال: القرآن: هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز ، والقراءات: هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف ، أو كيفياتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما ؛ فتعريف القراءات عند الزركشي هو اختلاف ألفاظ الوحي في كتبة الحروف أو كيفياتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما. ويلاحظ ما يلي أنه خصص القراءات في تعريفه بمواضع الاختلاف ، ولم يشر إلى مواضع الاتفاق فيها ،

وذلك لأن مواضع الاتفاق ليست قراءات، وإنما هي قرآن، ومواضع الاختلاف منها ما يصحّ كونه قرآناً، ومنها ما لا يصح، إنه لم يُشر في تعريفه بوضوح إلى النقل والرواية التي هي الأصل في القراءات، كما يلاحظ على هذا التعريف أنه قصر الاختلاف في القراءات على ما ذكر، ولم يشر بوضوح إلى الاختلاف في اللغة والإعراب، والحذف والإثبات، وهو واقع في القراءات.

**التعريف الثالث:** تعريف شمس الأئمة ابن الجزري - رحمه الله تعالى - المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة. عرّف ابن الجزري القراءات بقوله: القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقل.

**التعريف الرابع:** كما عرفها السيوطي - رحمه الله تعالى - المتوفى سنة إحدى عشر وتسعمائة أثناء حديثه عن العالي والنازل من أسانيد القرآن حيث قال: ومما يُشبه هذا التقسيم الذي لأهل الحديث تقسيم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة ورواية، وطريق ووجه، فالخلاف إن كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم، واتفقت عليه الطرق والروايات؛ فهو قراءة، فالقراءة عند السيوطي: هي ما خالف فيه إمام من الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم غيره مع اتفاق الطرق والروايات عليه. ويلاحظ على هذا التعريف أن السيوطي - رحمه الله تعالى - ساقه عرضاً لا غرضاً، وأيضاً فإن هذا التعريف إنما ساقه السيوطي عن القراء عموماً، كما أنه لم يحدد فيه ماهية القراءة من حيث هي؛ إنما حددها بالنظر إلى الرواية والوجه والطريق، وهو ما عبّر عنه بقوله: تقسيم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة... إلى آخره.

**التعريف الخامس:** تعريف شهاب الدين القسطلاني - رحمه الله تعالى - المتوفى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، عرّف علم القراءات: بأنه علم يُعرف منه اتفاق

الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في اللغات والإعراب، والحذف والإثبات، والتحريك والإسكان، والفصل والاتصال، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع، أو يقال: علم يُعرف منه اتفاقهم واختلافهم في اللغة والإعراب، والحذف والإثبات، والفصل والوصل من حيث النقل، أو يقال: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقلته. ويلاحظ أن التعريف الثالث الذي أورده الإمام القسطلاني - رحمه الله تعالى - هو نفس تعريف ابن الجزري - رحم الله الجميع رحمة واسعة.

**التعريف السادس:** تعريف طاشكبري زاده، قال - رحمه الله - معرفاً علم القراءات: هو علم يُبحث فيه عن صور نظم كلام الله تعالى من حيث وجود الاختلافات المتواترة، قال: وقد يبحث فيه أيضاً عن صور نظم الكلام من حيث الاختلافات الغير متواترة الواصلة إلى حد الشهرة. ويلاحظ على هذا التعريف أنه لما ذكر أن علم القراءات يشمل الاختلافات المشهورة، قال: ومبادؤه مقدمات مشهورة أو مروية عن الآحاد الموثوق بهم، فظهر بذلك أنه لا يُريد بالشهرة في التعريف ما هو قسيم المتواتر والآحاد؛ إنما يريد بالشهرة ما يُقابل المتواتر ويدخل في الآحاد.

**التعريف السابع:** تعريف البنا الدمياطي: اكتفى - رحمه الله - عند تعريفه للقراءات بإيراد التعريف الأول والثالث مما أورده القسطلاني - رحمه الله تعالى - فيما سبق ذكره.

**التعريف الثامن:** تعريف الزرقاني: قال الزرقاني معرفاً القراءات: مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء، مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه؛ سواء كانت هذه المخالفة في نطق الحروف، أم في نطق هيئاتها. قال الدكتور "بازمول": قلت: تعريف الزرقاني - رحمه الله - بسط لتعريف السيوطي السابق. ويلاحظ ما يلي أنه حصر التعريف على الاختلافات



بين القراء، أنه حصر الاختلافات في النطق بالحروف وهيئاتها، بينما الخلاف الواقع بين القراء أعم من هذا؛ إذ يشمل اللغة والإعراب، والإثبات والحذف، والوصل والفصل.

**التعريف التاسع:** تعريف الشيخ القاضي -رحمه الله تعالى- : عرف -رحمه الله- القراءات: بأنها علم يُعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله.

**التعريف العاشر:** تعريف الدكتور محمد سالم محيسن -رحمه الله تعالى- عرف الشيخ القراءات: بأنها علم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم، واختلافها من تخفيف وتشديد، واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف بعزو الناقله. وهذا التعريف مأخوذ من تعريف ابن الجزري -رحمه الله تعالى- وهذه التعريفات تدور حول عناصر تحدّد المعرف، وهذه العناصر هي مواضع الاختلاف في القراءات النقل الصحيح، سواء كان متواتراً أم آحاداً.

### ٣. حقيقة الاختلاف بين القراءات:

فإذا أريد تعريف القراءات تعريفاً جامعاً لجميع أفرادها، مانعاً من دخول غيرها؛ فينبغي أن يشتمل هذا التعريف على هذه العناصر، وباعتبار التعريفات السابقة نجد أن التعريفين الأولين اللذين أوردهما القسطلاني -رحمه الله تعالى- تعريفان جامعان مانعان، وكذا تعريف الشيخ عبد الفتاح القاضي -رحم الله الجميع رحمة واسعة- وأرى أن تعريف ابن الجزري -رحمه الله تعالى- يعتبر تعريفاً مانعاً جامعاً، فهو بحق شيخ القراء في عصره، وله باعٌ طويل في هذا المجال.

### ٤. تعريف القراءات باعتبار الفن المدون:

وإذا كان العلم في اصطلاح التدوين هو مجموع المسائل المتعلقة بجهة مخصوصة؛ فإن تعريف القراءات كعلم مدوّن، هو مجموع المسائل المتعلقة باختلاف الناقلين لكتاب الله تعالى في الحذف والإثبات، والتحريك والإسكان، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع، أو مجموع المسائل المتعلقة باختلاف الناقلين لكتاب الله ﷻ من جهة اللغة والإعراب، والحذف والإثبات، والفصل والوصل من حيث النقل، أو مجموع المسائل المتعلقة بالنطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله.

## (حول علم القراءات - مصطلحات أخرى)

### عناصر الدرس

- العنصر الأول : هل هناك فرق بين القرآن والقراءات؟ ٢٣
- العنصر الثاني : موضوع علم القراءات، واستمداده، وفائدته، وغايته ٢٨
- العنصر الثالث : تعريف: القراءة، الرواية، والطريق، والوجه ٢٩



## هل هناك فرق بين القرآن والقراءات؟

لقد تحدّث علماء كثيرون عن الفرق بين القرآن والقراءات، فقال بعضهم: إنهما متفقان. وقال بعضهم: إنهما متغايران.

وسوف أذكر ما ذكره الشيخ مُحيسن -رحمه الله تعالى- في هذا الموضوع. قال -رحمه الله-: لقد بَدَرَ عن بَدْرِ الدين الزركشي المتوفى سنة أربع وتسعين وسبعمائة ما يفيد أنهما حقيقتان متغايرتان، قال -رحمه الله-: قال الزركشي: القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان؛ فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلافُ ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيةها من تخفيفٍ وتشديدٍ وغيرهما، ولا بد من التلقي والمشافهة؛ لأن القراءات فيها أشياء لا تُحكَم إلا بالسمع والمشافهة.

وقد سبق أن ذكرنا هذا التعريف عند ذكرنا لتعريف الزركشي -رحمه الله تعالى- للقراءات.

قال الشيخ مُحيسن -رحمه الله- تعقيباً على هذا التعريف: ولكنني أرى أن الزركشي مع جلالة قدره قد جانبه الصواب في ذلك، وأرى أن كلاً من القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحدٍ، يتضح ذلك بجلاء من تعريف كل منهما، ومن الأحاديث الصحيحة الواردة في نزول القراءات.

## القرآن مصدر مرادف للقراءة:

لذا فهما حقيقتان بمعنى واحد، وقال ﷺ فيما يرويه عبد الرحمن بن أبي ليلى المتوفى سنة اثنين وثمانين من الهجرة، عن أبي بن كعب رضي الله عنه ((أن النبي ﷺ كان

عند أضاة بني غفار، فاتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة قال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأئما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا)) إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة -التي سيأتي ذكرها- وكلها تدل دلالة واضحة على أنه لا فرق بين كل من القرآن والقراءات؛ إذ كل منهما الوحي المنزل على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

ثم قال الشيخ محيسن -رحمه الله تعالى-: هناك أدلة على نزول القراءات، لقد تواتر الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن القرآن الكريم أنزل على سبعة أحرف، روى ذلك من الصحابة رضي الله عنهم اثنان وعشرون صحابياً، وهم: عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان، علي بن أبي طالب، عبد الله بن مسعود، أبي بن كعب، أبو هريرة، معاذ بن جبل، هشام بن حكيم، عمرو بن العاص، عبد الله بن عباس، حذيفة بن اليمان، عبادة بن الصامت، سليمان بن سُرْد، أبو بكر الأنصاري، أبو طلحة الأنصاري، أنس بن مالك، سَمُرَة بن جندب، أبو جهم الأنصاري، عبد الرحمن بن عبد القاري، المسور بن مخرمة، أم أيوب رضي الله عنها جميعاً.

وقد رَوَوْا هذا الحديث سواء أكان ذلك مباشرة منه صلى الله عليه وسلم أم بواسطة.

الأحاديث الصحيحة التي تُعتبر من الأدلة على أن القراءات القرآنية كلها كلام الله تعالى لا مدخل للبشر فيها، وكلها منزلة من عند الله على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ونُقلت عنه حتى وصلت إلينا دون تحريفٍ أو تغييرٍ:

فإنه تعالى خصَّ هذه الأمة دون سائر الأمم السابقة بحفظ كتابها وتكفل بذلك حيث قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] أما الأمم السابقة فقد وكلَّ الله تعالى إليها حفظ كتبها المنزلة على أنبيائهم، قال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءً ﴾ [المائدة: ٤٤] فلما وكل حفظ التوراة إلى بني إسرائيل دخلها التحريف والتبديل، قال تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُوبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا مِمَّا يَكْتُوبُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٩].

أما القرآن الكريم فهو باقٍ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، لا يندثر، ولا يتبدل، ولا يلتبس بالباطل، ولا يمسه أيُّ تحريف لما سبق في علمه تعالى. أن هذا الكتاب هو الدستور الدائم الذي فيه صلاح البشرية كلها: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢].

لقد جاء على هذا القرآن الكريم زمانٌ كثرت فيه الفرق، وعمت فيه الفتن، واضطربت فيه الأحداث، ولقد أدخلت هذه الفرق على حديث رسول الله ﷺ الكثير من الأحاديث المكذوبة على النبي ﷺ؛ مما جعل المسلمين المخلصين، وبخاصة العلماء الأتقياء يعملون فكرهم وأقلامهم؛ لتنقية سنة رسول الله ﷺ من كل دخول عليها، أما القرآن الكريم فنحمد الله تعالى حيث لم يستطع أحد من أعداء هذا الدين أن يبدل أي نص من نصوصه، أو يدخل عليه أي تحريف أو تغيير بالرغم من حرصهم على ذلك، ولكنهم ما استطاعوا لذلك سبيلاً.

**الحديث الأول:** عن ابن شهاب رضي الله عنه قال: حدثني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((أقراني جبريل عليه السلام على حرف واحدٍ، فراجعتُه، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف)).

**الحديث الثاني:** عن ابن شهاب رضي الله عنه قال: أخبرني عروة بن الزبير أن مسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القاري حدثاه أنهما سمعا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: ((سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمعتُ لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يُقرئنيها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرتُ حتى سلّم، فلببته بردائه، فقلت: مَنْ أقرأك هذه التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرانيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: كذبت، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرانيها على غير ما قرأت، فانطلقتُ به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروفٍ لم تُقرئنيها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر: أرسله فأرسله عمر، فقال لهشام: اقرأ، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هكذا أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقراني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه)).

**الحديث الثالث:** عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: ((كنتُ في المسجد فدخل رجل فصلى، فقرأ بقراءة أنكرتها، ثم دخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: إن هذا قرأ قراءةً أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ -وفي رواية: ثم قرأ هذا- سوى قراءة صاحبه، فاقرأهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرءا، فحسن النبي صلى الله عليه وسلم شأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب، ولا إذ كنت في الجاهلية -أي: فوق في نفسي من التكذيب ما لم يحصل لي في وقت من



الأوقات ، ولا وقت أن كنت في الجاهلية قبل الإسلام - فلما رأى النبي ﷺ ما قد غشيني ضرب في صدري ، ففضت عرقاً ، وكأنا انظر إلى الله ﷻ فرقاً - أي : خوفاً - فقال : يا أباي ، إن ربي أرسل إليّ أن اقرأ القرآن على حرف ، فرددت إليه أن هوّن على أمتي ، فرد إليّ الثانية : اقرأه على سبعة أحرف ، ولك بكل ردّة رددتها مسألة تسألنيها ، فقلت : اللهم اغفر لأمتي ، اللهم اغفر لأمتي ، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إليّ الخلق كلهم ، حتى إبراهيم ﷺ)).

وفي رواية عن أبي بن كعب أيضاً ، قال : " فدخلت المسجد ، فصليت فقرأت سورة النحل ، ثم جاء رجل آخر فقرأها على غير قراءتي ، ثم دخل رجل آخر فقرأ خلاف قراءتنا ، فدخل في نفسي من الشك والتكذيب أشدّ مما كان في الجاهلية ، فأخذتُ بأيديهما ، فأتيتُ بهما النبيّ ﷺ فقلت : يا رسول الله ، استقرئ هذين ، فقرأ أحدهما . فقال : ((أصبت ، ثم استقرأ الآخر ، فقال : أحسنت)) فدخل عليّ أشد ما كان في الجاهلية من الشك والتكذيب ، فضرب رسول الله ﷺ صدري ، وقال : ((أعاذك الله من الشك ، وخساً عنك الشيطان ، ففضت عرقاً ، فقال : أتاني جبريل ، فقال : اقرأ القرآن على حرف واحد ، فقلت : إن أمتي لا تستطيع ذلك ، حتى قال : سبع مرات ، فقال : اقرأ على سبعة أحرف))".

وعن أبي بن كعب قال : ((لقي رسول الله ﷺ جبريل ، فقال : يا جبريل ، إنني بعثت إلى أمة أميين منهم العجوز ، والشيخ الكبير ، والگلام ، والجارية ، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط ، قال : يا محمد ، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف)).

وعلى هذا ، فإنه لا فرق بين قراءة وأخرى ، ولا يجوز أن نقول : إن هذه القراءة أفضل من القراءة الأخرى ، ولا يجوز مثلاً أن نقول : إن قراءة ابن كثير أفضل من

غيرها، ولا نقول: إن رواية حفص أفضل من غيرها؛ بل القراء العشرة كل هذه القراءات التي يُقرأ بها منزلة من عند الله ﷻ.

ونريد أن نبين أن الإنسان إذا قرأ بأيِّ قراءة من القراءات التي يُقرأ بها اليوم، أو قرأ بأيِّ رواية، فإنما هي قراءة صحيحة من عند الله ﷻ ولا فرق بين قراءة وأخرى.

### موضوع علم القراءات، واستمادته، وفائدته، وغايته

#### ١. موضوع علم القراءات:

هو دراسة ما نُقل من الخلاف الأصولي والفرشي عن أئمة القراءات بأسانيد متصلة ومتواترة إلى الرسول ﷺ في الكلمات القرآنية من حيث أحوال النطق بها، وكيفية أدائها، وما دام أن القراءة سنة متبعة كما أُثِرَ ذلك عن أكثر من صحابي، فيعني ذلك أن القراءات هي ما نُقل من ألفاظ القرآن الكريم عن الرسول ﷺ تلاوةً، أو تقريراً.

#### ٢. استمادته:

هو من السنة والإجماع، ونقصد بقولنا: "من السنة" أي: من النقول الصحيحة المتواترة عن علماء القراءات المتصلة السند إلى رسول الله ﷺ.

#### ٣. فائدته:

هي صيانة القرآن الكريم من التحريف والتغيير مع ثمرات كثيرة، ولم يزل العلماء يستنبطون من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الأخرى، والقراءة

حجة الفقهاء في الاستنباط، وحجتهم في الاجتهاد مع ما فيه من التسهيل على الأمة.

#### ٤. غايته :

هي معرفة ما يقرأ به كل قارئ من أئمة القراء.

### تعريف: القراءة، الرواية، والطريق، والوجه

هناك بعض المصطلحات التي نتعرض لها في أثناء قراءتنا لهذه المادة يجب أن نعرفها، وهي القراءة، والرواية، والطريق والوجه، وهذا كله أيضاً له أثر في التفسير وفي الأحكام، وفي اللغة العربية.

#### ١. تعريف القراءة :

هي كل خلاف نُسب إلى إمام من أئمة القراءات مما أجمع عليه الرواة عنه، مثال ذلك ﴿ **أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾ [الفاتحة: ٦] فقد قرأها قنبل ورويس بالسين، وقرأها حمزة بالإشمام، فقرأ قنبل ورويس هكذا: "اهدنا السراط المستقيم" وقرأها حمزة هكذا: "اهدنا الطراط المستقيم" هذا يسمى إشماماً، وقرأها باقي القراء ومعهم رويس في الوجه الثاني هكذا: ﴿ **أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾ بالصاد الخالصة؛ فقنبل هو أحد راوية ابن كثير، ورويس هو أحد الراويين عن يعقوب، فحين نقول "اهدنا الطراط" بالإشمام تكون هذه قراءة حمزة بكامله. أما حين نقول: "اهدنا السراط" بالسين لقنبل ورويس في أحد وجهيه نقول: رواية قنبل عن ابن كثير، ورواية رويس عن يعقوب. أما حين نقول: ﴿ **أَهْدِنَا الصِّرَاطَ** ﴾ بالصاد الخالصة، وتُنسب إلى نافع أو إلى أبي عمرو أو ابن عامر أو

عاصم أو الكسائي، فهؤلاء جميعاً يُعتبرون أئمةً، فنقول: قراءة نافع، قراءة أبي عمرو، قراءة ابن عامر، قراءة عاصم، قراءة الكسائي، وهكذا.

## ٢. تعريف الرواية لغةً واصطلاحاً:

مادة روى لها في اللغة أصل واحد تدور حوله استعمالاتها، فالرَّوْيُ ما كان خلاف العطش، تقول: رويت من الماء رِيًّا، وهو راوٍ من قوم الرواة، وهم الذين يأتونهم بالماء، تقول: روى من الماء يروي رِيًّا، وسقيته رِيًّا ورِيًّا، وعين الرِيَّة: إذا كانت كثيرة الماء، ورويت للقوم أروي لهم: إذا استقيت لهم، والبعير الذي يُحمل عليه الماء الراوية، وكثر ذلك حتى سَمُوا المزايدة راويةً، وسمي يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة؛ لأنهم كانوا يرتوون من الماء لَمَّا بعد من أيام الحج في منى وعرفات، فالأصل في معنى هذه المادة هو هذا، ثم اشتق منه لحامل ما يروي منه، شُبَّه به الذي يأتي القوم بعلم أو خبر فيرويه كأنه أتاهم بريهم من ذلك، تقول: هو راوية للحديث، وروي الحديث حمَّله من قولهم: البعير يروي الماء أي: يحمله، وحديث مروى وهم رواة الأحاديث وراؤوها حاملوها، كما يقال: رواة الماء. تقول: رويته الحديث أي: حملته على روايته، ورويت الحديث والشعر أرويه رواية رجل راوٍ للشعر وراوية الهاء للمبالغة.

أما في الاصطلاح عند علماء القراءات: فالرواية ما يُنسب للأخذين عن الإمام الذي اتفقت عليه الروايات والطرق عنه، ففي المثال الذي ذكرناه سابقاً حين قلنا: رواية قنبل عن ابن كثير، هذه الرواية؛ لأن الراويين لم يتفقا على قراءة واحدة؛ حيث قرأ البزي "الصراط" بالصاد، وقرأها قنبل بالسين؛ فنقول: رواية البزي عن ابن كثير بالصاد، أو رواية قنبل عن ابن كثير بالسين، وهكذا.

وعلى هذا، فإن المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي هي الارتواء والاكْتفاء في كل؛ حيث إن الأصل في هذه المادة الارتواء من الماء ونقله، ثم أُطلق هنا على الآخذين عن إمام من أئمة القراءة علمًا يبلغ حد الكفاية والاستغناء في باب القراءة.

### ٣. تعريف الطريق:

مادة طرق تدور في اللغة حول أربعة أصول:

**الأول:** الإتيان مساءً، وهو الطروق ويقال: إنه إتيان المنزل ليلاً.

**الثاني:** الضرب تقول: طرق الباب يطرقه طرفاً، والشيء يطرق ومطرقة.

**الثالث:** جنس من استرخاء الشيء، تقول: أطرق فلان في نظره والمطرق: المسترخي العين.

**الرابع:** خصف شيء على شيء. أي: ضم الشيء إلى الشيء، ومن الأول الطريق؛ لأنه يتورّد، ويجوز أن يكون من الرابع من خصف الشيء فوق الشيء، وذلك أنه شيء يعلو الأرض، فكأنها قط لقطبه وخُصفت به، ويقولون: تطارقت الإبل إذا جاءت يتبع بعضها بعضاً، وهذا من الأصل الرابع في معاني هذه المادة.

وكذلك الطريق، وهو النخل الذي على صف واحد، وهذا تشبيه كأنه شبه بالطريق في تتابعه، وعلوه الأرض، والطريق: السبيل، والطريقة: السيرة، وطريقة الرجل: مذهبه، والطريق المطروق: الممر الواسع الممتد أوسع من الشارع، قال تعالى: ﴿أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَأَضْرِبَ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا﴾ [طه: ٧٧] وقال تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ آمَنَّا لَهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثْنَا إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٤] وقال تعالى:

﴿وَيَذَّهَبَ بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُتَنِينَ﴾ [طه: ٦٣] أي: السيرة والمذهب تقول: فلان حسن الطريقة حسن المذهب، والجمع: طرائق، فكأنه استعير من معنى السبيل إلى كل مسلك يسلكه الإنسان في فعل محمود، أو مذموم.

أما في اصطلاح علماء القراءات: فالطريق ما يُنسب للأخذ عن الراوي وإن سفل، فنقول مثلاً: رواية الأصبهاني عن ورش، ورواية قالون عن أبي نسيط، فإذا قرأنا مثلاً قول الله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ١٧٣] إذا قرأناها لورش فورش له طريقان: الأصبهاني والأزرق، الأزرق يقرأ بقصر المنفصل وبتوسطه، فالأصبهاني يقرأ هكذا "وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً" ويقرأ: "وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً". أما الأزرق فليس له إلا المد قولاً واحداً، فيقرأ هكذا: "وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً" فهكذا نقول: رواية الأصبهاني عن ورش إذا قرأنا بالقصر، وإذا قرأنا بالمد - ست حركات - نقول: رواية الأزرق عن ورش. وسواء كان الأزرق أو الأصبهاني يسميان طريقاً؛ لأنهما أخذاً عن ورش، وورش يعتبر راوياً للإمام نافع - رحم الله الجميع رحمة واسعة - وهكذا.

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي على المعنى اللغوي الأول - وهو الإتيان ليلاً - علاقة تباين كما يظهر، أما على المعنى الثاني وهو خصف الشيء على شيء؛ فالعلاقة عموم وخصوص؛ فالمعنى اللغوي عام يشمل كل خصف شيء على شيء، والمعنى الاصطلاحي خاص فيما يتحصّل به المعنى في القراءات، وكان صاحب الطريق مهّد الوصول إلى رواية الراوي عن الشيخ وطرقها.

#### ٤. تعريف الوجه:

إن مادة وجه تدور في اللغة حول معنى واحد، وهو مقابلة لشيء، والوجه مستقبل لكل شيء، يُقال: وجه الرجل وغيره، وربما عبّر عن الذات بالوجه، وتقول: وجهي إليك، وتقول: وجه فلاناً فلاناً، فتوجه أي: انقاد واتبع، وشيء موجه: إذا جعل على جهة واحدة لا يختلف. أما في اصطلاح علماء القراءات: الوجه ما رجّع إلى اختيار القارئ من الاختلاف في القراءة، والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي علاقة توافق كما يظهر، وكأنه لما رجّع إلى اختياره استقبله بوجهه.

ويتضح معنى الوجه فيما ذكرناه للأصبهاني حين قرأنا قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ قلنا: إن الأصبهاني يقرأ بالقصر ويقرأ بالتوسط، فحين قلنا: بالقصر، فهذا وجه، وبالتوسط يُعتبر هذا وجهاً آخر: "وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرًا"، "وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرًا" هذا وجه، وهذا وجه. فالقارئ إذا قرأ بأي وجه صح، فالتمييز بين القراءة والروايات والطرق يُسمى في اصطلاح علماء القراءات الخلاف الواجب، والخلاف بين الأوجه يُسمى في اصطلاحهم الخلاف الجائز، والفرق بين الخلافين أن خلاف القراءات والروايات والطرق خلاف نصّ ورواية؛ فلو أخلّ القارئ بشيء منها كان نقصاً في الرواية.

أما خلاف الأوجه فليس كذلك، إذ هو على سبيل التخيير، فبأي وجه أتى القارئ أجزاءً في تلك الرواية ولا يكون إخلالاً بشيء منها، فلا حاجة لجمعها في موضع واحد بلا داع.

قال الإمام ابن الجزري - رحمه الله تعالى - : نعتقد أن معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى مَنْ أُضيف إليهم من الصحابة وغيرهم، إنما هو من حيث

إنه كان أضبط له، وأكثر قراءةً وإقراءً به، وملازمةً له، وميلاً إليه لا غير ذلك، وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فأثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعُرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه؛ فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيارٍ ودوامٍ ولزومٍ لا إضافة اختراعٍ ورأيٍ واجتهادٍ.



(توجيه القراءات، والاحتجاج لها)

عناصر الدرس

٣٧	العنصر الأول : تعريف التوجيه ومسمياته
٤٢	العنصر الثاني : دوافع التأليف في الاحتجاج
٤٤	العنصر الثالث : تاريخ التأليف في الاحتجاج
٤٥	العنصر الرابع : بعض الكتب المولفة في توجيه القراءات والاحتجاج



## تعريف التوجيه ومسمياته

## ١. تعريف التوجيه لغةً واصطلاحاً:

التوجيه: أصله الوجه، فهو يحمل عدة معانٍ في أصله اللغوي، جاء في كتاب (العين): الوجه مستقبل كل شيء، والجهة: النحو، تقول: أخذت جهة كذا أي: نحوه. وقال الأزهري: ويقال: خرج القوم فوجهوا الناس الطريق توجيهاً، إذا وطئوه وسلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن يسلكه، والعرب تقول: وجه الحجر جهة ماله، وجهة ما له، يُضرب مثلاً للأمر إذا لم يستقم من جهة أن يتوجه له تدبير من جهة أخرى، وأصل هذا في الحجر يوضع في البناء، فلا يستقيم؛ فيقلب على وجه آخر فيستقيم. وقال الزمخشري: وليس لكلامك هذا وجه صحة، وفي (اللسان) الوجه معروف، ووجوه البلد أشرافه، ووجه الكلام السبيل الذي تقصده به. أما الوجه عند الراغب الأصفهاني: فهو استعارة للمذهب والطريق، ووجه القوم: عينهم ورأسهم، ووجهت الشيء: أرسلته في جهة واحدة.

تلك كانت المدلولات اللغوية التي انتقلت إلى المعنى الاصطلاحي للتوجيه، وإذا كان المصطلح هو إخراج اللفظ من معنى إلى آخر لمناسبة بينهما؛ فإن مصطلح التوجيه قد حمل معه المعاني اللغوية لوجوه مناسبة بينها، فالوجه - كما أسلفنا - هو السبيل الذي تصل به إلى المقصود، فكل عنصر لغوي لا بد أن يكون له أصل يُرجع إليه، وكذلك القصد من التوجيه هو ردُّ الشيء إلى أصله للوصول به إلى ما يقصده القارئ، فكل ما له أصل له وجه في العربية، أو هو تقليب اللفظ على

وجوهه حتى يستقيم مع بقية الألفاظ في النظم تبعاً لسنن العربية، فالموجه كالحجّار الذي يقلب الحجر على وجوهه حتى يستقيم وضعه في المكان المطلوب، وهكذا الموجه يقوم بقلب الحرف على وجوهه إلى أن ينزل في موضعه المخصص، فتتعلق الكلمات بعضها ببعض.

والتوجيه من المصطلحات التي استعملت في علوم عديدة ففي البلاغة مرادف الإبهام، وقد يختلط بالتروية، وفي العروض يُطلق على حركة ما قبل الروي المقيد، وهو عند الشريف الجرجاني إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين، أو هو إيراد الكلام على وجهٍ يندفع به كلام الخصم.

وترد كلمة الوجه بمعانٍ متفاوتة حسب استعمالها عند اللغويين، أو البلاغيين، أو المفسرين، أو علماء توجيه القراءات؛ فهي بمعنى الطريق، أو السبيل، أو المذهب، أو بمعنى الأنواع والأقسام للشيء الواحد، أو المعاني المتعددة للفظ الواحد، كما هو في المعجمات.

أما مصطلح التوجيه فقد اقترن بالقراءات القرآنية بعد أن كان مصطلحاً عاماً. وهذا مظهر من مظاهر الاتساع في استعمال المصطلح، فهو يشمل أيضاً توجيه الألفاظ والعناصر اللغوية كما عند العروضيين والبلاغيين، وقد جاء مصطلح التوجيه متأخراً عن الوجه، فالوجه استعمله العلماء الأوائل بمعنى التوجيه في القراءات، أرادوا به إيجاد وجه في العربية لما اختاره القارئ من ألفاظ اللغة، أو حالة إعرابية في عنصر من عناصر التركيب.

والتوجيه تحديد وجه ما للحكم، وهو إما توجيه استدلال أو توجيه تأويل؛ فالتوجيه الاستدلالي يكون على وجه السماع أي: النقل، أو على وجه القياس بحمل لفظ على لفظ، أو حمل لفظ على معنى فيسمى الوجه حملاً، أو أن يكون

بتعليل القياس بعلّة، أو طرد، أو شبه، أو قاعدة. أما التأويل فيكون بالرّدّ إلى أصله عندما يكون العنصر اللغوي ذا أصل قريب ظاهر لا يتطرق إليه الوهم، أو أن يكون بتخريج العنصر اللغوي لردّه إلى الصواب إذا كان أصله موهماً يتطلّب التحديد، أو ممتنعاً يتطلب التسوية.

ويرى السيوطي -رحمه الله تعالى- أن التفسير بيان لوجه واحد، أما التأويل فتوجيه لفظ متوجه إلى معانٍ مختلفة إلى واحد منها بما ظهر من الأدلة، فالتوجيه يشمل كلّ لفظ أو تركيب يُراد إرجاعه إلى أصله اللغوي، وتوجيه القراءات يرمي إلى الكشف عن الوجه اللغوي الذي اختاره القارئ لنفسه، فالقراءات لها من لغات العرب أصلٌ، ولا يخرج عن سنن العربية، وكانت التوجيهات في أول أمرها بسيطة تعتمد على حمل قراءة على أخرى، ثم أخذت تتطور، وأصبحت فيما بعد توجيهاً مبنياً على التحليل والتعليل والاستشهاد بالشواهد.

ولما كانت أوجه التباين القرآني لغوية في الأساس كان طبيعياً أن يعتدّ الموجهون، ولا سيما اللغويون منهم بركن موافقة القراءة للعربية لا بوصفه مناط قوة لها فحسب، بل لأنه صار عندهم مجالاً خصباً للتعليل والتحليل الذي يتضمّن في الغالب تلمّس الوجوه اللغوية التي تجري عليها، وهي وجوه تنوّعت بحسب تنوع أوجه التباين القرآني ما بين وجوه نحوية تتعلق بمواقع الكلمات وتباين وظيفتها داخل تركيبها، وصرفية تتعلق بوزن الكلمات واشتقاقها، وصوتية تتعلق بطرق الأداء، ودلالية تتصل بمدلول اللفظ في سياقه، واستعان الموجهون في تحليل ذلك كله بنظائره القرآنية وبما عنّ لهم من لهجات العرب وأقوالها شعراً أو نثراً، كما توسلوا إلى إبراز معنى القراءة ودلالاتها بمعارف أخرى، كأسباب النزول

ومناسباته، ومعرفة التفسير والغريب، ومراعاة سياق الآي، والمقام الذي وردت فيه القراءة.

لذلك لم يكن مستغرباً - والحالة هذه - أن نجد الاتجاه اللغوي هو الغالب في توجيه القراءات والاحتجاج لها، وإن كان ثمة اتجاهات أخرى فهي في الواقع عالية عليه، أو ثمرة من ثمار النظر فيه، وقد تهيأ لنا من هذه الاتجاهات على سبيل الإشارة ما هنا ما يمكن تسميته بالتوجيه الفقهي، وهو اتجاه يستعين بالقراءات على فقه الأحكام واستنباطها، كما يتوسل بالتغاير القرآني إلى القول بالتخيير بين حكمين أو الجمع بينهما.

أما التوجيه البلاغي: فهو اتجاه يُعنى بالإشارة إلى الوجوه البلاغية المترتبة على تغاير القراءات واختلافها، وتلمس دورها في إثراء بلاغة القرآن الكريم بوصفها وجهاً من وجوه إعجازه، بيد أن ما هنا أمراً ينبغي التنبيه إليه؛ إذ طالما ندّ مسلك الموجهين في هذا المجال القول بأبلغية قراءة على أخرى، أو الترجيح بينها بما يُوهم في بادئ النظر بتدافع القراءات في المعنى، أو إسقاط الأخذ ببعضها، ولم يكد يسلم من ذلك إلا قليل منهم، وذلك المسلك وإن كان يجوز على تسمع فيما بين القراءات الشواذ؛ لكونها كما يقولون: أقوى في الصناعة من جهة أقيستهم في العربية، وأقل تخرجاً من جهة دوقهم في النظر إلى معانيها، فهو غير مرضي فيما بين القراءات المتواترة، ولهذا أنحى باللوم على مسلكهم هذا كوكبة من العلماء.

فقال النحاس - رحمه الله تعالى - : والسلامة من هذا عند أهل الدين إذا صحّت القراءتان عن الجماعة أن لا يقال: إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة - رحمهم الله تعالى - يُنكرون مثل هذا.

والسر في هذا أن الاختلاف بين القراءات المتواترة لا يبلغ بحال مبلغ التضاد بين معانيها، وإنما مبلغه كما يقول ابن قتيبة: هو التباين والتنوع، كذلك الذي وقع مثلاً بقراءتي "علمت" بفتح التاء وضمها في قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلًّا أَرَبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَائِرٍ ﴾ [الإسراء: ١٠٢] فقد قرأها الكسائي بالرفع: "قال لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السماوات والأرض بصائر" لأن فرعون قال لموسى عليه السلام: إن آياتك التي أتيت بها سحر، فقال موسى عليه السلام مرة: لقد علمت ما هي سحر ولكنها بصائر، وقال مرة: لقد علمت أنت أيضاً ما هي سحر، وما هي إلا بصائر. فأنزل الله المعنيين جميعاً.

### ٢. معانٍ أخرى لهذا المصطلح:

هناك معانٍ أخرى لهذا المصطلح، منها: معنى الاحتجاج، جاء في (اللسان): الحجة البرهان، وقيل الحجة ما دُفِعَ به الخصم. وقال الأزهري: الحجة الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة، وفي (التعريفات) للشريف الجرجاني - رحمه الله تعالى - : الحجة ما دُلَّ به على صحة الدعوى، وعلى هذا فالاحتجاج هو إقامة الحجة.

وأما ما يُستخلص من كتب الاحتجاج من معناه، فهو أنه بيانٌ وجه كل قارئ فيما اختاره من قراءة، وأكثر هذه الوجوه لغوية، ومنها ما ليس كذلك أيضاً. وسُمِّيَ هذا الضرب من التأليف احتجاجاً؛ لأن أكثر من ألف فيه كان يفتح بيان وجوه القراء بقوله: وحجة من قرأ بكذا... إلى آخره.

وهناك تسميات أخرى عرفت بها كتب التوجيه وكتب الاحتجاج، من هذه التسميات: وجوه القراءات، وعلل القراءات، ومعاني القراءات، وإعراب القراءات.

## دوافع التأليف في الاحتجاج

يكاد الباحثون يتفقون على أن دوافع التأليف في الاحتجاج أمران :

١. توضيح الأركان الثلاثة للقراءة الصحيحة، وهي صحة السند موافقة العربية ولو بوجه موافقة أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً.
٢. الدفاع عن القراءات ولا سيما المتواترة ضد من توهم أن فيها لحناً، وفي كليهما نظر.

أما الأول: فإن كتب الاحتجاج لم تُعنَ بنقد أسانيد القراءات التي تعرض لها، وهي حينما تحتج برسم المصحف لا تفعل ذلك لتوضيح موافقة القراءات لمرسوم الخط، بل لترجح قراءة على أخرى.

وأما الآخر: فهو لا يُفسّر سوى الاحتجاج لمشكل القراءات مما تكلم فيه بعض اللغويين وغيرهم، وهو نذرٌ إذا قيس بما وراءه مما لم يُختلف على صحته لفظاً ومعنى، على أن ممن أُلّف في الاحتجاج من ضعف، وردّ، وخطأ، ولحن، ووهّم، وردّ بعض القراءات المتواترة، فكيف يُقال عن هؤلاء: إن دافعهم للتأليف في الاحتجاج للقراءات هو الدفاع عنها؟

وكل ما في الأمر أن كتب القراءات لمّا كانت كتب رواية يُراعى فيها الاختصار؛ تمكيناً للطلبة من حفظها؛ كان أكثرها يخلو من المعاني والعلل، فجاءت كتب الاحتجاج وهي كتب دراية تُشرح ما اختصر فيها. قال مكّي - رحمه الله تعالى - في مقدمة كتابه (الكشف عن وجوه القراءات وعللها):



كنت قد ألفت بالمشرق كتاباً مختصراً في القراءات السبع، وسميته كتاب (التبصرة) وهو فيما اختلف فيه القراء السبعة المشهورون، وأدركت فيه عن الحجج والعلل ومقاييس النحو في القراءات واللغات؛ طلباً للتسهيل؛ وحرصاً على التخفيف، ووعدت في صدره أنني سأؤلف كتاباً في علل القراءات التي ذكرتها في ذلك الكتاب - يقصد كتاب (التبصرة) - أذكر فيه حجج القراءات ووجوهها، وأسميه كتاب (الكشف عن وجوه القراءات). ثم قال - رحمه الله - موازناً بين الكتابين: فهذا الكتاب كتاب فهم وعلم ودراية، والكتاب الأول كتاب نقل ورواية.

ومما يشهد أن الدافع للتأليف في الاحتجاج إنما كان شرح كتاب القراءات؛ لِمَا انطوت عليه من إيجاز أن أكثر كتب الاحتجاج بُني على كتاب في القراءات، جعل متناً له؛ ف(معاني القراءات) للأزهري، و(إعراب السبع)، و(الحجة) لابن خالويه، و(الحجة) لأبي علي الفارسي - رحمه الله تعالى - ووضعت على كتاب (السبعة في القراءات) لابن مجاهد، و(الكشف) لمكي وضع على (التبصرة)، و(شرح الهداية) للمهدوي وضع على (الهداية)، و(الموضح) لابن أبي مريم وضع على (تبصرة البيان في القراءات الثمان) لأبي الحسن علي بن جعفر السعيدي الرازي، وهذا مما يُفسر تكاثر كتب الاحتجاج بعد تأليف ابن مجاهد كتابه.

قال محققو كتاب (المحتسب): فكأنما كان تأليف القراء الكتب في جمع القراءات ونسبتها، والبحث عن إسنادها داعياً لعلماء اللغة أن يؤلفوا الكتب في الاحتجاج لها، فقد مهّدت أمامهم السبيل، ومدّت؛ فكان جمع القراءات الخطوة الأولى، والاحتجاج لها الخطوة التالية.

## تاريخ التأليف في الاحتجاج

ارتقى التأليف في الاحتجاج للقراءات من نظرات متناثرة رويت لنا عن بعض الصحابة، وأئمة القراء إلى وضع مؤلفات استوعبت القراءات أجمع، وأكثر الصحابة ممن روي عنهم هذا الضرب من النظر ابن مسعود - رحمه الله تعالى - المتوفى سنة ثمان وستين من الهجرة، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٩] قال ابن زنجلة: قرأ حمزة والكسائي: "قال اعلم أن الله على كل شيء قدير" جزماً على الأمر من الله تعالى، وحجتها قراءة ابن مسعود: "قيل اعلم أن الله على كل شيء قدير". وكان ابن عباس يقرأها أيضاً: "قال اعلم". ويقول: "أهو خير أم إبراهيم، إذ قال له: ﴿ وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾" [البقرة: ٢٦٠].

ومنه قوله تعالى: ﴿ كُلُّ ءَامِنٍ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [البقرة: ٢٨٥] قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر، وكتابه بالإنفراد، فيقرءون هكذا: "كل آمن بالله وملائكته وكتابه ورسوله" وقرأ الباقر: ﴿ وَكُتِبَ ﴾ بالجمع، فقال أبو منصور: عن ابن عباس أنه قرأ: "كتابه" وقيل له في قراءته، فقال: "كتاب أكثر من كتب". قال ابن منصور: ذهب به إلى الجنس، كما يقال: كثر الدرهم والدينار في أيدي الناس، ومن قرأ: ﴿ وَكُتِبَ ﴾ فهو مثل حمار وحمر، وغلاف وغلف، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمَا أَنْزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ ﴾ قرأ الكسائي: "قال لقد علمت" بالضم، وقرأ الباقر: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُمْ ﴾ بالفتح.

قال ابن خالويه: وبلغ ابن عباس وابن مسعود أن علياً قرأ: "لقد علمت" فقالا: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُمْ ﴾ بالفتح؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ وَحَدِّثُوا بِهَا وَأَسْتَيْقِنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ [النمل: ١٤] ومنه قوله تعالى: ﴿ مِمَّا خَطَبْتَنَّهُمْ آعْرَفُوا ﴾

[نوح: ٢٥] قرأها أبو عمرو: "مما خطاياهم" وقرأ الباقون: "خطيئاتهم" قال ابن خالويه: فأما قراءة أبي عمرو، فإن ابن مجاهد حدثني عن ابن عياش عن ابن أخي الأصمعي عن عمه قال: قال أبو عمرو: إن قومًا كفروا ألف سنة كانت لهم خطيئات، لا؛ بل خطايا. يذهب أبو عمرو إلى أن التاء والألف للجمع القليل، وهو جمع السلامة في المؤنث، وخطايا جمع التكثير، وهو الكثير.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعَمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣] قرأ نافع والكسائي وأبو جعفر: "فقدَرنا فنعم القادرون" بالتشديد، وقرأ الباقون بالتخفيف: ﴿فَقَدَرْنَا﴾. قال ابن زنجلة: وقيل للكسائي: لِمَ اخترتَ التشديدَ، واسم الفاعل ليس مبنياً على هذا الفعل؟ فقال: هذا بمنزلة قوله: ﴿فَمَهَلِ الْكٰفِرِينَ﴾ [الطارق: ١٧]، ثم قال: ﴿أَمِهْلَهُمْ﴾ [الطارق: ١٧] ولم يقل: مهلهم، فجمع بين اللغتين، ومثله: ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا﴾ [المائدة: ١١٥] ولم يقل: تعذيباً.

### بعض الكتب المؤلفة في توجيه القراءات والاحتجاج

تتبع بعض الباحثين ما أُلّف في الاحتجاج للقراءات فأحصوا بضعة وسبعين كتاباً على ندرة المطبوع منها، ومن أشهر هذه الكتب:

- كتاب في (وجوه القراءات) لهارون بن موسى الأعور، المتوفى سنة سبعين ومائة هجرية، قال أبو حاتم السجستاني: كان أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها، وتتبع الشاذ منها، فبحث عن إسناد هارون بن موسى الأعور.
- ومنها (القراءات) لأبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين، جمع فيه قراءات خمسة وعشرين قارئاً مع الأئمة السبعة بعلمها.

- ومنها (وجوه القراءات) لابن قتيبة المتوفى سنة ست وسبعين ومائتين من الهجرة.
- و(احتجاج القراء) لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة خمس وثمانين ومائتين.
- (قراءة ابن عامر بالعلل) لهارون بن موسى الأخفش ، المتوفى سنة اثنين وتسعين ومائتين.
- (الفصل بين القراء) لمحمد بن جرير الطبري المتوفى سنة عشر وثلاثمائة.
- (احتجاج القراء في القراء) لأبي بكر بن السراج المتوفى سنة ست عشرة وثلاثمائة.
- (الاحتجاج للقراء) لابن درستويه المتوفى سنة سبع وأربعين وثلاثمائة.
- (معاني القراءات) لأبي منصور الأزهري المتوفى سنة سبعين وثلاثمائة.
- (إعراب القراءات السبع وعللها) لابن خالويه المتوفى في نفس السنة أيضاً.
- (الحجة في القراءات السبع) له أيضاً.
- (الحجة القراء السبعة) لأبي علي الفارسي المتوفى سنة سبع وسبعين وثلاثمائة.
- (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) لابن جني المتوفى سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة.
- (حجة القراءات) لابن زنجلة المتوفى نحو سنة ثلاث وأربعمائة من الهجرة.
- (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) لمكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة سبع وثلاثين وأربعمائة.

- (شرح الهداية) لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي المتوفى سنة أربعين وأربعمائة من الهجرة.
- (الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة) لأبي عمرو الداني المتوفى سنة أربع وأربعين وأربعمائة.
- (الاتفاق في قراءة نافع وأبي عمرو بن العلاء والحجة لكل واحد منهما) لأبي عمرو يوسف بن عبد البر النمري المتوفى سنة ثلاث وستين وأربعمائة.
- (احتجاج القراء في القراءة) للراغب الأصفهاني المتوفى سنة اثنين وخمسمائة.
- (تعليق القراءات العشر) لمحمد بن سليمان الملقبي المتوفى سنة خمس وعشرين وخمسمائة.
- (الجمع والتوجيه لما انفرد به الإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي) لأبي الحسن شريح بن محمد الروعيني المتوفى سنة تسع وثلاثين وخمسمائة.
- (مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني) لأبي العلاء الكرمانى المتوفى بعد ثلاث وستين وخمسمائة.
- (الموضح في وجوه القراءات وعللها) لنصر بن علي الشيرازي المعروف بابن أبي مريم توفي - رحمه الله - بعد خمس وستين وخمسمائة.
- (المنتقى في شواذ القراءات) له أيضاً.
- (إعراب القراءات الشواذ) لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ست عشرة وستمائة.

على أن كتباً أخرى كان لها حظ في الاحتجاج للقراءات دون أن تكون أُفردت له، منها بعض كتب العربية، وكتب معاني القرآن وإعرابه، وكتب التفسير وكتب القراءات.

فمن كتب العربية لسيبويه المتوفى سنة ثمانين ومائة.

- و(الأصول في النحو) لأبي بكر بن السراج المتوفى سنة ست عشرة وثلاثمائة.

- و(شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب) لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة إحدى وستين وسبعمائة.

ومن كتب معاني القرآن وإعرابه:

- (معاني القرآن) للفراء المتوفى سنة سبع ومائتين من الهجرة.

- و(معاني القرآن وإعرابه) للزجاج المتوفى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة من الهجرة.

- و(البيان في إعراب القرآن) للعكبري المتوفى سنة ست عشرة وستمائة.

ومن كتب التفسير:

- (جامع البيان في تفسير القرآن) لابن جرير الطبري المتوفى سنة عشر وثلاثمائة.

- و(الكشاف) للزمخشري المتوفى سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة.

- و(البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة خمس وأربعين وسبعمائة.

ومن كتب القراءات:

- كتاب (السبعة في القراءات) لابن مجاهد المتوفى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

- (والنشر في القراءات العشر) لابن الجزري - رحمه الله تعالى - المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة.
- (اتحاف فضلاء البشر بقراءات القراء الأربعة عشر) لأحمد بن محمد البنا الدميّطي المتوفى سنة سبع عشرة ومائة وألف من الهجرة.
- وهناك من العلماء المعاصرين مَنْ قاموا بالتأليف في القراءات وحدها، أو في التوجيه وحده، من هؤلاء الشيخ محيسن - رحمه الله تعالى - والشيخ عبد الفتاح القاضي، فلهما مؤلفاتٌ عديدةٌ في القراءات وحدها، وفي كتب التوجيه.





(أشاط كطب الاحتجاج، وأنواعه)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : أشاط كطب الاحتجاج ٥٣
- العنصر الثاني : أنواع الاحتجاج ٥٤



## أنماط كتب الاحتجاج

قسم العلماء كتب الاحتجاج قسمة أولى باعتبار صحة القراءات التي تحتج لها على ثلاثة أضرب:

**الأول:** ضرب احتج للقراءات المتواترة والشاذة معاً.

**الثاني:** ضرب احتج للقراءات المتواترة فقط.

**الثالث:** ضرب احتج للقراءات الشاذة فقط.

والضرب الثاني هو الغالب على كتب الاحتجاج؛ لأن حاجة الناس إليه أكثر، واهتمامهم به أوفر.

وتنقسم قسمة ثانية باعتبار عدد القراءات التي تُحتج لها على ضربين: مطلق ومقيد، والمقيد على أضرب:

**الأول:** ضرب احتج لقراءة واحدة.

**الثاني:** ضرب احتج لقراءتين.

**الثالث:** ضرب احتج للقراءات السبع.

**الرابع:** ضرب احتج للقراءات الثماني.

والذين احتجوا للقراءات الثماني أضافوا إلى القراء السبعة يعقوب الحضرمي.

**الخامس:** ضرب احتج للقراءات العشر.

والضرب المقيد بالسبع هو الغالب على كتب الاحتجاج؛ لأن أكثر هذه الكتب وُضع شرحاً لسبعة ابن مجاهد. وتنقسم قسمة ثالثة باعتبار منهجها في الاحتجاج

على ضربين: كتب القُراء وكتب النحاة، وفرق بينهما أن كتب القراء صُدّرت بفصول احتُج فيها لأصول القراءة، وهي اختلافهم فيما يكثر دوره في القرآن الكريم، ويندرج تحت ضوابط مطّردة كالإظهار والإدغام، والمد والقصر، والفتح والإمالة، ونحو ذلك، في حين أن كتب النحاة كانت تعرض لشيء من هذه الأصول عند أول ورود لها في القرآن دون أن تجمع القول فيها جمع كتب القُراء له.

### أنواع الاحتجاج

تقدم في معنى الاحتجاج أن أكثر الوجوه التي تُذكر احتجاجاً للقراءات إنما هي وجوه لغوية، ومنها ما ليس كذلك، والحديث هنا عنها كالاختجاج بالقراءات الشاذة، ورسم المصحف، والقرآن الكريم، واتفاق جماعة القُراء والتفسير، والآثار، وأسباب النزول.

وفي التفسير وأسباب النزول سيتضح علاقة التوجيه بالتفسير، وفائدة ذلك، وقد ذكر العلماء سبعة أنواع لأنواع الاحتجاج:

**النوع الأول: القراءات الشاذة:** وأكثر ما احتُجَّ به من القراءات الشاذة، قراءتاً أبي بن كعب المتوفى سنة إحدى وعشرين هجرية، وعبد الله بن مسعود المتوفى سنة اثنين وثلاثين من الهجرة -رضي الله عنهما- نحو قول ابن خالويه: وقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ لِمَنْ عَقَبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٤٢] قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: الكافر" وقرأوا هكذا: "وسيعلم الكافر لمن عقبى الدار" وقرأ الباقر: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ﴾ على الجمع، مع ملاحظة ما لورش في ترقيق الراء. وحُجة قراءة عبد الله بن أبي لأن في حرف أبي: "وسيعلم الذين كفروا" وفي حرف عبد الله:

"وسيعلم الكافرون" ونحو قول مكي قوله تعالى: ﴿تَكَلَّمُهُمْ أَنْ النَّاسَ﴾ [النمل: ٨٢] قرأ الكوفيون: ﴿تَكَلَّمُهُمْ أَنْ النَّاسَ﴾ بفتح الهمزة على تقدير بأن الناس، وفي حرف أبي: "تنبئوهم أن الناس" فهذا لا يكون معه إلا فتح أن. وفي حرف ابن مسعود: "تكلّمهم بأن الناس" فهذا ظاهر في فتح أن، وقرأ الباقون بكسر الهمزة: "تكلّمهم إن الناس".

وأما القراءات المتواترة قليلاً ما يحتجون بها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ﴾ **ءَامِنُوا** [محمد: ٢٠] في سورة المائدة قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر: "يقول الذين" بلا واو رفعاً، وقرأ أبو عمرو ويعقوب: "ويقول الذين آمنوا" بواو نصباً، وقرأ الباقون: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ﴾ **ءَامِنُوا** بواو رفعاً، وفيها يقول ابن أبي مريم: ويؤيد وجه الرفع قراءة من قرأ بحذف الواو من: "يقول".

**النوع الثاني: رسم المصحف:** نحو قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قرأ يعقوب "هو" بالهاء في الوقف، وكذلك: ﴿فَنِعْمَ هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، و﴿كَانَهُ هُوَ﴾ [النمل: ٤٢]، قرأ يعقوب هذه الكلمات بإثبات الهاء في الوقف بخلاف عنه، فيقرأها هكذا: "الله لا إله إلا هو"، "فنعمة هي"، "كانه هو". قال الأزهري: أما ما اختاره يعقوب من الوقف على هذه الحروف بالهاء فهو من كلام العرب الجيد، غير أنني اختار المرور عليها، وألا يُتعمد الوقوف عليها؛ لأن الهاءات لم تثبت في المصاحف، فأخاف أن تكون زيادةً في التنزيل، وإن اضطر الواقف إلى الوقوف عليها وقف بغير هاء؛ اتباعاً للقراء الذين قرءوا بالسنة.

وقال ابن أبي مريم: "الله لا إله إلا هو" بالهاء في حال الوقف قرأه يعقوب وحده، إلا أن القراء يكرهون ذلك؛ لأن الهاء ليست في المصحف، وهو الإمام، فكروهوا

مخالفته. ونحو قوله تعالى: ﴿الْأَيْسَجِدُوا﴾ [النمل: ٢٥] قرأها الكسائي وأبو جعفر ورويس: "ألا يسجدوا" بتخفيف اللام، جعلوا ألا حرف استفتاح، ويا حرف نداء أو تنبيه، واسجدوا فعل أمر، قال أبو علي: ومما يؤكد قول من قال: ألا مثقلة، أنها لو كانت مخففة ما كانت في: ﴿يَسْجِدُوا﴾ ياء؛ لأنها: اسجدوا، ففي ثبات الياء في: ﴿يَسْجِدُوا﴾ في المصحف دلالة على التشديد، وأن المعنى: ﴿الْأَيْسَجِدُوا﴾ فانصب الفعل بأن وثبتت ياء المضارعة في الفعل، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبِّ الرَّبُّوٓا۟ فِيٓ أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِبُوٓا۟ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٩] قال ابن زنجلة: قرأ نافع: "لتربوا في أموال" الناس بضم التاء وسكون الواو، فالتاء ها هنا لمخاطبين، والواو واو الجمع، والمعنى: لتربوا أنتم أي: تعطون العطيّة لتزدادوا بها أنتم، وحجته أنها كتبت في المصاحف بألف بعد الواو.

**النوع الثالث: القرآن الكريم:** قال ابن خالويه: وقوله تعالى: ﴿أَوْلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ [طه: ١٣٣] قرأ أبو عمرو ونافع وحفص عن عاصم بالتاء بتأنيث البينة، وقرأ الباقرن بالياء؛ لأن تأنيث البينة غير حقيقي فيقرءونها هكذا: "أولم يأتهم" ثم قال: ولأنك قد حجزت بين البينة والفعل بحاجز، والاختيار التاء؛ لأن بعض القرآن يشهد لبعض، وكان جماعة من الصحابة والتابعين يحتجون لبعض القرآن على بعض، قال الله تعالى: ﴿جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤] فهذا شاهد: ﴿أَوْلَمْ تَأْتِهِم﴾ وقال ابن أبي مريم: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا﴾ [الجاثية: ٣٥] بفتح الياء وضم الراء قرأها حمزة والكسائي، فيقرءونها: "لا يخرجون منها" كما نطقنا بها، والوجه أنه مضارع خرجوا، والكلمة من الخروج أخبر الله تعالى أنهم لا يخرجون من النار؛ لأن الله تعالى لا يخرجهم منها، وحجته قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرَجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِمُخْرَجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧] وقرأ

الباقون "لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا" بضم الياء وفتح الراء، والوجه أن خروجهم لا يكون إلا بإخراج الله تعالى إياهم، فلفظ الإخراج أولى فإنهم لو تركوا لخرجوا.

ويقوي هذه القراءة قوله تعالى: ﴿وَلَا هُمْ يُسْنَعِبُونَ﴾ [الجاثية: ٣٥] فبنى الفعل فيما عطف عليه للمفعول به، فينبغي أن يكون هذا أيضاً كذلك ليتناسب الكلام، وحجة هذه القراءة قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٧] وقال ابن زنجلة: قرأ أبو عمرو وعاصم وحزمة: "ويصلى سعيراً" بفتح الياء وسكون الصاد أي: يصلى هو، أي: يصير إلى النار من صلي يصلى فهو صال، وحجتهم إجماع الجميع على قوله تعالى: ﴿يَصَلِّي النَّارَ الْكُبْرَى﴾ [الأعلى: ١٢] وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ١٦٣] فردوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه أولى، ومعنى: ﴿يَصَلِّي﴾ أي: أنه يقاسي حرها من: صليت النار أي: قاسيت حرها، وقرأ الباقر "ويصلى" بالتشديد من قوله: صليته أصله تصلية، والمعنى: أن الملائكة يصلونه بحر النار، وحجتهم: ﴿تُرْجَمُ الْجَحِيمَ صَلْوُهُ﴾ [الحاقة: ٣١] وقوله تعالى: ﴿وَتَصَلِيَةُ الْجَحِيمِ﴾ [الواقعة: ١٩٤].

**النوع الرابع: اتفاق جماعة القراء:** والجماعة إما أن تكون مطلقة أو مقيدة، فمن الأول قول مكي - رحمه الله تعالى - : وكل ما ذكرنا من الاختلاف فيما مضى وما نذكر؛ فالاختيار فيه ما عليه الجماعة إلا ما نبيته. وقوله أيضاً: وقد تكرر وما عليه الجماعة أحب إلي. ومن الآخر قول مكي في اختياره الفصل بين كل سورتين بالتسمية؛ اتباعاً لخط المصحف، ولقول عائشة - رضي الله عنها - : "اقرأوا ما في المصحف". ولإجماع أهل الحرمين وعاصم على ذلك. فإجماعهم على القراءة حجة أعتمد عليها في أكثر هذا الكتاب، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الروم: ٢٢] قرأ حفص: ﴿لِّلْعَالَمِينَ﴾ بكسر اللام، وقرأ الباقر:

"للعالمين" بفتحها. قال الأزهري: مَنْ قرأ: "العالمين" فهم الأنس والجن جمع عالم، ومن قرأ: "العالمين" فهو جمع العالم، خصَّ أهل العلم بها. والقراءة بفتح اللام لتتابع القراء عليه.

ونحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ [آل عمران: ١٧٩] قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف: "حتى يميِّز الخبيث من الطيب" بالتشديد، وقرأ الباقر بالتخفيف، قال أبو علي: ولقولهم: "ماذا" من المزية أي: أن أكثر القراء عليها، وكثرة القراءة بها تدل على أنها أكثر في استعمالهم. ونحو قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّكَ تَرْضَى ﴾ [طه: ١٣٠] قال مكي: قرأ الكسائي وأبو بكر بضم التاء على ما لم يُسمِّ فاعله، والذي قام مقام الفاعل هو النبي ﷺ والفاعل هو الله ﷻ تقديره: لعل الله يرضيك بما يعطيك يوم القيامة، و"لعل" من الله واجبة؛ فتكون قراءة الكسائي وشعبة هكذا: "لعلك تُرضى" مع ملاحظة أن الكسائي يقرأ بالإمالة: "لعلك ترضى"، وقرأ الباقر بفتح التاء جعل الفعل للنبي ﷺ أي: لعلك ترضى بما يعطيك الله، ودليله قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ [الضحى: ٥] وهو الاختيار؛ لأن الأكثر عليه.

**النوع الخامس: الاحتجاج بالتفسير:** وهذا أيضاً يوضح لنا العلاقة بين التفسير وبين التوجيه نحو قوله تعالى: ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ [البقرة: ٣٧] قرأ ابن كثير: "آدم من ربه كلمات" بنصب: "آدم" ورفع: "كلمات" وقرأ الباقر: ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ برفع: "آدم" ونصب: "كلمات" فيقرأها ابن كثير هكذا: "فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه". قال ابن زنجلة: وحثهم ما روي في التفسير في تأويل قوله تعالى: ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ أي: قبلها إذا كان آدم القابل بالكلمات مقبولة.



ونحو قوله تعالى: ﴿ وَأَحْطَّتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ﴾ [البقرة: ٨١] قال ابن زنجلة: قرأ نافع: "وأحاطت به خطيئاته" بالألف، وحجته أن الإحاطة لا تكون للشيء المنفرد إنما تكون لأشياء، وحجة أخرى: جاء في التفسير قوله: "بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته" أي: أحاطت به كبائر ذنوبه. ونحو قوله تعالى: ﴿ وَآخِرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴾ [ص: ٥٨] قرأ أبو عمرو ويعقوب: "وأخر من شكله أزواج" جمعاً، وقرأ الباقر: ﴿ وَآخِرٌ ﴾ مفرداً. قال أبو علي: روي عن ابن مسعود وقتادة أنهما قالاً: "الزمهير". فتفسيرهما يقوي قراءة من قرأ: "وأخر" بالتوحيد، كأنه ويُعذَّب به آخر؛ لأن الزمهير واحد، ويجوز على تفسيرهما الجمع وأخر على أن يجعل أجناساً يزيد برَد بعضه على بعض على حسب استحقاق المعذبين، ورتبتهم في العذاب، فيكون ذلك كقولهم: جملان وثمران، ونحو ذلك من الجموع التي تُجمع وتثنى إذا اختلفت، وإن لم تختلف عندي.

**النوع الخامس: الاحتجاج بالآثار:** وهذه الآثار على ضربين:

**الأول:** آثار تُنعت قراءة النبي ﷺ وقراءة بعض أصحابه واختياره ﷺ.

**الآخر:** آثار يرد فيها ما يُتخذ حجة لترجيح لفظ أو معنى.

فمن الأول قوله تعالى: ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [يونس: ٥٨] قال ابن زنجلة: قرأ يعقوب في رواية رويس: "فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون" بالتاء فيهما، معنى هذا أن يعقوب لم يقرأ هذه القراءة بكامله، فهنا هذه قراءة رويس وحده، فتنسب إلى رويس عن يعقوب.

قال ابن زنجلة: وحجته أنها عن النبي ﷺ عن أبي بن كعب قال: ((قال لي رسول الله ﷺ: أمرت أن أقرأ عليك. قال: قلت: وقد سماني ربك؟ قال: نعم. فقرأت علي - يعني: النبي ﷺ: "قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ

«خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ»)) أي: بالتاء فيهما. ومنه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤] قال مكي: قوله: "ضعف" قرأه أبو بكر وحمزة بفتح الضاد في ثلاثة مواضع، في هذه السورة، وقد ذكر عن حفص أنه رواها عن عاصم، واختار الضم لرواية قَوَيْتُ عنده، وهو ما رواه ابن عمر قال: ((قرأتُ على رسول الله ﷺ: "من ضعف" -يعني: بالفتح- قال: فردَّ عليَّ النبي ﷺ: "من ضعف") يعني: بالضم في الثلاثة. وروي عنه أنه قال: ما خالفت عاصمًا في شيء مما قرأتُ به عليه إلا في ضم هذه الثلاث كلمات. وقرأ الباقر فيهنَّ بالضم وهما لغتان كالفقر والفقر.

ومنه قوله تعالى: ﴿تَسْقِطْ عَلَيْكَ﴾ [مريم: ٢٥] قراءة يعقوب: "يساقط" بياء مفتوحة وسين مشددة. قال الأزهري: قَوَى قراءة يعقوب ما حدثنا محمد بن إسحاق عن الصفاني عن أبي عُبيد عن يزيد عن هارون، عن جريح بن حازم، عن أبي إسحاق قال: سمعت البراء بن عازب يقرأ: "يساقط". وروي عن مسروق مثله، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥] قال ابن خالويه: قرأ عاصم وحمزة: "لا يُرى إلا مساكنهم" بالياء على ما لم يُسمَّ فاعله، و"مساكنهم" بالرفع على تقدير: "لا يُرى شيء إلا مساكنهم". وقرأ الباقر: "لا ترى إلا مساكنهم" بالتاء على خطاب النبي ﷺ: "إلا مساكنهم" بالنصب، مفعول بها أي: قد هلكوا فلا يحسّ لهم أثر خَلَا المنازل والمساكين، واحتج أصحاب هذه القراءة بما حدّثني ابن مجاهد عن السّمري عن الفراء قال: حدّثني محمد بن الفضل الخراساني عن عطاء عن ابن أبي عبد الرحمن قال: سمعت عليًّا رضي الله عنه يقرأ: "لا ترى إلا مساكنهم".

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨] قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: "ولا تقبل" بالتاء، وقرأ الباقون: ﴿وَلَا يُقْبَلُ﴾ بالياء، قال مكّي في الاحتجاج بالقراءة بالياء: وذكر أبو عبيد عن ابن مسعود أنه قال: "ذكروا القرآن، وإذا اختلفتم في الياء والتاء فاجعلوها ياءً".

ومن النوع الآخر: وهو الآثار التي يرد فيها ما يتخذ حُجَّةً لترجيح لفظ أو معنى، قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ [البقرة: ١٦٤] قرأ حمزة والكسائي وخلف: "وتصريف الرياح" بالإفراد، وقرأ الباقون: ﴿الرِّيحِ﴾ بالجمع. قال مكّي: ووجه القراءة بالجمع في تصريف الرياح هو إتيانها من كل جانب، وذلك معنى يدل على اختلاف هبوبها، فهي رياح لا ریح. وأيضاً فإن هذه المواضع أكثرها لغير العذاب. وقد قال النبي ﷺ حين رأى ريحاً هبت: ((اللهم اجعلها رياحاً، ولا تجعلها ريحاً)) فعلم أن الرياح بالتوحيد أكثر ما تقع في العذاب والعقوبات، وليست هذه المواضع في ذلك، واعلم أن الرياح بالجمع تأتي في الرحمة؛ فواجب من الحديث أن يُقرأ بالجمع، إذ ليست للعقوبات.

ووجه القراءة بالتوحيد أن الواحد يدل على الجمع؛ لأنه اسم للجنس، فهو أخفّ في الاستعمال مع ثبات معنى الجمع فيه، والاختيار الجمع؛ لأن عليه الأكثر من القراء، ولأنه أبين في المعنى لأنه موافق للحديث. ومنه قوله تعالى: ﴿بِخَمْسَةِ ءَآلِفٍ مِّنَ الْمَلَأِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥] قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ويعقوب: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ بكسر الواو، وقرأ الباقون: "مسوِّمين" بفتحها، قال أبو علي: وذكر بعض شيوخنا أن الاختيار عنده الكسر؛ لِمَا جاء في الخبر أن رسول الله ﷺ قال يوم بدر: ((سوِّموا، فإن الملائكة سومت)) فُنسب الفعل إلى الملائكة.

النوع السادس: احتجاج العلماء بأسباب النزول: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩] قرأ نافع ويعقوب: "ولا تسأل عن أصحاب الجحيم" جزماً على النفي، وقرأ الباقر: ﴿وَلَا تَسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ رفعاً على النفي. قال ابن خالويه: فالحجة لمن رفع أنه أخبر بذلك، وجعل لا نافية بمعنى ليس، ودليله قراءة عبد الله وأبي: "ولن تسأل". والحجة لمن جزم أنه جعله نهياً، ودليله ما روي أن النبي ﷺ قال يوماً: ((ليت شعري ما فعل أبواي)) فأنزل الله تعالى: "وَلَا تَسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ" فإننا لا نؤاخذك بهم والنزم دينك.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] قرأ نافع وابن عامر: "واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى" بفتح الخاء على الماضي، وابن عامر يقرؤها: "واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى" يقرؤها إبراهيم بخلاف عن ابن زكوان، وقرأ الباقر: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ بكسرها على الأمر. قال المهدي: من قرأ بكسر الخاء فهو على الأمر، ويقويه ما روي عن النبي ﷺ أنه أخذ بيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فلما أتى على المقام، قال عمر: "هذا مقام أبينا إبراهيم، فقال النبي ﷺ: ((نعم. قال: أفلا تتخذونه مصلى؟ فأنزل الله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾))." ومن قرأ واتخذوا بفتح الخاء فهو على الخبر معطوف على قوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥] فعطف خبراً على خبر.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١] قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: ﴿أَنْ يُغَلَّ﴾ بالبناء للمعلوم، وقرأ الباقر "أن يُغَلَّ" بالبناء للمجهول. قال المهدي: من قرأ "يُغَلَّ" بفتح الياء؛ فإنه نسب الفعل إلى النبي ﷺ ويقويه قولان من التفسير:

أحدهما: أنه روي أن قطيفة حمراء كانت في المغانم يوم بدر، فالتمست؛ فلم توجد. فقال المنافقون: أخذها محمد ﷺ فأنزل الله: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ ﴾ .  
والقول الثاني: أن النبي ﷺ بعث طلائع، ثم لقي المشركين بمن معه فغنموا، فأراد أن يقسم لمن حضر ولا يقسم لمن غاب؛ فأعلمه الله ﷻ أن الغنيمة بين من حضر وبين من غاب فقال: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ ﴾ أي: أن يعطي قوماً ويمنع قوماً.

ومن قرأ "يُغَلَّ" فعلى وجهين:

**أحدهما:** أن يكون معنى يُغَلَّ يُنسب إلى الغلول، كما تقول: أكذبت الرجل إذا نسبته إلى الكذب.

**الوجه الثاني:** أن يكون يُغَلَّ بمعنى يُخَان، وهو أن يؤخذ شيء من المغانم بغير إذنه.

وقد روي في التفسير أن قوماً غلّوا يوم بدر فأنزل الله تعالى: " وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ " فردّوا ما كانوا غلّوه.



(أحوال اختلاف القراءات، وفوائد تعددها)

### عناصر الدرس

٦٧	العنصر الأول : اختلاف القراءات
٧٢	العنصر الثاني : فوائد اختلاف القراءات





## اختلاف القراءات

هذا الاختلاف تحدّث عنه كثير من العلماء في شرحهم لحديث رسول الله ﷺ: ((إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، كلها شافٍ كافٍ)) وقد تحدّث علماء كثيرون عن معنى هذا الحديث، وأرى أن أفضل مَنْ تحدّث عن هذا الحديث هو الإمام ابن الجزري -رحمه الله تعالى- حيث إنه اطلع على مَنْ سبقوه وتحدّثوا عن هذا الحديث، وذكر خلاصةً لما قالوا. قال -رحمه الله- عن هذا الحديث: وقد تكلم الناس على هذا الحديث بأنواع الكلام، وصنف الإمام الحافظ أبو شامة -رحمه الله تعالى- فيه كتاباً حافلاً، وتكلم بعده قوم وجنح آخرون إلى شيء آخر، والذي ظهر لي أن الكلام عليه ينحصر في عشرة أوجه:

**الأول:** في سبب وروده.

**الثاني:** في معنى الأحرف.

**الثالث:** في المقصود به هنا.

**الرابع:** ما وجه كونها سبعة.

**الخامس:** على أي شيء يتوجه اختلاف هذه السبعة؟

**السادس:** على كم معنى تشتمل هذه السبعة.

**السابع:** هل هذه السبعة متفرقة في القرآن الكريم؟

**الثامن:** هل المصاحف العثمانية مشتملة عليها؟

**التاسع:** هل القراءات التي بين أيدي الناس اليوم هي السبعة أم بعضها؟

**العاشر:** ما حقيقة هذا الاختلاف وفائدته؟

نتحدث عن الوجه العاشر فقط.

قال الإمام ابن الجزري -رحمه الله تعالى- : وأما حقيقة اختلاف هذه السبعة الأحرف المنصوص عليها من النبي ﷺ وفائدته ، فإن الاختلاف المشار إليه في ذلك هو اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض ، فإن هذا محال أن يكون في كلام الله تعالى قال تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢] وقد تدبرنا اختلاف القراءات كلها فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال :

**أحدها:** اختلاف اللفظ والمعنى واحد.

**الثاني:** اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد.

**الثالث:** اختلافهما جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد ، بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

فأما الأول : فكالاختلاف في "الصراط" و"عليهم" ، و"يؤدي" ، و"القدس" ، و"يحسب" ، ونحو ذلك مما يُطلق عليه أنه لغات فقط ، يقصد -رحمه الله تعالى- كالاختلاف في الصراط أي : من حيث قراءتها بالصاد وبالسين وبالإشمام ، وعليهم من حيث قراءتها بالكسر أو بالضم بالنسبة لحمزة ويعقوب ، ويؤدي بالقراءات الواردة فيها من قصر ومد وإسكان ، والقدس من حيث إسكان الدال وضمها ، ويحسب من حيث كسر السين وفتحها.

ثم قال -رحمه الله- : "وأما الثاني فنحو : ﴿ مَلِكٌ ﴾ [الفاتحة: ٤] و"ملك" في الفاتحة ؛ لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى ؛ لأنه مالك يوم الدين وملكه ، وكذا :

﴿يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] ويكذبون، أي: في قراءتها بالتخفيف والتشديد؛ لأن المراد بها هم المنافقون؛ لأنهم يكذبون بالنبي ﷺ ويكذبون في أخبارهم. وكذا: "كيف ننشرها" [البقرة: ٢٥٩] بالراء والنزاي ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] والقراءة الأخرى: "كيف ننشرها" ونشرها ذلك وبالراء غيرهم؛ لأن المراد بها هي العظام، وذلك أن الله أنشرها أي: أحياها وأنشزها أي: رفع بعضها إلى بعض حتى التأم، فضمن الله تعالى المعنيين.

وأما الثالث فحسو: ﴿وَضُنُوبًا أَنْتُمْ قَدْ كُذِبُوا﴾ [يوسف: ١١٠] بالتشديد والتخفيف، فتقرأ بالتخفيف هكذا: ﴿وَضُنُوبًا أَنْتُمْ قَدْ كُذِبُوا﴾ وبالتشديد: "قَدْ كُذِبُوا" وكذا: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مَنْهُ الْجِبَالِ﴾ [إبراهيم: ٤٦] بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى، وبكسر الأولى وفتح الثانية؛ فالكسائي يقرأها هكذا: "وقد مكروا مكروهم وعند الله مكروهم وإن كان مكروهم لتزول منه الجبال" وباقي القراء يقرءونها: ﴿لِنَزُولِ مَنْهُ الْجِبَالِ﴾. وكذا: ﴿لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فَتُنُوا﴾ [النحل: ١١٠] و"فتنوا" بالتسمية والتجهيل. وكذا: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [الإسراء: ١٠٢] بضم التاء وفتحها.

ثم ذكر - رحمه الله تعالى - بعض الأمثلة للقراءات الشاذة فقال: "وكذا قرئ شاذاً وهو: "يطعم ولا يطعم" [الأنعام: ١٤] عكس القراءة المشهورة، وكذلك: "يطعم ولا يطعم" على التسمية فيهما؛ فإن ذلك كله وإن اختلف لفظاً ومعنى، وامتنع اجتماعه في شيء واحد، فإنه يجتمع من وجه آخر يمتنع فيه التضاد والتناقض. فأما وجه تشديد: "كذبوا" فالمعنى: وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم، ووجه التخفيف وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به؛ فالظن في الأولى يقين والضمائر الثلاثة للرسل، والظن في القراءة الثانية شك، والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم. وأما وجه فتح اللام الأولى ورفع الثانية من: "لتزول" فهو

أن يكون أن مخفة من الثقيلة أي: وإن كان مكرهم كان من الشدة بحيث تُقتلع منه الجبال الراسيات من مواضعها، وفي القراءة الثانية إن نافية أي: ما كان مكرهم وإن تعاضم وتفاقم ليزول منه أمر محمد ﷺ ودين الإسلام؛ ففي الأولى تكون الجبال حقيقةً، وفي الثانية مجازاً.

وأما وجه قراءة: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا﴾ على التجهيل فهو أن الضمير يعود على "الذين هاجروا" وفي التسمية يعود إلى "الخاسرين" وأما وجه ضمّ تاء: ﴿عَلِمَتْ﴾ على قراءة الكسائي: "قال لقد علمت" فإنه أسند العلم إلى موسى ﷺ حديثاً منه لفرعون، حيث قال: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧] فقال سيدنا موسى ﷺ على نفسه: "لَقَدْ عَلِمْتُ مَا أُنزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَائِرٍ" [الإسراء: ١٠٢] فأخبر موسى ﷺ عن نفسه بالعلم بذلك أي: أن العالم بذلك ليس بمجنون، وقراءة فتح التاء أنه أسند العلم لفرعون مخاطبةً من سيدنا موسى له بذلك على وجه التقريع؛ لشدة معاندته للحق بعد علمه، وكذلك وجه قراءة الجماعة: "يطعموا" بالتسمية "ولا يطعم" على التجهيل، أن الضمير في "وهو" يعود إلى الله تعالى أي: والله تعالى يرزق الخلق ولا يرزقه أحد. والضمير في عكس هذه القراءة يعود إلى الولي أي: والولي المتخذ يرزق ولا يرزق أحداً، والضمير في القراءة الثالثة وهي القراءة الشاذة: "وهو يطعم ولا يطعم" يعود إلى الله تعالى أي: والله يطعم من يشاء ولا يطعم من يشاء.

فليس في شيء من القراءات تناقض ولا تضاد، ولا تناقض، وكل ما صح عن النبي ﷺ من ذلك؛ فقد وجب قبوله، ولم يسع أحداً من الأمة رده، ولزم الإيمان به، وأن كله منزل من عند الله؛ إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها، ويجب اتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً، لا

يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ظناً أن ذلك تعارض، وإلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقوله: "لا تختلفوا في القرآن ولا تنازعوا فيه، فإنه لا يختلف، ولا يتساقط، ألا ترون أن شريعة الإسلام فيه واحدة؛ حدودها، وقراءتها، وأمر الله فيها واحد، ولو كان من الحرفين حرفاً يأمر بشيء ينهى عنه الآخر؛ كان ذلك الاختلاف، ولكنه جامعٌ ذلك كله، ومن قرأ على قراءة فلا يدعها رغبةً عنها، فإنه من كفر بحرف منه؛ كفر به كله".

قال الإمام ابن الجزري -رحمه الله تعالى- بعد ذلك: قلت: وإلى ذلك أشار النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال لأحد المختلفين: ((أحسن)) وفي الحديث الآخر: ((أصبت)) وفي الآخر: ((هكذا أنزلت)) فصوب النبي صلى الله عليه وسلم قراءة كل من المختلفين، وقطع بأنها كذلك أنزلت من عند الله.

وبهذا افترق اختلاف القراء من اختلاف الفقهاء، فإن اختلاف القراء كل حق وصواب، نزل من عند الله تعالى، وهو كلامه لا شك فيه، واختلاف الفقهاء اختلاف اجتهادي، والحق في نفس الأمر فيه واحد؛ فكل مذهب بالنسبة إلى الآخر صواب يحتمل الخطأ، وكل قراءة بالنسبة إلى الأخرى حق وصواب في نفس الأمر نقطع بذلك ونؤمن به، ونعتقد أن معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم إنما هو من حيث إنه كان أضبط له، وأكثر قراءة، وإقراءً به، وملازمةً له، وميلاً إليه، لا غير ذلك، وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراء ورؤاتهم، المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فأثره على غيره، وداوم عليه، ولزمه حتى اشتهر وعُرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه؛

فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة أضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد.

### فوائد اختلاف القراءات

إن لاختلاف القراءات وتنوعها فوائد كثيرة:

**الفائدة الأولى:** التخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها شرفاً لها، وتوسعة، ورحمة، وخصوصية لفضلها، وإجابةً لقصد نبيها، أفضل الخلق، وحيب الخلق؛ حيث أتاه جبريل فقال له: ((إن الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال ﷺ: أسأل الله معافاته ومغفرته، إن أمتي لا تُطبق ذلك، ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف)) وفي الصحيح أيضاً: ((إن ربي أرسل إليّ أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هوّن على أمتي، ولم يزل يردد حتى بلغ سبعة أحرف)) وكما ثبت صحيحاً: ((إن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف، وإن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف واحد)). وذلك أن الأنبياء -عليهم السلام- كانوا يُبعثون إلى قومهم الخاصين بهم، والنبي ﷺ بُعث إلى جميع الخلق أحمرها وأسودها، عربيها وعجميها، وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى، ويعثر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر؛ بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك، ولا بالتعليم والعلاج؛ لا سيما الشيخ والمرأة، ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار إليه ﷺ فلو كُلف العَدول عن لغتهم، والانتقال عن ألسنتهم؛ لكان من التكليف بما لا يُستطاع، وما عسى أن يتكلف المتكلف، وتأبى الطباع.

ثم قال العلامة ابن الجزري - رحمه الله تعالى - : قال الإمام أبو محمد عبد الله بن قتيبة في كتاب (المشكل) : فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ بأن يُقْرَأَ كل أمة بلغتهم ، وما جرت عليه عاداتهم ، فالهزلي يقرأ : " عتى حين " [يوسف : ٣٥] يريد حتى ، هكذا يلفظ بها ويستعملها ، والأُسدي يقرأ : " تَعْلَمُونَ " [يوسف : ٨٦] و"تَعْلَمُ" [المائدة : ١١٦] و"تسود وجوه" [آل عمران : ١٠٦] ويقرأ : "ألم أعهد إليكم" [يس : ٥٢] والتميمي يهمز ، والقرشي لا يهمز ، والآخري يقرأ : " قيل لهم وغيض الماء " [هود : ٤٤] بإشمام الضم مع الكسر أي : تُقرأ : " وقيل لهم وغيض الماء " هكذا تُقرأ ؛ لأن هذا الإشمام لا يُعلم إلا بالتلقي والمشافهة .

ثم قال ابن الجزري : " قلت : وهذا يقرأ : ﴿ عَلِيَّهِمْ ﴾ [يوسف : ٧١] ، و ﴿ فِيهِمْ ﴾ [النحل : ٢٧] يقرأها : " عليهم " و " فيهم " بالضم ، والآخري يقرأ : " عليهمو " و " منهمو " بالصلة ، وهذا يقرأ : " قد أفلح " [المؤمنون : ١] " قل أوحى " [الجن : ١] و " خلة ولا " [البقرة : ٢٥٤] بالنقل ، والآخري يقرأ : " موسى " [آل عمران : ٨٤] و " عيسى " [آل عمران : ٨٤] و " دنيا " [آل عمران : ١٤٥] بالإمالة ، وغيره يقرأها بالفتح ، وهكذا يقرأ : " خبيراً " و " بصيراً " [الإسراء : ١١٧] بالترقيق ، والآخري يقرأ : " الصلاة " [الإسراء : ٧٨] و " الطلاق " [البقرة : ٢٢٩] بتغليظ اللام إلى غير ذلك .

ثم قال ابن الجزري : قال ابن قتيبة : ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته ، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً لاشتد ذلك عليه ، وعظمت المحنة فيه ، ولم يُمكنه إلا بعض رياضة للنفس طويلة ، وتذليل للسان ، وقطع للعادة ، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم مُتسعاً في اللغات ، ومتصرفاً في الحركات كتيسيره عليهم في الدين .

**الفائدة الثانية:** قال العلامة ابن الجزري - رحمه الله تعالى - : ومنها ما في ذلك من نهاية البلاغة وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز؛ إذ كل قراءة بمنزلة الآية، إذ كان تنوع اللفظ بكلمة تقوم مقام آيات، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدتها؛ لم يخف ما كان في ذلك من التطويل.

**الفائدة الثالثة:** ما في ذلك من عظم البرهان وواضح الدلالة؛ إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد، ولا تناقض، ولا تخالف؛ بل كله يُصدق بعضه بعضاً، ويبين بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد وأسلوب واحد، وما ذلك إلا آية بالغة، وبرهان قاطع على صدق مَنْ جاء به ﷺ.

**الفائدة الرابعة:** سهولة حفظه وتيسير نقله على هذه الأمة، إذ هو على هذه الصفة من البلاغة والوجازة، فإنه مَنْ يحفظ كلمة ذات أوجه أسهل عليه وأقرب إلى فهمه، وأدعى لقبوله من حفظه جملاً من الكلام تؤدي معاني تلك القراءات المختلفة؛ لا سيما فيما كان خطه واحداً، فإن ذلك أسهل حفظاً، وأيسر لفظاً.

**الفائدة الخامسة:** إعظام أجور هذه الأمة من حيث إنهم يفرغون جهدهم، ليلبغوا قصدهم في تتبع معاني ذلك، واستنباط الحكم والأحكام من دلالة كل لفظ، واستخراج كمين أسراره، وخفي إشارته وإمعانهم النظر، وإمعانهم الكشف عن التوجيه والتعليل، والترجيح والتفصيل، بقدر ما يبلغ غاية علمهم، ويصل إليه نهاية فهمهم: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ آل عمران: ١٩٥ والأجر على قدر المشقة.

**الفائدة السادسة:** بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقي، وإقبالهم عليه هذا الإقبال، والبحث عن لفظة لفظة،



والكشف عن صيغة صيغة، وبيان صوابه، وبيان تصحيحه، وإتقان تجويده، حتى حمّوه من خلل التحريف، وحفظوه من الطغيان والتطيف؛ فلم يهملوا تحريكاً ولا تسكيناً ولا تفخيماً ولا ترقيقاً؛ حتى ضبطوا مقادير المدات، وتفاوت الإمالات، وميزوا بين الحروف بالصفات مما لم يهتد إليه فكر أمة من الأمم، ولا يوصل إليه إلا بإلهام باري النسم.

**الفائدة السابعة:** ما أدّخره الله تعالى من المنقبة العظيمة والنعمة الجليلة الجسيمة لهذه الأمة الشريفة، من إسنادها كتاب ربها، واتصال هذا السبب الإلهي بسببها خصيصة الله تعالى هذه الأمة المحمدية، وإعظاماً لقدر أهل هذه الملة الحنيفية، وكل قارئ يوصل حروفه بالنقل إلى أصله، ويرفع ترتيب الملحد قطعاً بوصله، فلو لم يكن من الفوائد إلا هذه الفائدة الجليلة؛ لكفت، ولو لم يكن من الخصائص إلا هذه الخصيصة النبيلة لوفت.

**الفائدة الثامنة:** ظهور سرّ الله تعالى في توليه حفظ كتابه العزيز، وصيانة كلامه المنزل بأوفى البيان والتميز؛ فإن الله تعالى لم يُخلِ عصرًا من الأعصار، ولو في قطر من الأقطار من إمام حجة قائم بنقل كتاب الله تعالى، وإتقان حروفه ورواياته، وتصحيح وجوهه وقرآنه، يكون وجوده سبباً لوجود هذا السبب القويم على ممرّ الدهور، وبقاؤه دليلاً على بقاء القرآن العظيم في المصاحف والصدور.

ما ذكره العلامة ابن الجزري - رحمه الله تعالى - في أن القراءات العشر هي بعض الأحرف السبعة:

قال - رحمه الله -: الذي لا شك فيه أن قراءة الأئمة السبعة والعشرة وما وراء ذلك، بعض الأحرف السبعة من غير تعيين. ونحن لا نحتاج إلى الرد على من

قال: إن القراءات السبعة هي الأحرف السبعة، فإن هذا قول لم يقله أحد من العلماء، لا كبير ولا صغير، وإنما هو شيء ما تبعه العلماء قديماً وحديثاً في حكايته، والرد عليه، وتخطئة أنفسهم، وهو شيء يظنه جهلة العوام لا غير؛ فإنهم يسمعون: ((أنزل القرآن على سبعة أحرف)) وسبع روايات، فيتخيلون ذلك لا غير.

ونحن لا نتعب أنفسنا كما أتعب من قبلنا أنفسهم في ذكره والرد عليه. قال الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدي: وأصح ما عليه الحدائق من أهل النظر في معنى ذلك أن ما نحن عليه في وقتنا هذا من هذه القراءات، هو بعض الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، وتفسير ذلك أن الحروف السبعة التي أخبر النبي ﷺ أن القرآن نزل عليها يجري على ضربين:

**أحدهما:** زيادة كلمة ونقص أخرى، وإبدال كلمة مكان أخرى، وتقدم كلمة على أخرى، وذلك نحو ما روي عن بعضهم: "ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج" [البقرة: ١٩٨] وروي عن بعضهم: "حم ❖ سق" [الشورى: ١، ٢] بحذف عين. "إذا جاء فتح الله والنصر" [النصر: ١]. فهذا الضرب وما أشبهه متروك لا تجوز القراءة به، ومن قرأ بشيء منه غير معاند ولا مجادل عليه؛ وجب على الإمام أن يأخذه بالأدب بالضرب والسجن على ما يظهر له من الاجتهاد، ومن قرأ وجادل عليه ودعا الناس إليه وجب عليه القتل؛ لقول النبي ﷺ: ((المراء في القرآن كفر)) ولإجماع الأمة على اتباع المصحف المرسوم.

**الضرب الثاني:** ما اختلفت القراء فيه تخفيفاً وشدّاً وإبدال حركة بأخرى، وياء بتاء، وواو بفاء، وما أشبه ذلك من الاختلاف المتقارب. فهذا الضرب هو المستعمل في زماننا هذا، وهو الذي عليه خط مصاحف الأمصار سوى ما وقع فيه من الاختلاف في حروف يسيرة. قال: فثبت بهذا أن القراءات التي يُقرأ بها

هي بعض الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم استعملت بموافقتها المصحف الذي أجمعت عليه الأمة، وترك ما سواها من الحروف السبعة؛ لمخالفتها لمرسوم خط المصحف؛ إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم.

ثم قال ابن الجزري -رحمه الله تعالى- : والذي ذهب إليه محمد بن جرير الطبري -رحمه الله- أن كل ما عليه الناس من القراءات مما يوافق خط المصحف، هو حرف واحد من الأحرف السبعة، فتكون القراءة العشر على قوله بعض حرف. قال في كتابه (البيان) : واختلاف القراء فيما اختلفوا فيه كالاختلاف. قال : وليس هذا الذي أراد النبي ﷺ بقوله : ((أنزل القرآن على سبعة أحرف)). قال : وما اختلف فيه القراء عن هذا بمعزل؛ لأن ما اختلف فيه القراء لا يخرجون فيه عن خط المصحف الذي كتب على حرف واحد.

قال ابن الجزري -رحمه الله- تعليقا على ذلك : قلت المصحف كتب على حرف واحد، لكن لكونه جرد عن النقط والشكل؛ احتمال أكثر من حرف، إذ لم يترك الصحابة إدغامًا، ولا إمالةً، ولا تسهيلًا، ولا نقلًا، ولا نحو ذلك مما هو من باقي الأحرف الستة، وإنما تركوا ما كان قبل ذلك من زيادة كلمة ونقص أخرى، ونحو ذلك مما كان مباحًا لهم القراءة به.



(تعريف التفسير، وأحوال القرآن)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : تعريف التفسير لغةً واصطلاحاً ٨١
- العنصر الثاني : أحوال القرآن ٨٦



## تعريف التفسير لغة واصطلاحاً

**تعريفه لغةً:** هو الكشف والإظهار والتبيين للشيء المستتر، قال الدكتور عبد الغفور -رحمه الله تعالى- : ونعرف معناه الإسلامي أو الشرعي الذي ظهر بظهور القرآن الكريم، وأنه يشمل ما كان معناه قريباً، وما كان معناه غامضاً من القرآن الكريم من الفقرات الآتية:

**أولاً:** قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ٢٦٩] عن ابن عباس مرفوعاً: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾ قال: ((القرآن)) قال ابن عباس: "يعني: تفسيره". فإنه قد قرأه البر والفاجر، يعني: أن الحكمة ليست حفظ القرآن وتلاوته، فإن هذا حاصلٌ لبعض الفجرة، وليسوا مقصودين في الآية بهذه المنقبة العظيمة، بل هي تفسيره الذي يكون فتوحاً وهبةً، وتوفيقاً من الله تعالى، وعليه ففي الآية الكريمة تنويه عظيم بشأن علم التفسير.

**ثانياً:** قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣] أي: أحسن بياناً وأفصح برهاناً. وقال ابن عباس: "﴿تَفْسِيرًا﴾ أي: تفصيلاً" فالتفسير هنا هو الإبانة الفصيحة، وتفصيل الجمل، وهو هنا تفسير من الله تعالى.

**ثالثاً:** رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: ((مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِ فَقَدْ أَخْطَأَ)) وقال في رواية: ((مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ، فَقَدْ كَفَرَ)) كما روي عنه ﷺ قوله: ((مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِ إِنْ أَصَابَ لَمْ يُؤْجَرْ، وَإِنْ أَخْطَأَ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)) التفسير في هذه النصوص هو القول بأن معاني القرآن كذا وكذا، فإن كان ذلك بالرأي الذي لم يتقيد بقواعد الشريعة فهو خطأ، وإن كان المعنى في نفسه صحيحاً

ومراداً من القرآن الكريم؛ لأن ذلك قول بغير علم، وجُرأة لا تجوز على كتاب الله تعالى، وهو كُفْرٌ إذا كان قطعاً على مراد الله تعالى من غير دليل، والكذب على الله تعالى كُفْرٌ، وهو إن أصاب لم يؤجّر؛ لأنه لم يجتهد ولم يستعمل، أو ليس عنده أدوات الاجتهاد، وللاجتهاد موضعه وشروطه المجيزة والمصححة له، والأجر يكون على تحصيل العلم واستخدامه، وهو لم يُحصَل أدوات الاجتهاد ويستخدمها، وإن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار؛ لأنه ليس مجرد خطأ بل هو كذب وفعل متعمد.

وإذا كان هذا التبوأ لمن كذب متعمداً على رسول الله ﷺ فما بالناس من يكذب على الله تعالى؟! وتسمية هذا تفسيراً مجرد تسمية بحسب ظاهر دعوى من يدعيه. ونلاحظ أن التفسير المقبول إما أن يكون منقولاً، وإما أن يكون في ضوء الضوابط الموضوعية لهذا العلم، وعلى هذا قد يكون سهلاً ويكون المعنى قريباً، وقد يحتاج إلى تحصيل شروط فيه، وفي القائم به تكون صعبة وتكون موصلة إلى المعاني الغامضة.

ومن العلماء من فرّق بين التفسير والتأويل؛ فجعل الأول لما كان منقولاً من أسباب النزول ومن القصص، والثاني لما يحتمله معنى الكلام، وجعل ذلك تفسيراً للحديث السابق، ومنهم من جعل التفسير أخص من التأويل وحصره في المرفوع، فروي عن علي بن أحمد بن موسى الفقيه الفارسي قال: إن التفسير لا يتعاطاه إلا الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - والتأويل يتعاطاه الأنبياء وغير الأنبياء، فيكون معنى الحديث ما يتقول على الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - مما لم يقولوه. قال: وذلك لأن التفسير هو تحقيق المعنى، وذلك لا يكون



إلا من قبل الله تعالى، والتأويل هو على احتمال اللغات، فلكل واحد من أهل اللغة أن يتأول بلغته.

هذا وليس لكل واحد أن يتأول بلغته بإطلاق، بل في حدود مرسومة لممارسة القول في القرآن الكريم مذكورة في كتب علوم القرآن بشروط المفسر، وآدابه، والأدوات التي يحتاج إليها ليضمها إلى علم اللغة ويفسر. فلا إطلاق لجواز القول في القرآن بحسب اللغة وحدها دائماً، كما تُوهمه تلك العبارة.

ثم قال الدكتور عبد الغفور -رحمه الله تعالى- ذاكراً للدليل الرابع على أن تفسير القرآن الكريم الذي ظهر بظهور القرآن الكريم يشمل ما كان معناه قريباً، وما كان معناه غامضاً من القرآن الكريم بهذه الأدلة، فقال: قال ابن عطية: روي عن عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: ((ما كان رسول الله ﷺ يفسر من كتاب الله إلا آياتٍ بعدد، علمه إياهنَّ جبريل العليّ)) قال: ومعنى هذا الحديث في مغيبات القرآن وتفسير مجمله، ونحو هذا مما لا سبيلَ إليه إلا بتوقيف من الله تعالى، ومن جملة مغيباته ما لم يُعلمه الله به كوقت قيام الساعة، ونحوه، ومنها ما يُستقرأ من ألفاظه كعدد النفخات في الصور، وكرتبة خلق السموات والأرض؛ فالتفسير يكون توقيفاً وبيانياً من الله تعالى عن مغيبات لئيبه ﷺ وليس هذا حصراً في ذلك، فقد يكون التفسير -كما علمنا، وكما نعلم- تفسيراً قريباً، كما قد يكون متوسطاً في القرب والغموض، كأن يكون باستقراء المواضع القرآنية كما أشار إليه ابن عطية -رحمه الله تعالى-.

**خامساً:** قال: وقال ابن عطية: وذكر علي بن أبي طالب جابر بن عبد الله فوصفه بالعلم، فقال رجل: جُعِلت فداك تصف جابراً بالعلم وأنت أنت؟ فقال: "إنه كان يعرف تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ

**إلى معادٍ** ﴿ [القصص: ٨٥] والمعاد هو الجنة في قول سيدنا علي كما في (الدر المنثور) للسيوطي - رحمه الله - : "وفرضاً أي: أنزل" كما في (تفسير الجلالين) وواضح أن التفسير هنا تفسير لشيء غامض على الكثيرين، وفيه منقبة عظيمة لسيدنا علي حيث تواضع وعرف الفضل لأهله، ولسيدنا جابر رضي الله عنه ثم لمن يحصل علم التفسير، وخصوصاً ما لم يُحصَله إلا العلماء بمعنى الكلمة.

**سادساً:** قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : "الذي يقرأ ولا يفسر كالأعرابي الذي يهزّ الشعر". التفسير هنا هو تبيين الكلمات في النطق، فالمطلوب أن يقرأ القارئ ويبين الكلمات، ويرتلها لا أن يغمّضها كمن يُسرع في قراءة الشعر يريد أن يحفظه؛ فالمعروف عند إرادة حفظ نص من النصوص أن الإنسان يسرع بقراءته لا يتأنّى، ويردده، ويكرره بخلاف الترنم بالشعر وإنشاده للمستمعين؛ فإنه لا يكون إلا بالهز - أي: السرعة - بل بالتأنّي، فالترتيل تفسير وتوضيح للكلمات حتى يُعرف ماذا ينطق به الناطق، وعكس ذلك إبهام، فالتأنّي ضرب من ضروب التفسير ومرتبة من مراتبه.

**سابعاً:** عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أيضاً قال: "التفسير على أربعة أوجه، وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه أحد إلا الله". هذا موقوف، والذي نظر في رفعه أي: فعله قوله موقوفاً عليه أيضاً نصّه فيه شيء من التوضيح يقول: "أنزل القرآن على أربعة أحرف حلال وحرام، لا يُعذر أحد بالجهالة به، وتفسير تفسره العرب، وتفسير تفسره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله". فمن التفسير ما استأثر الله تعالى بعلمه، ومنه الغامض إلا على العلماء، ومنه القريب لمن عرف اللغة العربية، ومنه القريب لمن عرف دينه؛ فالتفسير شامل - كما ترى - يكون قريباً أو

غير ذلك، فيلتقي مع التأويل، وإذا كان من العلماء من ذهب إلى أن التفسير والتأويل بمعنى واحد، ومنهم من ذهب إلى أن التفسير أخص؛ حيث حصره بعضهم في المرفوع، ومنهم من عكس، قال الدكتور عبد الغفور: فإنني أرتضي ما حددته السياقات، ووصل إليها الراغب في قوله في الدليل الثامن الآتي ذكره.

**ثامناً:** قال -رحمه الله- نقلًا عن الراغب: الفسر إظهار المعنى المعقول، ومنه قيل لما ينبئ عنه القول تفسير، وسمى بها قارورة الماء، والتفسير في المبالغة كالفسر والتفسر، قد يقال فيما يختص بمفردات الألفاظ وغريبها، وفيما يختص بالتأويل، ولهذا يقال: تفسير الرؤية وتأويلها؛ فالتفسير شامل للمفردات والجمل غير مقيد في أي سياق مما يخصه.

#### تعريف التفسير اصطلاحاً:

اختلفت عبارات العلماء عنه، واختلفوا فيما يدخل فيه، أو ما يخرج منه، والراجح أن علم التفسير: هو معرفة أحوال كلام الله تعالى من حيث القرآنية، ومن حيث دلالاته على ما يُعلم أو يُظن أنه مراد الله تعالى بقدر الطاقة الإنسانية.

#### شرح ذلك:

علم التفسير المراد المسائل، هو معرفة الجزئيات التفسيرية وهي الأكثر في التفسير، مثل: قولك: الرحمن معناه المحسن، وأيضاً معرفة الأصول والقواعد التفسيرية التي يتفرع عليها الجزئيات، وهي الأقل وجوداً، مثال ذلك: قول ابن عباس -رضي الله عنهما-: "إن كل ريب فمعناه شك إلا ريب المنون" فيعني: حوادث الأمور، فتفرع على ذلك أن نقول: كلما وجدت هذه الكلمة في موضع من القرآن أن معناها الشك إلا ما استثني فلا نقول فيه ذلك، بل نقول ما عرفت. ومن التفرع على ذلك أن نقول: ارتابوا معناها شكوا. وهكذا.

أما أحوال كلام الله فأولاً كلام الله تعالى يشمل القرآن الكريم، والتوراة، والإنجيل، والزبور، وجميع ما أنزل الله تعالى من صُحف، لكن المقصود هنا هو القرآن الكريم، وأما ما عداه فيخرج بقيد من حيث القرآنية.

### أحوال القرآن

ثانياً: أحوال القرآن المشار إليها مثل مباحث القراءات، سواء ما لا يكون منها بحيث يؤثر في المعنى، كالتفخيم والترقيق، والإمالة والفتح، وما يكون بحيث يؤثر في المعنى نحو: مالك وملك، ومن تلك الأحوال أيضاً ناسخية الألفاظ ومنسوخيتها، وأسباب نزولها مما له أثر في تعيين المعنى في الجملة ومما ليس له ذلك، وترتيب نزولها، وأنها مكية أو مدنية.

ثم قال من حيث القرآنية: عرفت أنه قيد خرج به معرفة أحوال كلام الله تعالى لا من حيث القرآنية، بل من حيث التوراتية والإنجيلية مما ليس من موضوع علم التفسير الذي نتكلم عنه، ويدخل بهذا القيد مباحث القراءات إلى آخر ما سبق، ونحو ذلك؛ فالسورة مثلاً يُبحث عن أنها مكية أو مدنية مثلاً من حيث إنها قرآن، وإن هذا من أحواله، ولولا ذلك ما بحثنا عن ذلك، وقس على ذلك، فالتفخيم والترقيق إلى آخره يُبحث عنها من حيث إن القرآنية ثابتة لها، فإنها أجزاء من أجزاء القرآن كما حَقَّقَه علم الأصول، ومن حيث إن قرآنتها باقية، أو نُسخَت، ومن هذا القبيل ومن علم التفسير ما هو قراءة شاذة نُسخَت قرآنتها كما عرفت؛ حيث توضح المعنى المراد كقراءة: "وله أخ أو أخت من أم" [النساء: ١٢] فقوله: "من أم" ليس في المصحف، ويدخل مرسوم المصاحف العثمانية، فإن ما في المصحف قرآن لغة وشرعاً إجماعاً، فأحواله داخله وواردة في المراجع التفسيرية

كالألوسي، وابن عاشور، وقد يُحدّد الرسم المعنى في الموضوع، وقد تُقارن المواضع المختلفة الرسم المتفقة النطق؛ فيلاحظ دلالة كل رسم على معنى بالإشارة.

ومن حيث دلالاته على مراد الله تعالى قيد خرج به العلوم الأدبية، فإنها وإن كانت باحثة عن أحوال كلام الله، لكن البحث من حيث إنه كلاماً مطلقاً لا من حيث الدلالة على مراد الله تعالى الذي هو المراد في علم التفسير. ويخرج به البحث في الفقه الأكبر، وهو علم التوحيد عن حال القرآن، فإن فيه من حيث إنه مخلوق أو غير مخلوق، وقد تكفّل به المتكلمون. ويخرج به البحث في الفقه الأصغر، وهو الفقه الإسلامي المعروف عن حال القرآن، فإنه فيه من حيث حُرمة قراءته على الجنب ونحوها، فإن هذا من الفقه كما عُرف لا من التفسير.

ودلالاته على ما يُعلم أنه مراد الله تعالى أي: من علم التفسير معرفة حال القرآن من حيث إفادة العلم بمراد الله تعالى العلم بالمعنى لفظاً، هذا العلم بالتفسير الذي لا يشوبه ظن؛ حيث إنه مستفاد من نصٍّ صريح واحد من ألفاظ عُرفت معانيها من غير شُبّهة، ولم تحتل اللفظة منها إلا معنى واحداً كدلالة لفظ الأرض، ولفظ السماء، ولفظ الإنسان، ولفظ الجن على معانيها، وكذلك: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] على التوحيد، وكتفسير الهلوع بما بعده في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلُقٌ هَلُوعًا﴾ [١٩] إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ [المعارج: ١٩-٢١] وكتفسير النبي ﷺ للحُسنى والزيادة في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] بقوله المتواتر: ((الحسنى الجنة، والزيادة النظرُ إليه تعالى)).

ودلالاته على ما يظن أنه مراد الله تعالى أي: من علم التفسير معرفة حال القرآن الكريم من حيث إفادة الظن العلمي بمراد الله تعالى، ظن أن المعنى المراد كذا ظناً

ناشئاً عن دليل معتبر، لفظاً الذي لا يغني من الحق شيئاً، فالباء في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] يظنها بعض الأئمة للتبويض، فيستدل بها على أن المطلوب يكفي فيه مسح بعض الرأس في الوضوء، ويظنها البعض الآخر للإنفاق والاحتياط فيه للتعميم، فيقول بوجود مسح جميع الرأس، أو يظنها زائدة فالمراد كما سبق المسح على الرأس كله.

ولم يقل أحد ما قال سهلاً أو خطأ عشواء، أو بالهوى والتشهي، بل بعد التحري والاجتهاد، فكلهم مثابون، وتقليد واحد منهم عند العجز عن الترجيح تقليد رشيد، فإذا كان لا سبيل إلى القطع في معظم الأحوال فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وحينئذ يكون المطلوب تحصيل الظن الراجح بالدليل المعتبر والعمل به. وأيضاً يُعلم أو يظن أمران تشير إليهما الآية الكريمة: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] فما بينه الرسول ﷺ لأصحابه - رضوان الله تعالى عليهم - علموه وتيقنوه، ونحن كذلك إذا وصل إلينا بالتواتر أو الأحاد المحفوفة بما يفيد العلم، وما كان من التفكير؛ فقد لا يصل إلى درجة اليقين بل أظنه غالباً ظناً، والمسلم يتدبر القرآن وما يدركه من معانيه إن لم يكن باليقين فليس بالظن المهدر، بل بالظن العلمي الذي ذكرناه.

مراد الله تعالى: المراد بمراد الله تعالى ما يصل إليه العلم أو الظن العلمي بقدر الطاقة الإنسانية، فليس هو فقط ما يعلم بالدليل القاطع فيكون هو المراد في الواقع ونفس الأمر، بل هذا ومعه مراده تعالى الذي يدل عليه الدليل الظني المعتبر؛ تطفأ منه تعالى بنا، إذ قال: ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] وإذ دلت القوة التشريعية على ذلك. فإن قيل: المراد بمراد الله تعالى ما يفهمه الواحد

المعين بقدر استعداده وطاقته ومرتبته وقابليته ؛ لتلقي الفتوحات الرحمانية ، وهذا في حقه وحده هو التفسير ، ثم يكون للواحد المعين الثاني ما يكون له ، وهكذا.

قلت : لو كان الأمر كذلك كان علم التفسير بالنسبة إلى كل أحد شيئاً آخر ، وأما بقدر الطاقة الإنسانية فيعلم من هذا أنه لا يقدح في العلم بالتفسير عدم العلم بالمشابهات ، وعدم العلم بمراد الله تعالى في الواقع ونفس الأمر ، وهذا من لطفه تعالى بنا ، ومن أنه تعالى لا يكلفنا إلا وسعنا ، ولا يكلفنا ما لا يُطاق ، ومن أنه دعانا إلى التفكير والتدبر مع علمه تعالى بأن ذلك يوصل إلى الظن في الغالب.

ثم قال -رحمه الله- : من علم التفسير من التعريف السابق وشرحه نعلم ما هو من علم التفسير ، وما ليس منه ، وما يكون منه ومن غيره في حالتين. ومع ذلك أنقل فقرتين تلقيان مزيداً من الضوء على ذلك ، وأضع لكل فقرة عنواناً ، فإليك من علم التفسير قراءات ومسائل من النحو والصرف ، وغير ذلك من العلوم :

قال الشيخ أبو عليان -رحمه الله تعالى- : فإن قلت : كثيراً ما يُذكر فيه من مسائل القراءات ومن جزئيات مسائل النحو والصرف ، وغير ذلك من العلوم ؛ كقولهم : الاسم مشتق من السمو ، وأصله : سمو ، والله مشتق من إله إذا عبُد ، وأصله : الإله ، والرحمن مشتق من الرحمة بمعنى الإحسان ، فهل تلك المسائل من التفسير؟

قلت : الظاهر أنها منه ؛ لأنها وإن لم تكن مقصودة بالذات فهي وسيلة للمقصود بالذات ، وهو بيان معنى الألفاظ ؛ لأنه إذا عُلِمَ أن لفظ الجلالة مشتق من إله بمعنى عبُد ، علم أن معناه المعبود ، وإذا علم أن الرحمن من الرحمة بمعنى الإحسان ؛ عُلِمَ أن معناه المحسن ، وهكذا. ولا ينافي ذلك كونها من مبادئه لا من مقاصده ؛ لأنهم كثيراً ما يُطلقون اسم الفن على ما تشتمل مبادئه ، ولهذا

جُعلت المبادئ جزءاً من العلوم، بل قد يستغنى بمثل ذلك في بيان المعنى المقصود بالذات فيكون مقصوداً بالذات.

**المسألة اللغوية:** تكون بعينها مسألة تفسيرية، قال الشيخ أبو عليان: فإن قلت: كثير من مسائل اللغة هو مذكور في التفسير، ومبين للمعنى بذاته لا وسيلة إلى بيان المعنى، كقولك: الصيب معناه المطر، فإنها مسألة لغوية، وهي بعينها مسألة تفسيرية. قلت: إن كان المحكوم عليه فيها هو لفظ الصيب مطلقاً، ولو لم يكن قرأناً فهي من قبيل الوسائل لا المقاصد، وإن هو لفظ الصيب المقيد بكونه قرأناً فهي مسألة تفسيرية مقصودة بالذات لا لغوية، وأيضاً الحكم في المسألة اللغوية راجع لما عند العرب، وفي التفسيرية لما عند الله تعالى.

### العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للتفسير:

جرت العادة أن المعنى الاصطلاحي يكون أخصاً، وهذا من ذاك، فالتفسير عموماً يكون من الله تعالى ويكون من البشر، أما المقصود به اصطلاحاً فهو ما يكون من البشر، ولهذا فهو اصطلاح أخص، وأيضاً التفسير الاصطلاحي ليس نطقاً بألفاظ القرآن الكريم مرتلةً، وذاك قد يكون النطق المرتل، وقد يكون غيره؛ فالأول أخص.

والتفسير عموماً منه قسم استأثر الله تعالى به، أما الاصطلاحي فلا شأن له بهذا، فهما في هذه الحالة على حيالها متباينان، والتفسير بإطلاق هو الكشف والإبانة للمستتر حساً أو معنىً أيًا كان المستتر. أما الاصطلاحي: فهو ذلك الكشف المستتر مقيداً بأنه من القرآن الكريم، فهو أخص.



(تعريف التأويل لغة واصطلاحاً)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : تعريف التأويل لغةً ٩٣
- العنصر الثاني : تعريف التأويل اصطلاحاً ١٠٠



## تعريف التأويل لغة

التأويل له في اللغة معانٍ يُمكن ربطها بتأويل القرآن الكريم كما يلي: أول إليه الشيء إذا رجّعه، فتقول: تأويل القرآن أي: إرجاعه إلى معنى معين، فهو بمعنى التفسير؛ حيث يرجع المفسر باللفظ إلى معناه. ويقال: طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع أي: رجّع، وآل ورجع في هذه العبارة لازمان، فنحوّلهما إلى التعدية ونقول: إن تأويل القرآن الكريم حين نربطه بهذا المعنى يكون أخصاً من التفسير أي: يكون تفسيراً من نوع خاص، وهو ما احتاج إلى عوامل عقلية وعلمية تؤدّي إليه كتلك العوامل من الطبخ ومواصلته حتى نقص المطبوخ، وبلغ درجة مطلوبة، والإيل بكسر الهمزة وتشديد الياء المفتوحة، والأيل بضم الهمزة وتشديد الياء المفتوحة من الوحش، وقيل: هو الوغل، قال الفارسي: سُمي بذلك؛ لمآله إلى الجبل يتحصّن فيه.

فربط هذه المعاني بتأويل القرآن الكريم فنقول:

إن تأويله هنا أخص من تفسيره، وذلك هو إرجاع الآيات المتشابهات إلى الآيات المحكمات؛ لتحسين معناها من إفساد الزائفين الفتانين، فالمحكمات كالأم التي تحمي فروعها وتغذيهم بمعانيها، وأول الكلام وتأوله أي: دبره وقدره؛ فالتأويل -وهو تأويل القرآن الكريم- ليس مطلق تفسير بل يحتاج إلى قدر زائد من التدبير والتقدير، وإمعان النظر؛ لأن المعنى أخفى من المعتاد، فهو أخص من التفسير. وأوله وتأوله أي: فسّره، فهو هنا مساوٍ أو مرادف للتفسير، ويقال: أولت الشيء أوله: إذا جمعته وأصلحته، فنقول: تأويل اللفظ القرآني هنا يكون

بجمع معانيه، والمقصود منها واحد، فيُصلح المثل المعنى بتحديد أحد الاحتمالات في ضوء الأدلة وقواعد الشريعة، وقواعد التفسير.

وهذا إصلاح للمعنى الذي يُرجح أنه المقصود، وتخليص له من شوائب الغير، وإلا بقي مغموراً، وبقي اللفظ بمعناه لا يصلح للإفادة ما دام معناه متعدداً في نفسه، ومعناه المقصود واحد غير معروف، وقال صاحب (اللسان) تعليقا على ذلك القول: فكان التأويل جمع معاني ألفاظ أشكلت بلفظ واضح لا إشكال فيه. وقال بعض العرب: أول الله عليك أمرك أي: جمعه، والتأويل هنا فعل الله تعالى، فتأويل الإنسان للقرآن هو في الحقيقة وفي الأصل تعليمُ الله تعالى له علم القرآن، أي: تعريفه معناه، والجمع بين الإنسان وأمره جَمْعٌ بينه وبين الغائب عنه، وهو في تأويل القرآن جمعٌ بين الإنسان والمعنى الغامض الغائب عنه حتى يوفقه الله تعالى؛ فالتأويل هنا مختصٌ بما يكون معناه خفياً أو خفياً جداً، ويحتاج إلى مزيد عون من الله تعالى لا بسهولة كما هو حال الذين في قلوبهم زيغ مثلاً.

وهو هنا استخراج للمعنى من الأعماق فيحتاج إلى استعداد خاص، وعون خاص، ليس لكل الناس. ويمكن أن يكون منه ما جاء في دعاء النبي ﷺ لسيدنا عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما-: ((اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل)) فهو تفسير من نوع خاص ليس لكل الناس؛ فالتفسير بإطلاق أعم من التأويل هنا. وتقول: تأملته فتأولت فيه الخير أي: توسمته وتحريته، فنقول في ضوئه: إن تأويل القرآن يعني: التوصل إلى معناه المودع فيه المقصود منه، أو المقصود به لا مطلقاً، بل التوصل الذي يكون بعد تأمل ومزيد من التحري والنظر، لا المعنى بإطلاق؛ بل المعنى الذي يكون أخفى من المعتاد، فيحتاج في

فهمه وإدراك إلى تأمل زائد عن المعتاد من المتوسمين أهل التحري، لا الآخذين من السطح أو بالهوى، أو الزائفين، أو أهل الشغب، والفتن.

وقال الليث: التأول والتأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه، وأنشد الليث لسيدنا عبد الله بن رواحة:

نحن ضربناكم على تنزيهه ❖ فالיום نضربكم على تأويله  
فتأويل القرآن من هنا يكون حيث يكون اللفظ مشتركاً، فيُحدد المراد منه بلفظ غير لفظه يدل على المعنى المراد من بين معانيه، ولا يُهتدى إلى ذلك إلا بأدلة، ولا بد أن هناك أدلة تُرشد إلى مقصود المتكلم؛ لأنه لا يتكلم إلا يُعرف مقصوده، ومن خالف المقصود واختار من المعاني المختلفة للفظ معنى لا يُريده المتكلم؛ فإنه يُضرب كما قال الشاعر:

وهو اختيار بالهوى والتشهي ❖ وبلا دليل من الشرع والعقل  
وهو مشار إليه في الآية الكريمة: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ  
أَتَّبِعَاءَ أَلْفِتْنَةٍ وَأَتَّبِعَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧٧]. أما من ابتغى الصواب فإنه يصل إليه من طريقه. ومثل اللفظ المشترك: كل ما يكون من لفظ أو جملة تحتمل أكثر من معنى، ومراد المتكلم أحد المعاني، والتأويل هنا تحديد أحد المعاني فهو أخص من التفسير الشامل له، ولما يكون غير محتمل للمعاني، وقد يكون السياق هو الذي يدل على التأويل.

وقد أخذنا من سياق صاحب (اللسان) مما ساقه عن الليث، وإنشاده هنا أن التأويل تحديد أحد المعاني للنص المحتمل قرأناً، أو غيره كذلك، فإن كان بطريقة مشروعة فيها، وإلا فهو تأويل فاسد يُعاقب عليه. وأخذنا من السياق أن هذا هو معنى التأويل، وتأويل القرآن الكريم عند عبد الله بن رواحة رضي الله عنه وأنه يُعاقب عليه

بفساده، أو لا غبارَ عليه إذا صح، وهذا أيضاً يستفاد مما ورد في أسباب النزول، أعني: أن هناك من الآيات ما له تأويل سائغ، وأوله الزائفون تأويلاً غير سائغ، ونزلت آية آل عمران في هؤلاء، وذلك أن وفد نصارى نجران قالوا لرسول الله ﷺ: ((أأنت تزعم أن عيسى كلمة الله تعالى وروح منه؟ قال: بلى. قالوا: فحسبنا ذلك)) أخرجه السيوطي في (الدر المنثور) عن ابن أبي حاتم، وابن جرير عن الربيع.

يجعلون المسيح ﷺ إلهاً، ويجعلون هذا تأويلاً للآية الكريمة: ﴿يَتَأَهَّلَ الْكِتَابَ لَا تَعْلَمُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١] ولا يصح لهم ذلك، فالتأويل الذي يصح أن المسيح ﷺ كلمة الله أي: حصل بكلمة كن من غير مادة معتادة، كما قاله الحسن وقتادة، ألقاها تعالى أي: أوصلها إلى مريم العذراء وروح منه.

سمى الله سيدنا عيسى السليلاً روحاً، لأنه حدث عن نفخة جبريل السليلاً في درع مريم -عليها السلام- بأمره سبحانه، وجاء تسمية النفخ روحاً في كلام العرب، فالتأويل هنا فيما يحتمل أكثر من معنى، ولو كان أحد المعاني بعيداً، وهو هنا أخص من التفسير. وينقسم إلى صحيح وباطل، وأما قول الله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣] فقال أبو إسحاق: معناه: هل ينظرون إلا ما يثول إليه أمرهم من العبث، قال: وهذا التأويل هو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] أي: لا يعلم متى يكون أمر العبث وما يثول إليه الأمر عند قيام الساعة إلا الله، ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: ٧] أي: آمننا بالبعث. قال أبو منصور: وهذا حسن.

وهنا نلاحظ أموراً :

**أولاً:** إن التأويل في الآية الأولى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ﴾ يعني فعلاً من الأفعال يكون تأويلاً لما قال القرآن.

**ثانياً:** أن فاعل التأويل هو الله تعالى ، فليس غيره قادراً على ذلك الفعل.

**ثالثاً:** أن علم المسلم بهذا التأويل حاصل من إخبار الله تعالى بأنه سيفعل ، أي : سيئول الله خبر القرآن ويحققه.

**رابعاً:** أن علم المسلم بهذا علم في حدود ما سمعت به النصوص ، وليس علماً واسعاً محيطاً بالتفاصيل ، وليس التفاصيل الآخرة بمعلومة لبشر.

**خامساً:** أن من يعلم تأويل ذلك -أي : تفصيله- هو من سيفعله ، وهو الله تعالى وليس غيره.

**سادساً:** أن بين التأويل في الآية الأولى والتأويل في الآية الثانية فرقاً ، وذلك أنه في الأولى فعل من الأفعال ، وفي الثانية علم بتفاصيل ومتعلقات ذلك الفعل.

**سابعاً:** أن التأويل في الآية الأولى فعل من أفعال الله تعالى ، وفي الثانية علمه تعالى بجميع أحوال فعله ، ولا يكون لبشر وهو من المغيبات ، فإن كان لمسلم منه نصيب فهو ما قسمه الله تعالى في وحيه ، وباقي التفاصيل لا سبيل إليه ؛ إذ استأثر الله تعالى به ، فعلم المسلم علم إجمالي وجزئي لا نسبة بينه وبين علم الله تعالى الكلي التفصيلي الذي وسع كل شيء ، فلا يعلم الأحوال الشاملة عن البعث ونحوه إلا الله تعالى ؛ فالتأويل الخاص بالله تعالى هو أفعاله المتعلقة بالمغيبات ، وعلمه تعالى بهذا التأويل هو علمه المحيط بتفاصيل فعله.

أما تأويلنا أي: علمنا وبياننا لما يكون من أفعاله تعالى، وما يكون من العاقبة وسائر المغيبات؛ فهو إما تأويل باطل إذا كان رجماً بالغيب، وإما صحيح لكنه من جهة ليس شيئاً يُذكر بجانب العلم الإلهي، ومن جهة أخرى لا يُتَّصَلُ بالاجتهاد والذكاء، فإن ما لا مجال للعقل فيه لا يُتَّصَلُ بذلك، بل تأويلنا هذا أي: علمنا وبياننا عنه بتفسيره بالألفاظ، إن وقع فهم بما جاء من بيان تلك الأمور في الكتاب والسنة الصحيحة. فهو في الحقيقة ونهاية الأمر ليس تأويلنا إلا بمقدار ما لنا فيه من عبارة عنه بعد فهم له من نصوصه، ومن محاولات اكتساب التأويل أي: العلم ببعض المغيبات، لكنه التأويل الباطل؛ لأنه ليس من طريق صحيح لكسب العلم، محاولة اليهود في عمر النبي ﷺ أن يثولوا حروف الهجاء في فواتح السور مثل: ﴿الْمَ﴾ [البقرة: ١] ومثل: ﴿الْمَر﴾ [الرعد: ١] وأن يعلموا منها مدة مُلك النبي ﷺ فيما زعموا، ومدة بقاء أمته؛ فنزلت فيهم آية آل عمران السابقة على ما روي عن بعضهم، وأخرجه البخاري في (التاريخ) وابن جرير عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وإن كان بدون جزم بأن آية آل عمران نزلت بذلك السبب.

والإيالة: السياسة، فإن كان تأويل القرآن من هذا فهو عمل العقل في تدبر النص وسياسته، حتى يصل منه إلى معناه المقصود، فهو تفسير لنوع خاص من الآيات المحتاجة إلى مزيد تفكير، وقد سبق نحو هذا.

والأول: بلوغ طيب الدهن بالعلاج، فإن كان في القرآن فهو مبالغة في استقصاء معنى النص بكل تعمق ممكن، فإن كان مع الالتزام بأصول التفسير فهو تفسير مقبول، وإلا فكالحمل على المعاني البعيدة بدون حاجة وبدون وجه يُستند إليه؛ فالمقبول ما كان بالعلاج الحلال أي: باستعمال الأدوات الشرعية للتفسير، كما يعالج الدهن فيبلغ طيبه، وقد سُمي أولًا، ونأخذ من الأول التأويل مبالغة واستكثارًا، وأخرج الحافظ أبو يعلى حديث: ((إن في أمتي قومًا يقرءون القرآن



ينثرونه نثر الدقل)) بفتح القاف ، وهو رديء التمر : ((يتأولونه على غير تأويله))  
فالتأول والتأويل في هذا إن كان على غير تأويله فهو مردود ، أما من تأوله على  
تأويله فلا بأس ، ولا نظن الأول إلا ما كان بالتشهي والهوى ، وهو تأويل بحسب  
زعم زاعمه فقط .

أما الحق فما كان في ضوء القواعد العلمية الشرعية وبالاستعانة على المتشابه  
بالمحكم .

إلى هنا انتهينا إلى أن التأويل من حيث اللغة قد يكون بمعنى التفسير ، وقد يكون  
أخصاً منه كأن يكون في الآيات المحتملة ، أو المشكلة ؛ فتفسيرها وكشف معناها  
يُسمى تأويلاً أيضاً ، وأكثر أحواله - فيما رأينا - أنه أخص من التفسير ونوع منه  
بتعلق بما كان معناه غامضاً ، وأنه قد يكون فعلاً ، وقد يكون علماً ، وإن من  
العلم ما يختص بالله تعالى وهو تفاصيل المغيبات ، ومنها ما يكون للبشر وهو  
بالنسبة للمغيبات ما جاءنا في الكتاب والسنة من معلومات إجمالية عنها ، والفعل  
أيضاً منه ما يختص بالله تعالى ؛ ففاعل التأويل هو الله ، ومثاله تحقيق الوعد  
والوعد ، ومن الفعل ما يكون من الإنسان ويسمى تأويلاً أيضاً ، ومثاله فيما  
يلي :

لما نزل قوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ [النصر: ٢٣] صار رسول  
الله ﷺ يُكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : ((سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر  
لي)) يتأول القرآن . رواه البخاري بسنده إلى السيدة عائشة - رضي الله عنها .

فالتأويل في كلامه هذا أو التأول عبارة عن فعل ، أي : قول يقوله ﷺ يتأول  
القرآن بذلك القول أي : يعمل به . وهذا العمل يفسر المراد من النص الكريم ،  
فهو تفسير عملي .

وخلصنا أيضاً إلى أن من التأويل ما يكون حقاً وما يكون باطلاً، وهذا كما سبق في تأويل النصارى لروح الله وكلمته، وأن منه ما يكون ممكناً وما يكون غير ممكن، وهذا كإدراك المغيبات التي استأثر الله تعالى بعلمها، وأن ما يمكن لنا ويجوز لنا تأويله يكون تأويلنا له صواباً إذا استُمدَّ من السياق ومن أصول التفسير، ومن الأدلة الشرعية، ومن قواعد الدين. ولاحظنا أن كلمة تأويل يتحدّد معناه في كل مقام بحسبه، هل هي بمعنى تفسير؟ أو هي عمل من الأعمال؟... إلى آخره، وهل تعني ما يُستطاع للبشر، أو تعني ما يُختصّ بالله تعالى؟ إلى غير ذلك مما نلاحظه مما مضى.

### تعريف التأويل اصطلاحاً

التأويل في عرف المتأخرين من المتفهمة والمتكلمة، والمحدثين، والمتصوفة، ونحوهم: وهو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح؛ للدليل يقترن به، وذلك كأن يكون اللفظ مطلقاً فيقيد أو عاماً فيخصص، أو يُصرف من الحقيقة إلى المجاز، ونحو ذلك. وبالدليل يصير المرجوح هو الراجح، والمقصود بالدليل الشرعي من نصّ أو قياس أو روح التشريع أو مبادئه العامة، والمقصود أيضاً أن يكون دليلاً قوياً في مهمته، فإن تقاعس عن تحويل المرجوح إلى راجح؛ كان التأويل فاسداً. أما التأويل بلا دليل فليس تأويلاً بل هو لعب.

وقولنا في التعريف: يقترن به، يعني: أنه دليل قوي داخل في الموضوع مقترن به، مخالطٌ له، لا أجنبي تماماً، ولا بعيد عنه.

وهناك أمثلة على ذلك؛ منها:

قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] فقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ عام يشمل كل البيوع بحسب الظاهر، لكن خصّت منه السنة بيوعاً فحرمتها كبيع الغرر والنجس، وهذا تأويل.

وقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ﴾ [المائدة: ٣] ظاهر في تحريم الدم مطلقاً؛ سواء كان مسفوحاً أو مخلوقاً متجمداً، لكنه ليس على إطلاقه؛ بل هو مثول ومقيد بكونه مسفوحاً كما في الآية الأخرى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] ودلت السنة على حِلِّ الدم الجامد من أصل خلقته الذي هو الكبد والطحال.

ودلت الآية الكريمة: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١] على ميراث الأم هذا المقدار، لكن وجدت حالتان هما الأم مع الزوجة وأبيه أي: المتوفى، والأم مع الزوج وأبيها أي: الميتة، أي: معنى ذلك إذا مات الميت وترك أمًا وزوجة وأبًا، أو إذا ماتت المرأة وتركت زوجًا وأمًا وأبًا، فلو أخذت الأم الثلث؛ زاد نصيبها عن نصيب الأب، وقد دلت مبادئ الشريعة على العكس.

كما دلت آية المواريث في عديد من الحالات على أن نصيب الرجل أكثر، ولهذا أوّل الثلث بأنه ثلث الباقي بعد ميراث أحد الزوجين يكون للأم في هاتين الحالتين، وهاتان المسألتان تُسميان "المسألتين الغراوين" إذا كان المتوفى امرأة؛ فإن الزوج سوف يأخذ النصف، فلو أعطينا الأم الثلث لم يبق للأب إلا سدس، من أجل هذا قلنا: إن الأم تأخذ ثلث الباقي، فيقسم النصف إلى ثلاثة أثلاث، تأخذ الأم ثلثًا ويأخذ الأب الثلثين، فإذا كان أصل المسألة -مثلاً- من ستة وأعطينا الزوجة ثلاثة؛ تكون الثلاثة الأخرى يأخذ الأب منها سهمين، وتأخذ الأم سهمًا واحدًا.



(تابع: تعريف التأويل - أقسام القراءات بالنسبة للتفسير)

### عناصر الدرس

- العنصر الأول : أمثلة أخرى للمقبول وغيره من التأويل ١٠٥
- العنصر الثاني : أقسام القراءات بالنسبة للتفسير ١٠٨



#### أمثلة أخرى للمقبول وغيره من التأويل

ومن الأمثلة التي ذُكرت لتبيين المعنى المراد على أساس دليل قوي داخل في الموضوع، مقترن به، مخالط له، قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] ظاهره: إذا قُمتُم فعلاً لكنه غير مُراد، بل مثوّل بإرادة القيام أي: إذا أردتم القيام إلى الصلاة، وقد دلّ الإجماع على بطلان تأخير الوضوء، ووجوبه عنها.

وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨] مثوّل كالأية السابقة، وبعضهم لم يثوله، وأخذ بظاهره وجعل الاستعاذة بعد تمام القراءة لا قبلها، لكن الجمهور على التأويل السابق، وأنها قبلها، فقد وردت السنة بذلك.

ومن التأويل الذي قال به البعض وأفسده البعض الآخر، وتمسك بظاهر اللفظ ما نجده فيما يلي قال تعالى: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤] أي: كفارة عن الظهار على من ظاهر ولم يجد رقبة، ثم لم يستطع صيام شهرين متتابعين، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسًا ذَلِكَ تُوعِظُونَ بِهِ ؕ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢﴾ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسًا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٣، ٤] فقد تأوّل الأحناف ذلك، فجعلوا ستين مسكيناً تعني أيضاً: ستين مُدّاً لمسكين واحد في ستين يوماً، واستدلوا بما هو من روح التشريع وهو أن المقصود من هذا الإطعام دفع حاجة الفقير، فيستوي أن يُطعمَ ستين مسكيناً كل واحد مُدّاً، وأن يطعم مسكيناً واحداً ستين

يوماً، كل يوم مدّ، وهو تأويل فاسد عند الشافعية، ويجب عندهم الأخذ بما دلّت عليه الألفاظ.

ونحن إذا نظرنا إلى أقوال الفقهاء في هذه المسألة فإننا سنجد أنهم اختلفوا فيما إذا عجز المظاهر عن الصوم، وثبتت عدم قدرته عليه، وانتقل إلى الإطعام بنصّ القرآن الكريم، فإذا أطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً، هل يجزئه ذلك أم لا؟  
اختلف الفقهاء -رحمهم الله تعالى- في ذلك على قولين:

**القول الأول:** إنه لا يجزئه أنه يطعم أقل من ستين مسكيناً، فلو أطعم واحداً ستين يوماً لم يجزئه، وإلى هذا ذهب المالكية والشافعية، والراجح عند الحنابلة.

**القول الثاني:** إنه إذا أطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً أجزاءه، وإلى هذا ذهب الحنفية، ورواية عند الحنابلة.

**أدلة أصحاب القول الأول:** استدلل أصحاب القول الأول لما ذهبوا إليه من عدم إجزاء إعطاء الكفارة لمسكين واحد ستين يوماً لما ذهبوا إليه بالكتاب، وبالمعقول:  
**أولاً: الكتاب:** قال تعالى: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ وجه الدلالة من الآية الشريفة أن هذا لم يطعم إلا واحداً، فلم يمثل الأمر.

**ثانياً: المعقول:** وقد استدلوا بالمعقول من ثلاثة أوجه:

**الأول:** إنه لم يطعم ستين مسكيناً؛ فلم يجزئه كما لو دفعها إليه في يوم واحد.

**الثاني:** إنه لو جاز الدفع إليه في أيام؛ لجاز في يوم واحد كالزكاة وصدقة الفطر.

**الثالث:** قاسوه على الشهادة، قال سبحانه: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾

[الطلاق: ٢] فهذان شرطان عدد وشهادة، فإذا شهد شاهد اليوم ثم عاد في



شهادته غداً فهما شهادتان، ولا يُقبل ذلك؛ فكذا إذا أطمع واحداً ستين يوماً.

**أدلة أصحاب القول الثاني:** استدلال الحنفية ومن معهم بأنه إذا أعطى مسكيناً واحداً ستين يوماً أجزأه؛ لما ذهبوا إليه بالمعقول من وجهين:

**الأول:** المسكين الواحد بتجدد الأيام في معنى المساكين؛ لأن المقصود سد الخلة، وذلك يتجدد له بتجدد الأيام؛ فكان هو في اليوم الثاني في المعنى مسكيناً آخر، تجدد سبب الاستحقاق له؛ ولأن الإطعام يقتضي طعاماً لا محالة، فمعنى الآية إطعام طعام ستين مسكيناً، وقد أدى ذلك.

**الثاني:** إن هذا المسكين لم يستوف قوت يومه من هذه الكفارة؛ فجاز له أن يُعطى منها كالיום الأول.

وحين ناقش مسألة فقهية ونريد أن نُرجح بين الآراء؛ فإننا لا بد من المناقشة والترجيح:

أولاً: مناقشة الجمهور: ناقش الحنفية جمهور الفقهاء في قياسهم ضرورة إطعام ستين مسكيناً بقياسهم ذلك على الشهادة بأن هذا قياس مع الفارق؛ لأن المقصود من الشهادة طمأنينة القلب هناك، وبتكرار الواحد شهادة لا يتحقق هذا المقصود.

الراجح بعد ذكرنا لقولي الفقهاء في الحكم إذا أطمع مسكيناً واحداً ستين يوماً، ومناقشة ما تمت مناقشته، فإنني أرجح قول الجمهور القائلين بضرورة إطعام ستين مسكيناً، هذا إذا كان العدد موجوداً، وعندئذ تُوزع عليهم الكفارة، وفي ذلك فائدة لكل من المكفر وأخذ الكفارة، أما المكفر فينتهي من تكفير ما عليه في أسرع وقت ممكن، وأما أخذ الكفارة فإنه بتوزيعها على ستين مسكيناً يستفيدون جميعاً، واستفادة ستين شخصاً خير من استفادة شخص واحد. أما إذا لم يجد

المظاهر إلا مسكيناً واحداً أو عدداً أقل من ستين ؛ فإنه يجوز أن يردّها على الموجودين منهم فقط.

هذا ما رجحته في كتابي (الظهار وأحكامه في الشريعة الإسلامية دراسة فقهية مقارنة).

ومما سبق يتبيّن لنا أن التعليل بأن المقصود سدّ خُلة المحتاج مبطل لمقتضى النص فلا يجوز.

### العلاقة بين التأويل الاصطلاحي وغيره من التأويل :

لا يخفى أن هذا التأويل الاصطلاحي بعضٌ من التأويل المفصلة ألوانه ومواطنه فيما مضى ، فهو هنا خاصٌ بالنص الذي له معنى ظاهر غير مقصود في نظر المثول ، ومعنى مرجوح بحسب الظاهر له دليل عند المثول يجعله راجحاً ؛ مما يدعو إلى الرجوع إليه والتأويل به.

### أقسام القراءات بالنسبة للتفسير

قال ابن عاشور - رحمه الله تعالى - في كتابه (تفسير التحرير والتنوير) : لولا عناية كثير من المفسرين بذكر اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن الكريم حتى في كيفية الأداء ؛ لقتت بمعزلٍ عن التكلم في ذلك ؛ لأن علم القراءات علم جليل مستقلّ قد خُصّ بالتدوين والتأليف ، وقد أشبع فيه أصحابه وأسهموا بما ليس عليه مزيد ، ولكني رأيتني بمحل الاضطرار إلى أن ألقى عليكم جملاً في هذا الغرض تعرفون بها مقدارَ تعلق اختلاف القراءات بالتفسير ، ومراتب القراءات قوة وضعفاً ، ثم قال : أرى أن للقراءات حالتين :

إحداهما: لا تعلق لها بالتفسير بحال.

الثانية: لها تعلق من جهات متفاوتة.

أما الحالة الأولى: فهي اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات، كمقادير المد والإمالات، والتخفيف والتسهيل، والتحقيق والجهر والهمس، والغنة مثل: "عذابي" [الأعراف: ١٥٦] بسكون الياء، و"عذابي" بفتحها، وفي تعدد وجوه الإعراب مثل: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] بفتح لام "يقول" وضمها، ونحو: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] برفع الأسماء الثلاثة، أو فتحها فتقرأ برفعها هكذا: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] وأما القراءة بفتح الكلمات فتقرأ هكذا: "لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة" أما رفع البعض وفتح البعض فقد نطقنا به أولاً.

ومزية القراءات من هذه الجهة عائدة إلى أنها حفظت على أبناء العربية ما لم يحفظه غيرها، وهو تحديد كميّات نطق العربي بالحروف في مخارجها وصفاتها، وبيان اختلاف العربي في لهجات النطق بتلقي ذلك عن قراء القرآن الكريم من الصحابة بالأسانيد الصحيحة، وهذا غرض مهم جداً، لكنه لا علاقة له بالتفسير؛ لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي، ولم أرَ من عرف بفن القراءات حقّه من هذه الجهة، وفيها أيضاً سعة من بيان وجوه الإعراب في العربية، فهي لذلك مادة كبرى لعلوم اللغة العربية.

فأئمة العربية لما قرءوا القرآن الكريم، قرءوه بلهجات العرب الذين كانوا بين ظهرانيتهم في الأمصار، التي وُزعت عليها المصاحف؛ المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام، قيل: واليمن والبحرين، وكان في هذه الأمصار قراءؤها من الصحابة قبل ورود مصحف عثمان إليهم، فقرأ كل فريق بعربية قومه في وجوه

الأداء لا في زيادة الحروف ونقصها، ولا في اختلاف الإعراب دون مخالفته مصحف عثمان، ويُحتمل أن يكون القارئ الواحد قد قرأ بوجهين يُري صحتهما في العربية؛ قصدًا لحفظ اللغة مع حفظ القرآن الكريم الذي أنزل بها، ولذلك يجوز أن يكون كثير من اختلاف القراء في هذه الناحية اختيارًا، وعليه يُحمل ما يقع في كتاب الزمخشري وابن العربي من نقد بعض طرق القراء على أن في بعض نقدهم نظرًا. وقد كره مالك - رحمه الله تعالى - القراءة بالإمالة مع ثبوتها عن القراء، وهي مروية عن مقرئ المدينة نافع من رواية ورش عنه، وانفرد بروايته أهل مصر؛ فدلّت كراهته على أنه يرى أن القارئ بها ما قرأ إلا بمجرد الاختيار.

وفي تفسير القرطبي في سورة الشعراء عن أبي إسحاق الزجاج: يجوز أن يُقرأ: ﴿طَسَمَ﴾ [الشعراء: ١] بفتح النون من: "طس"، وضم الميم الأخيرة كما يقال: هذا معديكرب، مع إنه لم يقرأ به أحد، قلت: ولا ضير في ذلك ما دامت كلمات القرآن وجمله محفوظة على نحو ما كُتب في المصحف الذي أجمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ إلا نفرًا قليلًا شذّوا منهم؛ فإن عثمان لما أمر بكتّاب المصحف على نحو ما قرأ رسول الله ﷺ وأثبتته كتّاب المصحف رأى أن يحمل الناس على اتباعه، وترك قراءة ما خالفه، وجمع جميع المصاحف المخالفة له وأحرقها، ووافق جمهور الصحابة على ما فعله.

قال شمس الدين الأصفهاني في مقدمة الخامسة من تفسيره: كان عليٌّ طول أيامه يقرأ مصحف عثمان، ويتخذُه إمامًا. قال ابن عاشور - رحمه الله: وقلت: إنما كان فعل عثمان إتمامًا لما فعله أبو بكر من جمعه القرآن الذي كان يُقرأ في حياة رسول الله ﷺ وأن عثمان نسخه في مصاحف؛ لتوزع على الأمصار، فصار

المصحف الذي كُتب لعثمان قريباً من المجمع عليه ، وعلى كل قراءة توافقه ، وصار ما خالفه متروكاً بما يقارب الإجماع. قال الأصفهاني في تفسيره : كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة ، وهي قراءة العامة التي قرأ بها رسول الله ﷺ على جبريل في العام الذي قبض فيه ، ويقال : إن زيد بن ثابت شهد العرصة الأخيرة التي عرضها رسول الله ﷺ وبقي الذين قرءوا قراءات مخالفة لمصحف عثمان يقرءون بما رَوَوْه لا ينهاتهم أحدٌ عن قراءتهم ، ولكن يعدونهم شذاذاً ، ولكنهم لم يكتبوا قراءاتهم في مصحف بعد أن أجمع الناس على مصحف عثمان.

قال البغوي في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَطَلَّحَ مَنْضُودٍ ﴾ [الواقعة: ٢٩] عن مجاهد وفي (الكشاف) والقرطبي قرأ علي بن أبي طالب : " وطلع منضود " بعين في موضع الحاء ، وقرأ قارئ بين يديه : " وطلع منضود " فقال : " وما شأن الطلح إنما هو وطلع ". وقرأ : " لها طلع نضيد " فقالوا : أفلا نحولها؟ فقال : " إن آي القرآن لا تُهاج اليوم ولا تحول " أي : لا تغير حروفها ولا تحول عن مكانها ، فهو قد منع من تغيير المصحف ، ومع ذلك لم يترك القراءة التي رواها. ومن نُسبت إليهم قراءات مخالفة لمصحف عثمان عبد الله بن مسعود ، وأبي بن كعب ، وسالم مولى أبي حذيفة ، إلى أن ترك الناس ذلك تدريجياً. ذكر الفخر في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ ﴾ [النور: ١٥] من سورة النور : أن سفيان قال : سمعت أمي تقرأ : " إذ تلقفونه بألسنتكم " وكان أبوها يقرأ بقراءة ابن مسعود. ومع ذلك فقد شدت مصاحف بقيت مغفولاً عنه بأيدي أصحابها ، منها ما ذكره الزمخشري في (الكشاف) في سورة الفتح أن الحارث بن سويد صاحب عبد الله بن مسعود كان له مصحف دفنه في مدة الحجاج ، قال في (الكشاف) : لأنه كان مخالفاً للمصحف الإمام.

وقد أفرط الزمخشري في توهين بعض القراءات لمخالفتها لما اصطاح عليه النحاة، وذلك من إعراضه عن معرفة الأسانيد، من أجل ذلك اتفق علماء القراءات والفقهاء على أن كل قراءة وافقت وجهاً في العربية ووافقت خط المصحف -أي: مصحف عثمان- وصح سند راويها؛ فهي قراءة صحيحة لا يجوز ردها. قال أبو بكر بن العربي: ومعنى ذلك عندي أن تواترها تبعاً لتواتر المصحف الذي وافقته، وما دون ذلك فهو شاذ. يعني: وأن تواتر المصحف ناشئ عن تواتر الألفاظ التي كتبت فيه.

قال ابن عاشور -رحمه الله-: قلت: وهذه الشروط الثلاثة هي شروط في قبول القراءة إذا كانت غير متواترة عن النبي ﷺ بأن كانت صحيحة السند إلى النبي، ولكنها لم تبلغ حد التواتر؛ فهي بمنزلة الحديث الصحيح.

وأما القراءة المتواترة فهي غنية عن هذه الشروط؛ لأن تواترها يجعلها حجة في العربية، ويغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف المجمع عليه، ألا ترى أن جمعاً من أهل القراءات المتواترة قرءوا قوله تعالى: "وما هو على الغيب بظنين" [التكوير: ٢٤] بظاء مشالة أي: بمتهم، وقد كتبت في المصاحف كلها بالضاد الساقطة على أن أبا علي الفارسي صنّف كتاب (الحجة للقراءات) وهو معتمد عند المفسرين، فالقراءات من هذه الجهة لا تفيد في علم التفسير، والمراد بموافقة خط المصحف موافقة أحد المصاحف الأئمة التي وجّه بها عثمان بن عفان إلى أمصار الإسلام؛ إذ يكون اختلاف يسير نادر بين بعضها، مثل زيادة الواو في: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَعْرِفَةِ﴾ [آل عمران: ١٣٣] في مصحف الكوفة، ومثل زيادة الفاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ١٣٠]، ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾ [العنكبوت: ٨] وفي قراءة أخرى: "إحساناً". فذلك اختلاف

ناشئ عن القراءة بالوجهين بين الحفاظ من زمن الصحابة الذين تلقوا القرآن عن النبي ﷺ لأنه قد أثبتته ناسخ المصحف في زمن عثمان، فلا ينافي التواتر؛ إذ لا تعارض إذا كان المنقول عنه قد نطق بما نقله عنه الناقلون في زمانين أو أزمنة، أو كان قد أُذِنَ للناقلين أن يقرءوا بأحد اللفظين أو الألفاظ. وقد انحصرت توفر الشروط في القراءات العشر للقراء المعروفين.

وقد تُروى قراءات عن النبي ﷺ بأسانيد صحيحة في كتب الصحيح مثل: (صحيح البخاري ومسلم) وأضربهما، إلا أنها لا يجوز لغير مَنْ سمعها من النبي ﷺ القراءة بها؛ لأنها غير متواترة النقل، فلا يُترك المتواتر للأحاد، وإن كان راويها قد بلغته قراءة أخرى متواترة تُخالف ما رواه وتحقق لديه التواتر؛ وجب عليه أن يقرأ بالمروية تواتراً، وقد اصطاح المفسرون على أن يطلقوا عليها قراءة النبي ﷺ لأنها غير منتسبة إلى أحد من أئمة الرواية في القراءات. ويكثر ذكر هذا العنوان في تفسير محمد بن جرير الطبري، وفي (الكشاف) وفي (المحرر الوجيز) لعبد الحق بن عطية، وسبقهم إليه أبو الفتح بن جني، فلا تحسبوا أنهم أرادوا بنسبتها إلى النبي ﷺ أنها وحدها المأثورة عنه، ولا ترجيحها على القراءات المشهورة؛ لأن القراءات المشهورة قد رويت عن النبي ﷺ بأسانيد أقوى، وهي متواترة على الجملة، وما كان ينبغي إطلاق وصف قراءة النبي ﷺ عليها؛ لأنه يؤهم مَنْ ليسوا من أهل الفهم الصحيح أن غيرها لم يقرأ به النبي ﷺ وهذا يرجع إلى تبجح أصحاب الرواية بمروياتهم.

وأما الحالة الثانية: فهي اختلاف القراء في حروف الكلمات، مثل: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] و"ملك يوم الدين"، و"تنشرها" و﴿نُنَشِّرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و"وظنوا أنهم قد كذبوا" بتشديد الذال أو: ﴿قَدْ كَذَّبُوا﴾ [يوسف: ١١٠] بتخفيفه، وكذلك اختلاف الحركات الذي يختلف معه معنى الفعل كقوله تعالى: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧] قرئت بضم الصاد وكسرها؛ فالأولى بمعنى

يصدون غيرهم عن الإيمان، والثانية بمعنى صدودهم في أنفسهم، وكلا المعنيين حاصل منهم، وهي من هذه الجهة لها مزيدٌ تعلقٌ بالتفسير؛ لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يُبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى أو يثير معنى غيره.

ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن الكريم يُكثّر المعنى في الآية الواحدة نحو: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] بفتح الطاء المشددة، والهاء المشددة، وسكون الطاء وضم الهاء مخففة: "يطهرن"، ونحو: ﴿لَمَسَّمُ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٤٣] و"لمستم النساء"، وقراءة: "وجعلوا الملائكة الذين هم عند الرحمن إنثاء" مع قراءة: ﴿الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ [الزخرف: ١٩] لأن الوحي نزل بالوجهين، وأكثر تكثيراً للمعاني إذا جزمنا بأن جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي مأثورة عن النبي ﷺ على أنه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مراداً لله تعالى؛ ليقراً القراء بوجوه فتكثر من جرأ ذلك المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزئاً عن آيتين فأكثر.

وهذا نظير التضمين في استعمال العرب، ونظير التورية والتوجيه في البديع، ونظير مستتبعات التراكيب في علم المعاني، وهو من زيادة ملائمة بلاغة القرآن، ولذلك كان اختلاف القراء في اللفظ الواحد من القرآن قد يكون معه اختلاف المعنى، ولم يكن حمل أحد القراءتين على الأخرى متعيناً ولا مرجحاً، وإن كان قد يُؤخذ من كلام أبي علي الفارسي في كتاب (الحجة) أنه يختار حمل معنى إحدى القراءتين على معنى الأخرى.

ومثال هذا في قراءة الجمهور لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤]، وقرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر: "فإن الله الغني الحميد" بإسقاط "هو" أن من أثبت "هو" يُحسن أن يعتبره ضمير فصل لا مبتدأ؛ لأنه لو كان مبتدأً لم يجر حذفه في قراءة نافع ومن وافقه، قال أبو حيان: وما ذهب إليه ليس بشيء؛ لأنه بنى ذلك على توافق القراءتين، وليس كذلك. ألا ترى أنه قد



يكون قراءتان في لفظ واحد لكل منهما توجيه يُخالف الآخر كقراءة: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ [آل عمران: ١٣٦] بضم التاء أو سكونها؟

قال ابن عاشور - رحمه الله - : وأنا أرى أن على المفسر أن يبين اختلاف القراءات المتواترة؛ لأن في اختلافها توفيراً لمعاني الآية غالباً، فيقوم تعدد القراءات مقام تعدد كلمات القرآن الكريم.

وهذا يبين لنا أن اختلاف القراءات قد ثبت عن النبي ﷺ كما ورد في حديث عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم، وغير ذلك من الأحاديث التي ذكرناها في الأدلة على أن القرآن والقراءات بمعنى واحدٍ، وما ذكرناه هنا الآن من هذه الفائدة يُبين لنا فائدة القراءات في بيان معنى التفسير.



(اهتمام السلف بالقراءات، وموقف المفسرين منها)

### عناصر الدرس

- العنصر الأول : اهتمام السلف ببيان أثر القراءات في التفسير ١١٩
- العنصر الثاني : موقف المفسرين من القراءات القرآنية ١٢٥



#### اهتمام السلف ببيان أثر القراءات في التفسير

اهتمام السلف ببيان أثر القراءات في التفسير، وقد سبق أن ذكرنا جانباً من ذلك عند أنواع الاحتجاج بالتوجيه :

لقد تعرّف السلف رضي الله عنهم لبيان أثر القراءات في التفسير، واهتموا به اهتماماً يعلمه الناظر في المنقول عنهم من تفسير القرآن العظيم، والمتأمل فيه، والتنبيه لهذا في كلام السلف على معاني القرآن الكريم بحسب قراءة مخصوصة يرفع ما قد يُظن أنه تفسيران في الآية الواحدة مختلفان؛ بينما الواقع أنهما تفسيران للآية، كل تفسير على قراءة.

ومن النصوص التي تُظهر اهتمام السلف رضي الله عنهم ببيان أثر القراءات في تفسير القرآن العظيم ما يأتي :

**أولاً:** في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَجَدِ فَادُعْ لَنَا رَبِّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِشَاطِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصِلِهَا﴾ [البقرة: ٦١] عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن نافع بن الأزرق قال له: "أخبرني عن قوله عز وجل ﴿وَفُومِهَا﴾ قال: الفوم الحنطة، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم. أما سمعتَ أبا محجن الثقفي وهو يقول:

قد كنت أحسني كأغني واحد ❖ قدم المدينة عن زراعة فوم  
قال: يا ابن الأزرق، ومن قرأها على قراءة ابن مسعود؟ يعني: وفومها، فهو هذا المنتن. قال أمية بن أبي الصلت:

كانت منازلهم انذاك ظاهرة ❖ فيها الفراديس والفومات والبصل

وقال أمية بن أبي الصلت أيضاً:

أنقي الدياس من الفوم صحيح كما ❖ أنقي من الأرض صوب الموائل البردي  
وهذا النص فسر فيه ابن عباس رضي الله عنه الآية على القراءتين: ﴿وَفُومَهَا﴾ و"ثومها"  
وقراءة "وئومها" هذه قراءة شاذة لم يقرأ بها أحد من القراء العشرة.

ثانياً: في قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران: ٣٩] عن معاذ بن الكوفي قال: مَنْ قرأ "يشرهم" مثقلة فإنه من البشارة، ومن قرأ "يشرهم" مخففة بنصب الباء؛ فإنه من السرور يسرهم، والقراءتان قراءتان صحيحتان، قرءا بالتخفيف حمزة والكسائي، وقرأ بالتشديد باقي القراء.

ثالثاً: في قول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٩٠] عن السدي قال: مَنْ قرأها: "وجاء المعذرون من الأعراب" خفيفة قال: بنو مقرن، وَمَنْ قرأها: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ﴾ يعني: مشددة قال: اعتذروا بشيء ليس لهم عذر بحق. يريد السدي -رحمه الله تعالى- أن يبين أن الآية بالقراءتين شملت مَنْ جاء من الأعراب يعتذر بحق، وهذا على قراءة التخفيف وهم بنو مقرن، كما قال مجاهد -رحمه الله- في سبب نزول الآيات بعدها، وشملت من جاء يعتذر بغير حق وهم أهل النفاق، وذلك على قراءة التشديد، والقراءتان المعذرون و﴿الْمُعَذِّرُونَ﴾ قراءتان صحيحتان، قرأ يعقوب -رحمه الله- بالتخفيف، وقرأ باقي القراء بالتشديد.

قال الإمام ابن الجزري -رحمه الله-: "وظله المعذرون الخف".

**رابعاً:** في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَآتَتْ كُلَّ وَجْدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا﴾ [يوسف: ٣١] إلى آخر الآية. عن مجاهد - رحمه الله - قال: مَنْ قرأ: ﴿مُتَّكًا﴾ شددتها فهو الطعام، ومن قرأ: "متكاً" خففها فهو الأثرونج، والقراءة الثانية قراءة شاذة لم يقرأ بها أحد من القراء العشرة.

**خامساً:** في قوله تعالى: ﴿لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ﴾ [الحجر: ١٥] عن قتادة رضي الله عنه قال: "مَنْ قرأ: ﴿سُكِّرَتْ﴾ مشددة يعني: سُدَّتْ.

﴿أَوْ يَكُونُ لَكَ بَيْتٌ مِّنْ زُخْرٍ﴾ [الإسراء: ٩٣] عن مجاهد - رحمه الله - قال: كنا لا ندري ما الزخرف حتى رأيناها في قراءة ابن مسعود: "أو يكون له بيت من ذهب" وهذا نصٌّ صحيح صريح في اهتمام مجاهد رضي الله عنه ببيان أثر القراءات في التفسير، وقد جاء عن مجاهد أنه قال: عَرَضْتُ الْقُرْآنَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ، أُوقِفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ، أَسْأَلُهُ فِيمَا نَزَلَتْ، وَكَيْفَ كَانَتْ؟ وَقَالَ أَيْضًا: لَوْ كُنْتُ قَرَأْتُ قِرَاءَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ لَمْ أَحْتِجْ أَنْ أَسْأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْقُرْآنِ مِمَّا سَأَلْتُ. قَدْ يُقَالُ: إِذَا كَانَ مَجَاهِدٌ يَسْأَلُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ كُلِّ آيَةٍ، فَكَيْفَ كَانَ يَجْهَلُ مَعْنَى الزُّخْرِفِ؟ فَالْجَوَابُ: لَعَلَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ عَرْضِهِ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَلَاظِمَتِهِ لَهُ، وَقِرَاءَةُ: "مَنْ ذَهَبَ" قِرَاءَةٌ شَاذَةٌ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا أَحَدٌ مِنَ الْقُرَاءِ الْعَشْرَةِ.

**سابعاً:** في قول الله تعالى: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مَرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦] عن قتادة: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ قال: هي في مصحف ابن مسعود: "وما يعبدون من دون الله" فهذا تفسيرها، وهذا نصٌّ صحيح في أن قتادة فسّر القراءة بالقراءة الأخرى، وقراءة: "وما يعبدون من دون الله" هذه قراءة شاذة لم يقرأ بها أحد من القراء العشرة.

**ثامناً:** في قوله ﷻ: ﴿فَنَادَىٰ مِنْ تَحْتِهَا أَلَا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤] عن أبي بكر بن عياش قال: قرأ عاصم: "فناداها من تحتها" بالنصب يعني: الميم في من أي: يقصد في روايته - أي: في رواية شعبة.

وقال عاصم: من قرأ بالنصب فهو عيسى ﷺ ومن قرأها بالخفض فهو جبريل ﷺ.

**تاسعاً:** في قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٣] قال سفيان الثوري: من قرأها: ﴿مَقَامًا﴾ بفتح الميم فإنما يعني مقامه الذي يُقيم فيه الدهر، والذي يقرأها: "مَقَامًا" بضم الميم؛ فإنما يعني المقامة التي يُقيم فيها، ولعله يعني - رحمه الله - بمقامه الذي يقيم فيه الدهر أي: منزله ومحل إقامته، وبمقامه الذي يُقيم فيه أي: مكانته بين الناس ومقامه بينهم خير إقامة، والقراءتان قراءتان صحيحتان، قرأ حفص عن عاصم بضم الميم، وقرأ باقي القراء بفتحها.

**عاشراً:** في قوله تعالى: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾ [طه: ٩٦] عن أبي الأشهب قال: كان الحسن يقرأها: "فقبضت قبضة" بالصاد، يعني: بأطراف أصابعه، وقراءة قبضة قراءة شاذة لم يقرأ بها أحد من القراء العشرة.

**الحادي عشر:** في قوله تعالى: ﴿وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّنْ شَعِيرٍ اللَّهُ لَكُم فِيهَا خَيْرٌ فَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦] عن مجاهد قال: من قرأها "صواف" قال: معقولة، ومن قرأها: "صواف" قال: يصف بين يديها، وفي لفظ: الصواف على أربعة، والصواف على ثلاثة، وفي لفظ: من قرأها "وصواف" فهي قائمة



مضمومة يديها، ومن قرأها: "صوافٍ" قياماً معقولة، والقراءة الثانية - وهي قراءة صواف - قراءة شاذة لم يقرأ بها أحد من القراء العشرة.

**الثاني عشر:** في قوله ﷺ: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أَوْتِيَتْ مِثْلَ مَا أَوْتِيَ مُوسَىٰ أَوْ لَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أَوْتِيَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كُفْرُونٍ ﴾ [القصص: ٤٨] عن قتادة - رحمه الله - قال: ﴿ سِحْرَانِ تَظَاهَرَا ﴾ قال: ذلك أعداءُ الله اليهود للإنجيل والقرآن، قال: ومن قرأها: "ساحران" يقول: محمد وعيسى - عليهما الصلاة والسلام - والقراءتان قراءتان صحيحتان، قرأ الكوفيون: ﴿ سِحْرَانِ ﴾ وقرأ باقي القراء: "ساحران".

**الثالث عشر:** في قوله ﷺ: ﴿ إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءِ الدُّنْيَا زِينَةَ الْكَوَاكِبِ ﴾ [الصفات: ٢٦] عن أبي بكر بن عياش - رحمه الله - قال: قال لي عاصم ﷺ: من قرأها: "بزينة الكواكب" مضافاً ولم ينون؛ فلم يجعلها زينةً للسماء، وإنما جعل الزينة للكواكب، ومفهوم كلامه أن من قرأها بالتنوين فالزينة وصفٌ للسماء، والقراءتان قراءتان صحيحتان، قرأ بزينة الكواكب بالإضافة عاصم وحمزة، وقرأ باقي القراء بالتنوين.

**الرابع عشر:** في قوله ﷺ: ﴿ أَفْتَمْرُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ﴾ [النجم: ١٢] عن سعيد بن جبير أنه كان يقرأ: "أفتمرونه" قال: من قرأها: ﴿ أَفْتَمْرُونَهُ ﴾ قال: أفتجادلونه، والقراءتان قراءتان صحيحتان.

قال ابن الجزري - رحمه الله تعالى -:

تمروا تماروا حبر عما نصنا .....

**الخامس عشر:** في قوله ﷺ: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَىٰ الْغَيْبِ بِصِنِينٍ ﴾ [التكوير: ٢٤] عن إبراهيم النخعي قال: الظنين المتهم، والضنين البخيل. وعن ذر بن حبيش قال: الغيب

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

القرآن في قراءتنا "بظنين" متهم، وفي قراءتكم: ﴿بِضْنَيْنِ﴾ "ببخيل"، والقراءتان قراءتان صحيحتان، قرأ بهما القراء العشرة. قال ابن الجزري -رحمه الله تعالى-:

بظنين الظا رعد حبر غنًا ❖ .....

أي: قرأها بالظاء الكسائي وابن كثير وأبو عمرو، ورويس، وقرأ الباقون بالضاد.

**السادس عشر:** في قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَا عَلَيْهِمْ مُّؤَصَّدَةٌ ۗ ﴿٨﴾ فِي عَمَدٍ مُّمدَّدَةٍ﴾ [الهمزة: ٨، ٩] عن السدي -رحمه الله- قال: مَنْ قرأها: "في عُمَد" يعني: بضم العين والميم؛ فهو عُمَد من النار، ومن قرأها: ﴿فِي عَمَدٍ﴾ يعني: بنصب العين والميم فهو حَبْلٌ ممدودة، والقراءتان قراءتان صحيحتان.

قال الإمام ابن الجزري -رحمه الله تعالى-:

وعمد وصحة ضميه ❖ .....

أي: قرأ شعبة وحمزة والكسائي: "في عمد ممددة" وقرأ باقي القراء ﴿فِي عَمَدٍ مُّمدَّدَةٍ﴾.

هذه النصوص تدل على أن السلف ﷺ كانوا يستعينون بالقراءات في الآية من أجل تفسيرها وبيان المراد منها. وهذا الأمر لم يقتصر على طبقة الصحابة والتابعين، فقد رأينا تصورا واضحا لأثر القراءات في التفسير عند سفيان الثوري المتوفى في السنة الحادية والستين بعد المائة، وأيضا القراء المتوفى سنة سبع ومائتين من الهجرة، والأخفش المتوفى سنة خمسة عشرة ومائتين، وابن قتيبة المتوفى سنة ست وسبعين ومائتين، والطبري -رحمه الله تعالى- المتوفى سنة عشر وثلاثمائة، والزجاج المتوفى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، وأبي جعفر النحاس المتوفى سنة ثمان وثلاثين وثلاث مائة، ونجد مثل ذلك عند جمهرة المفسرين، ويمتاز كتاب (البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي -رحمه الله تعالى- المتوفى سنة

أربع وخمسين وسبعمئة باحتفاله وعنايته البالغة بذلك بما لا تكاد تجد مثله بين المفسرين ، ولعل كُتب توجيه القراءات من أظهر الكتب التي اهتمت ببيان معنى الآية باعتبار القراءات فيها ، بقصد بيان وجه اختيار المقرئ لقراءته.

والواقع أن كل مفسر للقرآن العظيم لا بد أن يتعرّض للقرآن القرآنية عند تفسيره للقرآن ، ولكن تتفاوت طرق التناول في المقدار والنوع ، مما يجعل لكل مفسر صيغة خاصة في تفسيره ، والذي لا شك فيه أن اعتماد المفسر على القراءة في تفسيره للقرآن الكريم من أهمّ المهمات التي تتطلب منه ؛ إذ أن تفسير القراءة بالقراءة دأب بين تفسير القرآن بالقرآن ، وبين تفسير القرآن بالسنة ، أو بقول الصحابي على أدنى الأحوال.

ومن هذا يتضح لنا أهمية القراءات بالنسبة للتفسير.

### موقف المفسرين من القراءات القرآنية

حين نتحدث عن هذا الموضوع سوف نختار بعض النماذج لِمَن طعن في القراءات من هؤلاء ، ونردّ عليهم. وسوف نختار من هذه الأقوال ما جاء في المصنفات المتعلقة بالتفسير ، وعلوم القرآن الكريم.

وإن كان النحاة وغيرهم قد طعنوا في بعض القراءات ؛ فسوف يأتي ذلك في الردّ عليهم بمشيئة الله ﷻ.

وحديثنا هنا نبدأه بالحديث عن الكتب المصنفة في علوم القرآن الكريم ، من ذلك :

كتاب (تأويل مشكل القرآن الكريم) لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المتوفى في السنة السادسة والسبعين بعد المائتين ، وهو يتعلق بنوع المحكم والمتشابه من

القرآن العظيم، تضمّن هذا الكتاب مباحث في الدّبّ عن القراءات، والرّدّ على الطاعنين في القرآن العظيم من جهتها؛ إذ نجد ابن قتيبة -رحمه الله تعالى- يعقد بعد المقدمة العنوان التالي: "الحكاية عن الطاعنين" أورد فيه طعون هؤلاء في القرآن العظيم مصدرًا ذلك باحتجاجهم بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَوْجَدُوْا فِيهِ اٰخْتِلَافًا كَثِيْرًا﴾ [النساء: ٨٢] وبقوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [افصلت: ٤٢] وحكى قولهم وقال: وجدنا الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم يختلفون في الحرف من القراءات مما يخالف بعضه بعضًا، والقراء يختلفون، فهذا يرفع ما ينصبه ذلك، وذاك يخفض ما يرفعه هذا، وأنتم تزعمون أن هذا كله كلام رب العالمين، فأی شيء بعد هذا الاختلاف؟

وبعد إيراده لشبههم وجميع ما لديهم في ذلك عقد بابًا عنوانه: باب الرد عليهم في وجوه القراءات، ردّ فيه عليهم وبسط قلمه، وتفنّن في ذلك، وأبدع فيه ما شاء الله له أن يُبدع، وأبرز علمه ودرايته -رحمه الله- وتحدّث أثناء ذلك عن الأحرف السبعة والخلاف فيها، ثم عقد بابًا عنوانه: ما ادّعي على القرآن من اللحن، ردّ فيه على هؤلاء الملحدّين شبههم في ذلك، وزيفها وأظهر عوار قولهم، وفضح باطلهم، جزاه الله خيرًا.

ويلاحظ ما يلي:

**أولاً:** أن الحديث عن القراءات عند ابن قتيبة في كتابه هذا اتخذ سبيلًا غير ذلك السبيل الذي نهجه غيره؛ إذ أن ابن قتيبة تعرّض للقراءات من جهة الدّبّ عنها، وما يتعلق بالإبانة عن معانيها من جهة تنوعها، وما وجّهه الملحدون من الطعون في القرآن العظيم عن طريقها.

**ثانيًا:** إن إيراده للقراءات يختلف عن طريقة غيره؛ لأنه غالبًا يسوق الأحاديث والآثار.

**ثالثاً:** يؤخِّد علي ابن قتيبة في هذا الكتاب تلحينه لبعض القراءات ، ورميه حمزة من القراء بالتخليط والاضطراب ، وهذا مما لا يسلم له. أما كتب التفسير التي ذكر فيها أصحابها ما يتعلَّق بالطعن في القراءات أيضاً، فإن كتب التفسير من أهم العناصر المرجوع إليها في تفسير القرآن العظيم بالإضافة إلى الروايات الواردة عنصرتين يتصلان مباشرة بلفظ القرآن هما: عنصر القراءة، وعنصر الإعراب.

وكان المفسرون الأولون مأخوذون بلزوم الالتفات إلى القراءات والاعتماد عليها، حتى أن رجحان قراءة من القراءتين يُرجح أحد المعنيين المفروضين في تفسير الآية، وأن رجحان أحد المعنيين قد يُرجح أيضاً إحدى القراءتين على الأخرى؛ فكان عنصر القراءة الذي دخل في تفاسير القرآن الثاني استمداداً لقضايا منقولة من علم القراءات استخدمت في إيضاح المعاني وتقريرها، والمقصود هنا استعراض بعض الكتب المصنفة في قرون الإسلام الأولى لتفسير القرآن العظيم؛ لمعرفة مدى ما نقلته في ثناياها من نصوص تتعلق بالقراءات، وكيفية تناولها فيها، واهتمامها بها غاية الاهتمام.

ومن الكتب التي جاء فيها نقد للقراءات ما جاء في كتاب (معاني القرآن) لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، يهتم هذا الكتاب ببيان معاني المشكل من الآيات، وبتوجيه القراءات اهتماماً بيناً، ويحتفل بالشاهد القرآني على القاعدة النحوية أكثر من احتفاله بالشاهد الشعري، فتراه يقول: "الكتاب يعني القرآن الكريم أعرب وأقوى في الحجّة من الشعر"، ويلاحظ الناظر في كتاب فراء الأمور التالية:

**أولاً:** أنه يشير غالباً إلى القراءات بصيغ مختلفة، لا يُصرح فيها صراحة باسم صاحب القراءة كقوله قرأ بعضهم، وقرأ بعض القراء، واجتمع القراء، وقرأت القراء، وقرأ بعض أهل المدينة.

**ثانياً:** أنه يعين أحياناً أسماء بعض القراء كتصريحه مثلاً بقراءة عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وعاصم، ويحيى بن وثاب، وعبد الله بن عباس، وحمزة، والحسن البصري.

**ثالثاً:** أنه يهتم بتوجيه القراءات نحوياً وتفسيرياً.

**رابعاً:** أنه مع احتفاله بالشاهد القرآني قد طعن في بعض القراءات كقوله: وقد خفض الياء من قوله تعالى: ﴿بِمُصْرِحَتِكَ﴾ [إبراهيم: ٢٢] الأعمش ويحيى بن وثاب جميعاً. ثم قال: حدثني القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى أنه خفض الياء، قال الفراء: ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى، فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الياء في: ﴿بِمُصْرِحَتِكَ﴾ خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك.

وهذه القراءة التي وهما الفراء - رحمه الله - هي قراءة حمزة.

وأيضاً من الكتب التي وقع فيها الطعن لبعض القراءات كتاب (معاني القرآن) لسعيد بن مسعدة البلخي الأخفش، وقد درس الأخفش في كتابه (القرآن العظيم) لغةً ونحواً وقراءةً ما أمكنته السبل إلى ذلك، فكانت القراءات القرآنية ركناً من أركان مصنّفه، شأنه في ذلك شأن غيره ممن درس القرآن العظيم.

ومجمل ما يلاحظه الناظر في كتاب الأخفش (معاني القرآن) من جهة القراءات يدور حول الأمور التالية:

**أولاً:** يذكر الأخفش وجوهاً من الإعراب واللغة والأبنية، ويناقشها إما مؤيداً، وإما منكرًا، أو مسويًا بين الأوجه، أو مفضلًا لبعضها على بعض، ويبني ذلك غالباً على قراءات نُقلت عن القراء أو بعضهم.

ثانياً: ينكر الأخفش وجود قراءات يثبتها غيره.

ثالثاً: يبيّن الأخفش اختياره للقراءات على أحد الأوجه التالية:

- رسم المصحف.

- لغات القرآن العظيم.

- أساليب كلام العرب، أخذ أكثر القراء أو العامة منهم بها.

ويراعي في ذلك التوجيه التفسيري للقراءة.

القراءة الغالبة في كتاب الأخفش هي قراءة عاصم، أو رواية حفص عن عاصم.





(الطعن في القراءات، والرد على الطاعنين)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : بعض كتب التفسير التي طعن أصحابها في القراءات ١٣٣
- العنصر الثاني : الرد على من طعن في القراءات من المفسرين ١٣٥



## بعض كتب التفسير التي طعن أصحابها في القراءات

من هذه الكتب كتاب (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري - رحمه الله تعالى - المتوفى سنة عشر وثلاثمائة، وهو من كتب التفسير الجامعة بين الرواية والدراية، ويلاحظ الناظر في هذا الكتاب الأمور التالية:

**أولاً:** اهتمام الطبري - رحمه الله تعالى - بالقراءات اهتماماً بيناً ظاهراً، فهو يوردها ويوجهها نحوياً وتفسيرياً غالباً.

**ثانياً:** اهتم في تفسيره ببيان أثر القراءات في معاني الآيات.

**ثالثاً:** يؤخذ على الطبري - رحمه الله تعالى - موقفه من بعض القراءات الذي يتلخص في الأمرين التاليين:

**الأول:** تفضيله بين القراءات الصحيحة.

**الثاني:** إنكاره لبعض القراءات الصحيحة.

قال ابن الجزري - رحمه الله تعالى - : أول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءات الصحيحة، وركب هذا المحذور ابن جرير الطبري بعد الثلاثمائة، وقد عدّ ذلك من سقطات ابن جرير حتى قال السخاوي: قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي - رحمه الله تعالى - إياك وطعن الطبري عن ابن عامر.

ومن الكتب التي اهتمت بالقراءات في تفسيرها ابن عطية - رحمه الله تعالى، ولكن كانت له بعض المواقف لا تليق بالنسبة للقراءات، قال الدكتور عبد الوهاب فايد - رحمه الله تعالى - في كتابه (منهج ابن عطية في تفسير القرآن

الكريم): كان لابن عطية في مجال القراءات رأي يحتاج إلى المناقشة، وهو أنه كان يقوم أحياناً في تفسيره بردّ بعض القراءات الثابتة الصحيحة، فنراه مثلاً في تفسير سورة النساء يُورد قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بالخفض، فيقول: وقرأ حمزة وجماعة من العلماء: "الأرحام" بالخفض عطف على الضمير، والمعنى عندهم أنهم يتساءلون بها، كما يقول الرجل: أسألك بالله والرحم" هكذا فسرها الحسن وإبراهيم النخعي ومجاهد، وهذه القراءة عند رؤساء نحوي البصرة لا تجوز؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يُعطف ظاهر على مضمّر مخفوض، قال الزجاج عن المازني: لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان يحلّ كل واحد منهما محلّ صاحبه، فكما لا يجوز: مررت بزيد وبك، فكذلك لا يجوز: مررت بك وزيد، وأما سيبويه فهي عنده قبيحة لا تجوز إلا في الشعر كما قال:

فاليوم قد بتّ تهجرنا وتشتننا ❖ فاذهب فما بك والأيام من عجب

ثم يقول ابن عطية: ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان:

**أحدهما:** أن ذكر الأرحام فيما يُتساءل به لا معنى له في الحضّ على تقوى الله، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل بها، وهذا تفرّق في معنى الكلام، وغضّ عن فصاحته، وإنما الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة.

**الوجه الثاني:** أن في ذكرها على ذلك تقريراً للتساؤل بها، والقسم بجرمتها، والحديث الصحيح يردّ ذلك في قوله - عليه الصلاة والسلام: ((مَنْ كَانَ حَالِفًا فليحلف بالله أو ليصمت)) وقالت طائفة: إنما خفض "والأرحام" على جهة القسم من الله ﷻ على ما اختص به لا إله إلا هو من القسم بمخلوقاته، ويكون

المقسم عليه فيما بعدُ من قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] وهذا قول يأباه نظم الكلام وسرده، وإن كان المعنى يخرج به.

هذا ما قاله ابن عطية - رحمه الله تعالى - في رده لهذه القراءة.

هذه نبذة عن بعض ما قاله المفسرون في الطعن في القراءات، والعجيب كل العجب أن هؤلاء المفسرون كان لهم باعٌ طويل في تفسير القرآن الكريم، ومع هذا زلّت أقلامهم وزلت ألسنتهم حين طعنوا في هذه القراءات.

وكما طعن المفسرون طعن المستشرقون أيضاً في القراءات من جهة الرسم العثماني.

### الرد على من طعن في القراءات من المفسرين

لا بد أن نقوم بالرد على المفسرين وعلى غيرهم من علماء العربية في طعنهم في القرآن الكريم، وقد جمع الدكتور سامي هلال القراءات التي طعن فيها بالنسبة للقراء جميعاً، ولكن أكثر القراء الذين طعن في قراءتهم هما الإمامان ابن عامر وحمزة - رضي الله عن الجميع - وسوف نذكر القراءات التي طعن فيها وكانت مشتركةً بجميع القراء، ثم نقوم بالردّ على هذه الطعون؛ لأن الطعن في القراءات القرآنية المتواترة أمرٌ غير مقبول، ولا يصح؛ لأنها جزء من القرآن الكريم الذي تكفل الله بحفظه قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وحفظُ الله تعالى عام في كل ألفاظه وحروفه وقراءاته، فلا يستطيع أحد أن ينال من القرآن الكريم شيئاً؛ لأنه كتاب رب العالمين المحفوظ من التحريف والتبديل في كل مراحل نزوله، وإلى يوم القيامة: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿١١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢] فمحلّه محفوظ، ونزوله محفوظ.

أبعد ذلك يتأتى لأحد أن يطعن في قراءاته المتواترة، زاعماً أن القراءة خالفت لغة العرب وقواعد النحويين؟

الجواب - وبكل أسف - وقع ذلك من بعض اللغويين والنحويين والمفسرين، ومن عَجَبُ أن أمر الطعن لم يقف عند قارئ بعينه، بل تعدّاها إلى كل القراء السبعة، وإلى الثلاثة المتممين للعشرة.

نماذج من القراءات التي وقف كثير من اللغويين والنحويين، وبعض المفسرين منها موقفاً سلبياً مع تواترها، وإجماع الأمة عليها، وتلقيها لها بالقبول:

### ١. نماذج لقراءة الإمام نافع:

**أولاً:** قرأ ورش من رواية نافع: "سواء عليهم أنذرتهم" [البقرة: ٦٦] بإبدال الهمزة الثانية ألفاً، أنكرها الزمخشري في كتابه (الكشاف).

**ثانياً:** قوله تعالى: "النبى" "النبىون" جمعاً وفرداً في كل القرآن الكريم، يُقرأ ذلك بالهمز إلا في موضعين في سورة الأحزاب، وهما قوله تعالى: ﴿إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] وقوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣] فيقرأ لنافع بغير همز فيهما، وقال سيبويه عن الهمز: قليل رديء، وذكره غير واحد.

**ثالثاً:** ﴿فِيمَ تَبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤] قرأها بكسر النون مع تخفيفها، فعند الوصل يقول: "فبما تبشرونى قالوا بشرناك بالحق" [الحجر: ٥٤، ٥٥].

**رابعاً:** ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: ٦٤] قرأها نافع أيضاً هكذا: "تأمرونى أعبد أيها الجاهلون" هذا من رواية قالون، أما ورش فيقرأها بإبدال الهمزة، فيقرأها هكذا: "قل أغير الله تأمرونى أعبد أيها الجاهلون".

٢. نماذج لقراءة الإمام ابن كثير:

**أولاً:** الإمام ابن كثير قرأ لفظ ﴿وَجَبْرِيْلُ﴾ [التحریم: ٤٤] بفتح الجيم وكسر الراء من غير همز، فيقرؤها هكذا: "جَبْرِيْل" قال الفراء: لا أحبها.

**ثانياً:** قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً﴾ [يونس: ٥٥] قرأ قُنبِل من رواية ابن كثير: "هو الذي جعل الشمس ضياءً" زعم ابن مجاهد: أن قراءتها بالهمز غير مقروء بها.

**ثالثاً:** ﴿إِنَّ قُلُوبَهُمْ كَانَتْ خِطَاءً كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٣١] قرأها كما نطقت بها بكسر الحاء وفتح الطاء وألف ممدودة، قال أبو حاتم: غلط.

**رابعاً:** قرأ البزي عن ابن كثير بالتشديد في التاء في المواضع المعروفة بتاءات البزي، قال مكّي: وقوع الإدغام في هذا قبيح صعب، ولا يجيزه جميع النحويين.

٣. نماذج من قراءة الإمام أبو عمرو:

**أولاً:** قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٤٠] ورد في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، قرأ: "ويغفر لمن يشاء" بإدغام الراء في اللام بخلاف عن الدوري، يقول الزمخشري: ومدغم الراء في اللام مخطئ خطأ فاحشاً.

**ثانياً:** لفظ: ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] قرأ بإسكان الهمز، زعم المبرد أن ذلك لحن، قاله ابن الجزري في النشر، وكذا: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ٨٠] قرأها بإسكان الراء.

**رابعاً:** الإمام عاصم قرأ قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧] قرأ حفص من رواية عاصم بالسكت على النون في "مَنْ"، ويقول ابن جني: بيان النون معيبٌ في الإعراب، معيب في الأسماع.

**خامساً:** الإمام الكسائي قرأ قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا ۗ وَلَا يُوثِقُ ۗ وَثَاقَهُ أَحَدًا﴾ [الفجر: ٢٥، ٢٦] قرأ بفتح الذال في: "يعذب"، والثاء من: "يوثق"، قرأهما هكذا: "فيومئذ لا يعذب"، وقرأ: "ولا يوثق" أنكرها أبو عمرو.

أما الإمام حمزة فسوف نذكر القراءات التي وقع الطعن فيها عنده بعد أن نذكر القراءات التي وقع فيها الطعن عن ابن عامر -رحم الله تعالى. فقد وقع طعن في القراءات المنسوبة إليه وما وقع في هذه القراءات من طعن من بعض العلماء.

ولم يقف الطعن عند قراءة بعينها بل هناك قراءات قرأها أكثر من قارئ من القراء السبعة، ومع ذلك امتدت إليها سهام الطعن منها: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كَرْهًا وَوَضَعَتْهُ كَرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥] بفتح الكاف تُقرأ هكذا: "حملته أمه كرهاً ووضعته كرهاً" أنكرها أبو حاتم مع أنها مقروء بها لنافع وابن كثير وأبي عمرو، ومنها قراءة نافع وأبي عمرو بالإسكان في قوله تعالى: "نعمًا" [البقرة: ٢٧١] في موضعها، قال ابن الجزري -رحمه الله -:

مع نعمًا افتح كما شفى وفي ❖ إخفاء كسر العين حز بها صني  
ومنها قراءة الإبدال في الهمزة الثانية ياء في قوله تعالى: "أمة" لنافع وابن كثير وأبي عمرو، أنكرها الزمخشري، وأيضاً قراءة كسر همزة إن في قوله تعالى: ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢٢] لأبي عمرو وابن كثير؛ حيث إنهما يقرءان هكذا: "إن صدوكم".

فهذه نماذج من القراءات التي لُحنت وطعن فيها الطاعنون مع إنه لم يقرأها قارئ واحد.

وهناك قراءات قرأها ابن عامر وشاركه فيها غيره ومع هذا وقع الطعن فيها على ابن عامر -رحمه الله تعالى- من ذلك:



**أولاً:** قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧] قرأ نافع وابن عامر والكسائي بضم الصاد؛ إذا شاركه نافع والكسائي وأبو جعفر.

**ثانياً:** قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾ [الأنفال: ٤٢] قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بضم العين فيهما، وكذلك أيضاً قراءة خلف العاشر، وقرأ الباقر بكسرها.

**ثالثاً:** قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبْقُوا﴾ [الأنفال: ٥٩] قرأ ابن عامر وحفص وحمزة بالياء في: ﴿يَحْسَبَنَّ﴾.

**رابعاً:** قوله تعالى: ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ﴾ [الشعراء: ١٧٦] قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر في موضع "الشعراء"، وفي "ص" بغير همزة، وفتحوا التاء "ليكة" قرءوها هكذا: "كذب أصحاب ليغة" إلى غير ذلك من الأمثلة، وهي منسوبة لابن عامر، وكذلك مع بقية القراء الذين قرءوا بها.

وبعد هذه المقدمة حول تضعيف القراءات المنسوبة للقراء السبعة، ومنهم ابن عامر، ذكر الدكتور سامي المواضع التي طعن الطاعنون فيها عن ابن عامر، ثم قام بالرد عليها.

**الموضع الأول:** قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] يقرأها ابن عامر: "فيكون" معنى الآية، فالآية السابقة لهذه وهي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَلْبُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] تحدّثت عن موقف اليهود والنصارى في نسبة الولد له سبحانه، فقالت اليهود: ﴿عَزَّزْنَا بِنُورِ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] وقيل: إن الآية تشمل مشركي

العرب ؛ لأنهم قالوا: الملائكة بنات الله، وقد ردَّ الله هذا الزعم بإثبات البراءة من اتخاذ الولد وتنزيهه عن كل نقص، فهو ليس في حاجة إلى الولد ؛ لأنه مالك لما في السموات والأرض، وهؤلاء داخلون تحت ملكه، والكل خاضع له.

ثم جاءت هذه الآية لتؤكد إنكار اتخاذه للولد، فكيف يكون ذلك وهو الذي أنشأ لا عن مثال سبق، فأنشأ سماواته وأرضه من غير سبق، ومن كانت هذه صفته فهو بديع أي: مبدع، فلا يعجزه شيء، يؤكد ذلك ما قاله أبو حيان في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَيْتَ أَمْرًا﴾ [البقرة: ١١٧] الآية: ولما ذكر ما دلَّ على الاختراع ذكر ما يدل على طواعية المخترع، وسرعة تكوينه، فقال: ﴿وَإِذَا قَضَيْتَ أَمْرًا﴾ الآية. أي: إذا أراد إنشاء أمر واختراعه أتقنه وأحكمه، فيقول له: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] فيكون كما أراد. ويقول الإمام الطبري في بيان معناها: وهذا إعلام من الله - جل ثناؤه - بأن من يشهد له بذلك المسيح الذي أضافوا إلى الله ﷻ بنوته وإخبار منه لهم أن الذي ابتدع السموات والأرض من غير أصل وعلى غير مثال، هو الذي ابتدع المسيح من غير ولد بقدرته ؛ لأنه إذا أحكم أمرًا فإنما يقول لذلك الأمر: كن، فيكون ذلك الأمر على ما أمره الله أن يكون وأراده، وهذا عام في كل قضاء الله وإرادته.

القراءات الواردة في الآية - كما قلنا - وهي محل البحث، فهو قول الله تعالى: ﴿فَيَكُونُ﴾ وقد ورد فيها الرفع كما قلنا لكل القراء ما عدا ابن عامر، فإنه قرأها بالنصب، وهذا التعبير القرآني: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ ورد في القرآن الكريم في ثمانية مواضع، وقع خلاف القراء في ستة منها:

الأول: في سورة "البقرة" في الآية السابعة عشرة بعد المائة، وبقية المواضع وردت في سورة "آل عمران" في الموضع الأول دون الثاني، والموضع الأول في الآية

السابعة والأربعين، وفي سورة "مريم"، وفي سورة "غافر"، وفي سورة "النحل"، وفي سورة "يس"، وتابعه فيهما الكسائي، وأما المتفق على قراءته بالرفع فهو في موضعين هما: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، الموضع الثاني في سورة "آل عمران" في الآية التاسعة والخمسين. وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلَهُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٧٣]، وعُلم لذلك بأنه في موضع آل عمران عطف على: ﴿قَالَ﴾ وهو ماضٍ لفظاً وفي الأنعام تقديرًا؛ لأن الإخبار عن يوم القيامة كائن لا محالة، ويقع غالبًا بلفظ الماضي نحو قوله تعالى: ﴿فِيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ [الحاقة: ١٥] ونحو ذلك فشابهه فُرِعَ.

### توجيه القراءة:

**أولاً: الرفع:** وفيه ثلاثة أوجه:

**الأول:** على الاستثناف أي: يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير فهو يكون.

**الثاني:** أن يكون معطوفاً على: ﴿يَقُولُ﴾.

**الثالث:** أن يكون معطوفاً على: ﴿كُنْ﴾ من حيث المعنى.

وعلى التقدير الأول لا يكون قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ﴾ داخلاً في القول بل يكون منقطعاً مما قبله على الاستثناف؛ لامتناعه أن يكون جواباً في المعنى، لذلك رُفِعَ على الابتداء، والتقدير: فهو يكون، أما القول الثاني فقد رُدَّ ابن عطية وجعله خطأً من جهة المعنى؛ لأنه يقتضي أن القول مع التكوين والوجود، ومراده من ذلك أن الأمر قديم والتكوين حادث، فكيف يُعطف عليه بما يقتضي تعقيبه له هذا القول يلزم إذا قيل: بأن الأمر على الحقيقة. أما إذا قيل: بأنه على سبيل

المجاز الذي يتسع فيه ؛ فلا يُراد به النطق ولا الكلام ، ولا الظن ولا الرأي ، ولا الاعتقاد ، وكن ، نحو قول الشاعر :

قد قالت الأتساع للطن الحق ❖ .....

أما القول الثالث وهو لأبي علي الفارسي ، فبناء على أن قوله تعالى : ﴿ كُنْ ﴾ وإذا كان لفظ الأمر فليس بأمر ، ولكن المراد به الخبر ، كأن التقدير يكون فيكون .

**ثانياً : قراءة النصب :** في قوله تعالى : " فيكون " لم تسلم هذه القراءة من طعن الطاعنين في القراءات ، وهذه نماذج من أقوالهم منها الصريح ومنها الضمني :

فمن الأقوال الصريحة في ذلك : ما قاله ابن مجاهد عند قراءة ابن عامر بنصب النون ، قال : وهو غلط . وقال أيضاً عند موضع سورة آل عمران : قرأ ابن عامر وحده : " كن فيكون " بالنصب ، قال أبو بكر بن مجاهد : وهو وهم . ومنها ما قاله الأزهري تعليقا على قراءة النصب لابن عامر : وهذا عند القراء ضعيف .

ويقول مكي عند توجيه قراءة ابن عامر : فوجه النصب مشكل ضعيف . ويقول الفراء في قوله تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ رَفَعٌ ولا يكون نصبا ، فهو اقتصر على الرفع واقتصره عليه دليل على عدم جواز النصب عنده ، وهو بذلك يكون معارضا للنصب ضمنا ، وكذا الزجاج اكتفى بقراءة الرفع فقط ووجهها ، ويقول مكي أيضاً : وفيها بُعد في المعنى . ووقف منها ابن عطية موقفاً سلبياً ، وذلك بارتضائه قولاً لمجاهد .

هذه بعض أقوال العلماء التي وردت حول قراءة ابن عامر ، وهي - كما ترى - فيها معارضة صريحة أو خفية ، منشأ هذه المعارضة : إن هذه القراءة جاءت على خلاف ما ارتضاه النحويون في قواعدهم التي وضعوها ؛ وذلك لأن النصب بالفاء في جواب الأمر حقه أن ينزل منزلة الشرط والجزاء ، فإن صح صح ،

فتقول: قُمْ فَأَكْرَمُكَ أَي: إن تقم أكرمتك، ولو قدّرت هذا فيما نحن فيه لقلت: إن يكن يكن لم يكن مستقيماً؛ بناء على قاعدتهم النحوية، وهي إذا وقع المضارع بعد الفاء ولم يكن جواباً لا يكون فيه إلا الرفع. وما جاء منصوباً فهو ضعيف، بل إنه لحن.

ولعل هذه القاعدة هي التي أوقعت الكثير في مزالق الخطأ؛ لأنهم حكموا هذه القاعدة في القراءة المتواترة، مع أنه يمكن تعديلها إلى ما يوافق القراءة الصحيحة المنسوبة لابن عامر إلى ما يأتي إذا وقع المضارع بعد الفاء ولم يكن جوازاً؛ جاز فيه الوجهان الرفع كثيراً والنصب قليلاً، دون ضعف أو لحن، ويكون دليلهم ما جاء في القرآن الكريم في قراءتين متواترتين لإمامين من أئمة القراءة، وهما ابن عامر عربي صريح لا يلحن، والكسائي وهو من شيوخ العربية.

ما ذكره ابن مجاهد بقوله: "وهو غلط" في موضع "البقرة"، وبقوله: "وهم" في سورة "آل عمران" يجانبه الصواب من ناحية اللغة ومن ناحية الرواية، وذلك لأنه غلط فيها من جانب النحو، فقد وجهها كثير من العلماء دون تخطئة أو توهين؛ فقال أبو علي الفارسي: لما كان على لفظ الأمر، وإن لم يكن المعنى عليه؛ حُمل على صورة اللفظ، وهي مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] حُمل على أنه أُجري مجرى جواب الأمر وإن لم يكن له فيه في الحقيقة، فكذلك قراءة ابن عامر يكون قوله تعالى: "فَيَكُونُ" بمنزلة جواب الأمر.

ويقول أبو شامة: جاز النصب لوجود لفظ الأمر، ولا اعتبار بالمراد به، فلا يضر أن يكون المراد به غير ذلك.

ويوضح الألوسي حمل الأمر على صورة اللفظ فيقول في معرض توجيه قراءة النصب والدفاع عنها: ووجهها أن تكون حينئذٍ جواب الأمر؛ حملاً على صورة

اللفظ ، وإن كان معناه الخبر ، إذ ليس معناه تعليق مدلول مدخول الفاء بمدلول صيغة الأمر الذي يقتضيه سببية ما قبل الفاء لما بعدها اللازمة لجواب الأمر بالفاء ؛ إذ لا معنى لقولنا : ليكن منك كون فكون ، ويمكن أن يقال أيضاً : أن يكون من كان التامة بمعنى أحدث فيحدث .

بعدهما سبق ذكره من وجوه صحيحة في توجيه قراءة ابن عامر بالنصب ليقال لابن مجاهد ومن سار على شاكلته : هذه قراءة سبعية متواترة ، وهي منسوبة لابن عامر ، وهو رجل عربي صريح ، لم تخالطه شائبة الموالي بل أقواله يستشهد بها لفصاحته ، ومثل هذا لا يلحن ، بل هذه القراءة تلقاها عن صاحبي جليل هو أبو الدرداء رضي الله عنه ، وهو من العرب الخالص ، وكان في مجلس إقراءه ألف وستمائة تلميذ ، فكيف يلحن وهو بين صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمهور من العرب الخالص ، ومعاذ الله أن يقرّوه على خطأ .

بل ومما يؤكد قبح قول من لحن هذه القراءة أن الكسائي - وهو من علماء العربية ، والمشهود له - قرأ كقراءة ابن عامر في موضعي سورة "النحل" و"يس" ، وكما يقول أبو حيان عن الكسائي : هو إمام الكوفيين في علم العربية ، فالقول إنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجرقائله إلى الإثم ؛ إذ هو طعن في قراءة متواترة من كتاب الله تعالى لها وجهها في العربية .

أما قول ابن مجاهد بأنه "وهم" فهذا غير مقبول ، وذلك لأن رجال الحديث وثقوه ، ورووا له في الصحيح ، فكيف يوهم بعد قبول أهل الحديث لروايته وخاصة رجال الصحيح الذين عرفوا بدقة الميزان في قبول الرواية ، وأما ما قاله الأزهري وهذا عند القراء ضعيف فليس دقيقاً ، فما عاب القراء هذه القراءة ، ولكن لو قال : وهذا عند النحاة لكان أولى ، وسبب ضعفه عندهم أنه لو نُصب

بالفاء لا تحذف فعل الشرط والجزاء معنى وفاعلاً، ويكون التقدير عندهم: إن تكن تكن، ولكن قد سبق الرد على ذلك في أول الكلام، وأما قول مكّي في النصب "بأنه مشكل فضيف" فقد بان من توجيه القراءة بأنه لا إشكال فيها؛ لوجود ذلك عند علماء اللغة، ولورود أشعار العرب بذلك، فلا معنى لتحكيم قاعدة نحوية وضعت من وضع بشر قابلة للخطأ، ولعدم الشمولية لكل ما ورد من كلام العرب.

من هنا يقال: إذا اختلف النحويون والقراء كان المصير إلى القراء أولى؛ لأنهم ناقلون عن من ثبتت عصمته من الغلط، ولأن القراءة ثبتت تواتراً وما نقله النحويون آحاداً، ثم لو افترض بأنها ليست متواترة فالقراء أعدل وأكثر فالرجوع إليهم أولى.

وأيضاً فلا ينبغي إجماع النحويين بدون القراء، لأنهم شاركوهم في نقل اللغة وكثير منهم نحويون، بل أشاد الشاطبي بهذه القراءة في نظم حيث قال بعد ذكر قراءة النصب:

..... ❖ ..... وهو باللفظ أعملاً

فأشار بقوله "أعملاً" إلى أن قراءة النصب مبنية على شبه ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] بجواب الأمر شبهاً لفظياً، وإلى سهولة المعنى فيه بقوله:

..... ❖ ..... وانقاد معناه يعمل

أي: وجرى هذا قوياً كي يعمل، وهو الجمل القوي على العمل. وفي هذا الرد كفاية للرد على من أنكر أو ضعف، أو لحن من قرأ بهذه القراءة.





## (الطعن في قراءة ابن عامر (١))

### عناصر الدرس

- العنصر الأول :** الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ احْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلَوْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا﴾ ١٤٩
- العنصر الثاني :** الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ ١٥٣
- العنصر الثالث :** الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ ائْتَدِهِ﴾ ١٥٧



الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَبِيئًا﴾

القراءات الواردة في هذه الآية قول الله تعالى: ﴿أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: 66]، قرأ عاصم وحمزة بكسر النون ﴿أَنِ اقْتُلُوا﴾، وقرأ الباقر بضمها "أن اقتلوا". ﴿أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾ قرأ عاصم وحمزة وأبو عمرو ويعقوب بكسر الواو: ﴿أَوْ أُخْرِجُوا﴾، وقرأ الباقر بضمها "أو اخرجوا"، قال ابن الجزري - رحمه الله تعالى -:

والساكن الأول ضم ❖ لضم همز الوصل واكسره نما

فز غير قل حلا وغير أو حما ❖ .....

إلى آخر ما ذكر عن ذلك.

وأما قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾، قرأ ابن عامر بنصب "قليلاً"، وقرأ الباقر بالرفع فيقرأها ابن عامر: "ما فعلوه إلا قليلاً منهم"، ويقرأ الباقر: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾، ومحل الشاهد هو قراءة ابن عامر: "ما فعلوه إلا قليلاً منهم" بالنصب، وقراءة الرفع: ﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾ إما أن يكون هذا اللفظ مرفوعاً على البدلية من فاعل ﴿فَعَلُوهُ﴾، والمعنى: ما فعله إلا قليل منهم، ويجوز أن يكون من باب العطف على الضمير المرفوع، وحرف العطف هو ﴿إِلَّا﴾، ويقول الأزهري: من رفع فعلى تكرير الفعل كأنه قال: ما فعلوه ما فعله إلا قليل منهم، ولكن ما الداعي إلى ذلك التكرير، ولكن الأقوى في توجيه الرفع هو وجه البدلية من الضمير الوارد في قوله: ﴿مَا فَعَلُوهُ﴾ كما تقول: "ما

جاءني أحد إلا زيدٌ" ، فزيد بدل من أحد ؛ لأن معنى ما جاءني أحد إلا زيد ، وما جاءني إلا زيد واحد.

ثانياً: النصب في قراءة ابن عامر ، وهي محل الإشكال عند بعض اللغويين ، فيقول الفراء: والوجه في "إلا" أن ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه ، فإن كان ما قبل "إلا" فيه جحد جعلت ما بعدها تابعاً لما قبلها معرفة كان أو نكرة ، ثم يقول: ولم يأت عن العرب إلا اتباع ما بعد إلا لما قبلها.

ويقول الزجاج عند بيان معنى هذه الآية: فأما رفع ﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ فعلى البدل من الواو ، ثم يقول: والنصب جائز في غير القرآن.

ويقول أبو علي الفارسي: الوجه في قولهم: "ما أتاني أحد إلا زيد" ، الرفع ، وهو الأكثر الأشيع في الاستعمال والأقيس ، هذا القول ذكره عند قراءته: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ بالرفع.

ويقول مكّي في وجه قراءة الرفع: وهو وجه الكلام ، وعليه الأصول ، وهو الاختيار ؛ لأن أكثر المصاحف لا ألف فيها في "قليل" ، ولأن عليه بني الإعراب ، وهو الأصل في الإعراب ، وأبان عن رأيه بصورة أوضح حيث قال في (مشكل إعراب القرآن) عند هذه الآية: وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء وهو بعيد.

ويقول الطبري: وهي في مصاحف أهل الشام: "ما فعلوه إلا قليلاً منهم" وإذا قرئ كذلك فلا مرد به على قائله في إعرابه ؛ لأنه المعروف في كلام العرب إذا كان الفعل مشغولاً بما فيه كناية من قد جرى ذكره ، ثم استثنى منهم القليل.

ويقول أبو جعفر النحاس: والرفع أجود عند جميع النحويين ، ويعلل ذلك لأن اللفظ أولى من المعنى ، وذكر قريباً من ذلك في كتاب (القطع والائتناف) ، هذه

بعض الأقوال الواردة حول قراءة ابن عامر، وهذه الأقوال في مجملها، تلمز قراءة النصب، وذلك إما عن طريق الثناء على قراءة الرفع دون قراءة النصب أو بالإشارة إلى اعتماد اللغة هذه القراءة دون الأخرى، أو بأنها -أي: الرفع- هي الأكثر استعمالاً والأقرب في بابها، وإما أن يكون التلمز صريحاً كما قال الزجاج والنصب جائز في غير القرآن، كأن المعنى أن النصب الوارد في قراءة ابن عامر غير جائز، وقريب من ذلك ما قاله الفراء؛ بل ذهب مكي إلى استبعاد النصب في القرآن بقوله: "وهو بعيد"، وقريب من ذلك موقف الطبري.

ومنشأ الخلاف هو احتكامهم إلى القواعد النحوية في توجيه القراءات، وهنا في هذه الآية احتكموا إلى أن الاستثناء التام المنفي المتصل يترجح فيه اتباع المستثنى للمستثنى منه عند النحويين، وهذه القاعدة مبناها كلام سيبويه وكلام الفراء، وهو ينص على جعل الوجه فيه الرفع، وحتى هذه القاعدة لا تجعل بعض النحويين يقولون بأن النصب جائز في غير القرآن، وما المانع من جوازه إذا كانت القاعدة لم تمنع وقوع المنصوب؛ بل هي ترجح الرفع على النصب، وفرق بين الترجيح وعدم الجواز.

ومن هنا نسوق توجيه بعض العلماء لقراءة النصب، فتوجيههم لها دليل على صحتها؛ فيقول الرازي: وأما من نصب ففاسد النفي على الإثبات، فإن قولك: "ما جاءني أحد"، كلام تام، كما أن قولك: "جاءني القوم"، كلام تام، فلما كان المستثنى منصوباً في الإثبات فكذا مع النفي، والجامع كون المستثنى فُضلة جاءت بعد تمام الكلام، وقريب من ذلك قول الفارسي.

وقال الزمخشري في توجيه النصب: إنه صفة لمصدر محذوف تقديره: إلا فعلاً قليلاً، وهذا القول لم يوافق عليه أبو حيان، وقال عنه: فهو ضعيف لمخالفة

مفهوم التأويل قراءة الرفع، وأيضاً يؤدي إلى عدم فائدة منهم، والأولى أن يكون على الاستثناء كأنه قيل: استثنى قليلاً منهم، ويساعد على ذلك وجوده في مصاحف أهل الشام، فإنها في مصاحفهم بالألف، وأيضاً إجراء النفي مجرى الإيجاب في الاستثناء، كما سبق في قول الرازي وذكر ذلك المهدوي وأبو شامة.

الملاحظ من ذلك تضافر أقوال العلماء في توجيه قراءة النصب، ولا داعي للوقوف منها موقفاً سلبياً كما سبق من بعض العلماء يجعل قراءة الرفع أقوى وأرجح من قراءة النصب؛ لأنه لا ينبغي أن يكون النص القرآني في موضع الاختيار والترجيح؛ لأنه بالاتفاق قراءة ابن عامر قرآن له قداسته، وله إعجازه فما هي من اجتهاده، ولا من اختراعه حتى يجري عليها الترجيح والاختيار، وما المانع أن تكون قراءته هي الأقوى في بابها؛ لذلك قال ابن الحاجب: لا بعد في أن يكون أقل القراء على الوجه الأقوى، وأكثرهم على الوجه الذي هو دونه، بل التزم بعض الناس القول بأن إجماعهم يكون دليلاً على أن ذلك هو القوي؛ لأنهم المتقنون الآخذون عن مشكاة النبوة، وأن تعليل النحاة غير ملتفت إليه، بل ورجح بعضهم النصب على الاستثناء هنا؛ لأن فيه توافق القراءتين معنى وهو ما يهتم به، وبأن توجيه الكلام على غيره لا يخلو عن تكلف، وأيضاً مما يرد به أن قراءة ابن عامر موجودة في مصاحف أهل الشام، كما ذكر ذلك الطبري. ومصاحف أهل الشام سابقة على قراءة ابن عامر، فهي مرسله في عهد عثمان بن عفان، وحظيت بإقرار الصحابة رضي الله عنهم وهم أهل الفصاحة والبيان.

وأيضاً يقال في تعضيد صحة هذه القراءة ما ذكره الشاطبي - رحمه الله تعالى - في قصيدته مدافعاً عن قراءة ابن عامر بقوله:

..... ❖ ورفع قليل منهم النصب كلا  
ويقول أبو شامة شارحاً هذا القول: أي جعل النصب له كالإكليل، وهو التاج،  
أو يكون من قولهم: روضة مكلفة أي: محفوفة بالنور، وهذا القول بعد شهادة  
من عالم أجمعت الأمة على قبول قصيدته وتلقته بالقبول.  
وأخيراً مما يجاب به أيضاً: ثبوت هذه القراءة في مصادرها الأصلية في كتب  
القراءات كـ(التيسير) للداني، و(التذكرة) لابن غلبون، و(الاختيار في القراءات  
العشر)، و(المبسوط)، و(السبعة) لابن مجاهد، و(النشر)، وغير ذلك من مصادر  
القراءات.

### الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾

قوله تعالى: ﴿بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ [الأنعام: ٥٢]، قرأ ابن عامر لفظ ﴿بِالْغَدَاةِ﴾ :  
"بالغدوة" هنا، وفي سورة "الكهف" بضم الغين وسكون الدال وواو مفتوحة،  
وقرأ باقي القراء بالألف وفتح الغين، وجه من قرأ ﴿بِالْغَدَاةِ﴾ ، وهم كل القراء  
عدا ابن عامر أن لفظ "غداة" نكرة ودخلت عليها الألف واللام لهذا السبب،  
ويكون المعنى: ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة، أي: غداة كل يوم.  
ويقول مكي: والتزم القراء - والمراد غير ابن عامر - بقراءة غداة؛ لأنها نكرة  
يحسن فيها دخول الألف واللام، وقبل توجيه قراءة ابن عامر نذكر ما اعترض به  
على هذه القراءة، قال الأزهري في (التهذيب) في قوله تعالى: ﴿بِالْغَدَاةِ  
وَالْعَشِيِّ﴾ ، وهي قراءة جميع القراء إلا ما روي عن ابن عامر فإنه قرأ "بالغدوة"

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

وهي شاذة، قال الزجاج: وقرئت "بالغدوة والعشي"، و﴿بِالْغَدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾، أجود في قول جميع العلماء؛ لأن غدوة معرفة لا تدخلها الألف واللام.

وقال الفراء في سورة "الكهف": قرأ أبو عبد الرحمن السلمي "بالغدوة والعشي"، ولا أعلم أحداً قرأ بها غيره، ثم يقول: سمعت أبا الجراح يقول: ما رأيت كغدوة قط، يعني برداً أصابه، يريد كغداة يوم، ألا ترى أن العرب لا تضيفها، فكذلك لا تدخلها الألف واللام؛ إنما يقولون: آتيتك غداة الخميس، ولا يقولون: غدوة الخميس، فهذا دليل على أنها معرفة.

قال أبو عبيد: كان عبد الله بن عامر وأهل الشام أو كثير منهم يقرءونها "بالغدوة" مرسومة على واو، وكذلك يروى عن أبي عبد الرحمن السلمي، وأما القراء فعلى غير هذا قرءوا جميعاً ﴿بِالْغَدْوَةِ﴾، قال: وكذلك هي عندنا، ثم يقول: وإنما نرى ابن عامر والسلمي قرأ تلك القراءة اتباعاً للخط، والذي نقول: ليس في إثباتهم الواو في الكتاب دليل على القراءة بها؛ لأنهم قد كتبوا الصلاة والزكاة ولفظهما على تركها، وكذلك الغداة على هذا وجدنا ألفاظ العرب.

هذه هي بعض الأقوال الواردة حول قراءة ابن عامر. وكما ترى منهم من حكم عليها بالشذوذ، ومنهم من جعلها أقل جودة من قراءة ﴿بِالْغَدْوَةِ﴾، ومنهم من قال: إنه قرأها كذلك اتباعاً للخط إلى غير ذلك.

ومنشأ ذلك هو احتكامهم إلى قاعدة نحوية مؤداها: أن لفظ "غدوة" معرفة، فلا تنون ولا تدخل عليها الألف واللام، قال صاحب (اللسان): قال النحويون عن "غدوة": إنها لا تنون، ولا يدخل فيها الألف واللام؛ لأنها معرفة مثل: سحر، يقول: سير على فرسك غدوة، فما نُونٌ فهو نكرة، وما لم ينون فهو معرفة.

مما سبق يتضح لنا أن الطاعنين اعتمدوا في طعنهم على هذه القاعدة التي سبق ذكرها من خلال كلام صاحب (لسان العرب)، وهل أحاط صاحب اللسان بكل



أقوال العرب؟ بالطبع لا؛ لأنه من المتفق عليه أنه لم يجمع أحد اللغة جمعاً استقرائياً فهذا ليس في الوسع، وإذا كان الأمر كذلك فلا يصح للأزهري أن يحكم عليها بالشذوذ؛ لأن معناه أنها ليست بقرآن فضلاً عن إخراجها من شروط تواتر القراءة التي وضعها العلماء، وهي صحة السند، وموافقة وجه من وجوه العربية، وموافقة رسم المصحف.

ومن ناحية أخرى فأرباب اللغة ذكروا أن بعض العرب نكر "غدوة"، فيجوز أن تقول: أتيتك غدوة وبكرة، مثل: ضحوة، قال المهدي: حكى سيويه والخليل أن بعضهم ينكر فيقول "غدوة" بالتنوين؛ وبذلك قرأ ابن عامر كأنه جعلها نكرة فأدخل عليها الألف واللام، وقال أبو علي الفارسي: وجه دخول الألف واللام عليها أنه يجوز، وإن كانت معرفة أن تنكر، كما حكى أبو زيد: "لقيته فينة" غير مصروفة، والفينة بعد الفينة، أي: الحين بعد الحين، فألحق لام التعريف ما استعمل معرفة، ثم بيّن وجه ذلك بأنه يقدر فيه التنكير والشيوع، كما يقدر فيه ذلك إذا ثني، وهذا هو الذي يوافق سياق الآية؛ لأنها تمدحهم بمدائمة العبادة مطلقاً، والذين قالوا: إن العرب لا تدخل الألف واللام عليها محجوجون بذلك، ويقول الشاعر:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً ❖ شديداً بأخناه الخلافة كاهله  
ومعنى أخناه جمع: حن، وهو الجانب والجهة، فأدخل الألف واللام على  
يزيد، وهو معرفة لما جاور الوليد، والعرب تدخل الألف واللام على المعرفة إذا  
جاورتها فيه الألف واللام ليزدوج الكلام، فكذلك هنا أدخل الألف واللام في  
"الغدوة" لما جاور "العشي".

أما قول أبي عبيد: إنهم قرءوا بذلك اتباعاً للخط في المصحف، فيقال له: إن رواية ابن عامر والسلمي وافقت رسم المصحف فكانت الموافقة اتفاقاً لا اعتماداً، وفرق بين أن تكون الموافقة اتفاقاً وبين أن تكون اعتماداً، وهل هذه القراءة لم تكن موجودة حتى وُجد رسم المصحف؟ الجواب: لا، لأنها قرآن قرئ به بين يدي النبي ﷺ وفي عهد أبي بكر، وعهد عمر، حتى عهد عثمان، وأما قول الفراء: "لا أعلم أحداً قرأ بها غيره"، فهو نفي لعلمه هو، وإلا فقد قرأ بها الكثير من الصحابة، ومن أثرهم أبي الدرداء، والمغيرة بن شهاب المخزومي، ومن التابعين: مالك بن دينار، وأبو رجاء العطاردي، والشاميون.

ويقول أبو حيان في توجيه قراءة ابن عامر: وحكى سيبويه والخليل أن بعضهم نكروها فيقول: "رأيت غدوةً" بالتونين، وعلى هذه اللغة قرأ ابن عامر، ثم استشهدا بقول أبي زيد السابق، ثم يقول: ولما خفيت هذه اللغة على أبي عبيد أساء الظن بمن قرأ هذه القراءة، وجهل منه بهذه اللغة التي حكاها سيبويه والخليل، وقرأ بها ابن عامر والسلمي ومالك بن دينار، وغيرهم، وكيف يظن بهم أنهم قرءوها اتباعاً لخط المصحف والقراءة سنة متبعة، وكيف يظن بهم اللحن وابن عامر وُجد قبل اللحن، بل وقرأ على نصر بن عاصم أحد الأعلام في النحو، وهذا من أبي عبيد جسارة على القراءة، عفا الله عنه.

وعلى ذلك فهذا الطعن لا يُلتفت إليه؛ لأنه بني على زعم أن العرب لا تدخل الألف واللام على "غدوة"، وقد سبق بيان خطأ ذلك، فالعرب تدخل الألف واللام على المعرفة إما من باب المجاورة أو جعل المعرف في منزلة المنكر، ولذلك فلا مجال للطعن لثبوتها عربياً، والمثبت مقدم على النافي، ومن حفظ حجة على من يحفظ، وكفى بورودها في القراءات المتواترة حجة.

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ أُمَّتَهُ﴾

القراءات الواردة في الآية: ﴿فَيُهْدِيهِمْ أُمَّتَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]:

اختلف القراء في إثبات الهاء في الوصل في قوله تعالى: ﴿أُمَّتَهُ﴾، فقرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف العاشر بحذف الهاء وصلًا، والباقون بإثباتها في الحالين، وكسرهما مع القصر هشام، ومع وصلها بياء ابن ذكوان، والباقون بإسكانها وصلًا، وكلهم وقف بإثباتها وإسكانها على مقتضى الوصل؛ فيقرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر ويعقوب في حالة الوصل هكذا: "فبهدهم اقتده قل لا أسألكم عليه أجرًا"، أما يعقوب فلا يقرأ بالإمالة، وفي حالة الوقف يقرءون: ﴿فَيُهْدِيهِمْ أُمَّتَهُ﴾، أما هشام ففي حالة الوصل يقرؤها هكذا: ﴿فَيُهْدِيهِمْ أُمَّتَهُ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ﴾، أما ابن ذكوان فيقرؤها هكذا: ﴿فَيُهْدِيهِمْ أُمَّتَهُ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ﴾، فهو يشبع الهاء أما هشام فيقرؤها بالقصر، أما باقي القراء فإنهم يسكنون الهاء وصلًا ووقفًا، فيقرءون هكذا في الوصل: ﴿فَيُهْدِيهِمْ أُمَّتَهُ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾، وفي حالة الوقف: ﴿فَيُهْدِيهِمْ أُمَّتَهُ﴾.

ونلاحظ أن هشامًا قرأ بإثبات الهاء مكسورة مكسورة، وأشبع الكسرة ابن ذكوان. وجه من قرأ بغير هاء في الوصل أنها هاء سكت جيء بها في الوصل خاصة؛ لبيان حركة الدال، فلا وجه لإثباتها في الوصل؛ لأن الدال متحركة فيه، وهاء السكت في هذا شبيهة بألف الوصل التي جيء بها للابتداء، ولا حظ لها في الوصل.

ووجه من قرأ بالهاء في الوصل فهو على نية الوقف، أو من باب إجراء الوصل مجرى الوقف لا على نية الإدراج اتباعاً لثباتها في الخط، ويجوز أن تكون الهاء كناية عن المصدر فيصح إثباتها في الوصل، وتسكن كما أسكنت في: ﴿يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران: ٧٥]، و﴿وَنُصِّلِهِ﴾ [النساء: ١١٥] على قراءة من أسكنها. وذكر مكي عن ابن الأنباري أن من العرب من يُثبِت هاء السكت في الوصل والوقف.

وقبل ذكر توجيه قراءة ابن عامر نذكر موقف بعض العلماء الذين وقفوا منها موقفاً سلبياً؛ فيقول ابن مجاهد: وقرأ ابن عامر ﴿فِيهِدَنَّهُمْ أَقْتَدَهُ قُل﴾ بكسر الدال ويشم الهاء الكسر من غير بلوغ ياء، وهذا غلط منه؛ لأن هذه الهاء هاء وقف لا تُعرب في حال من الأحوال، وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها.

وقال ابن خالويه عنها: فأما من كسر هذه الهاء في الوصل فقد وهم، ويقول الزجاج: وهذه الهاء التي في ﴿أَقْتَدَهُ﴾ إنما ثبتت في الوقف تبيين بها كسرة الدال، فإن وصلت قلت: "أَقْتَدِ قُلْ لَأَسْأَلُكُمْ" أي: من غير هاء، ويقول أبو جعفر النحاس: في قراءة ابن عامر وهذا لحن؛ لأن الهاء لبيان الحركة في الوقف، وليست بهاء إضمار ولا بعدها واو ولا ياء، ثم يقول: ومن اجتنب اللحن واتبع السواد قرأ ﴿فِيهِدَنَّهُمْ أَقْتَدَهُ﴾ فوقف ولم يصل؛ لأنه إن وصل بالهاء لحن، وإن حذفها خالف السواد.

ويقول في كتاب آخر على هذه القراءة: وهذا عند جميع النحويين لحن إلا ما حكى عن أحمد بن يحيى أنه يجوز أن تشبه هذه الهاء بهاء الإضمار، وهذه الأقوال التي سبق ذكرها حول قراءة ابن عامر فيها جرأة، وتناول فمَنهم من حكم عليها بالغلط والوهم، ومنهم من حكم عليها باللحن، ومنهم من لا يرى وجودها أصلاً في الوصل، ومنشأ كلام ابن مجاهد والنحاس هو

احتكامهم إلى هذه القاعدة النحوية لا يجوز إثبات هاء السكت في الوصل ، وإنما يجوز ذلك في الوقف فقط ، وهذه الهاء وردت ثابتاً في المصاحف في سبع كلمات في تسعة مواضع : ﴿يَتَسَنَّهُ﴾ من قوله تعالى : ﴿فَأَنْظِرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ، ﴿أَقْتَدِهْ﴾ في قوله تعالى : ﴿فِيهِدْنَاهُمْ أَقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] ، ﴿كُنْبِيَّةٌ﴾ في موضعي سورة الحاقة : ﴿أَقْرَأْ وَكُنْبِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٩] ، ﴿فَيَقُولُ يَلْبِئْتِي لِمَ أُوْتِ كُنْبِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٥] ، ﴿حِسَابِيَّةٌ﴾ في موضعين هما : ﴿أَنْ مَلَأْتِ حِسَابِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٠] ، ﴿وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٦] ، ﴿مَالِيَّةٌ﴾ في قوله تعالى : ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٨] ، ﴿سُلْطَنِيَّةٌ﴾ في قوله تعالى : ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٩] ، ﴿مَاهِيَّةٌ﴾ في قوله تعالى : ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ﴾ [القارعة: ١٠] .

هذه الألفاظ اتفق القراء على إثبات هاء السكت وقفاً في جميع المواقف فيها لثبوتها في الرسم ، واختلفوا في إثباتها وحذفها وصلماً ، وبعد هذا نبحت هل الهاء في قراءة ابن عامر هاء سكت ؟

يقول الأزهري عنها : جعلها اسماً ، ولم يجعلها هاء سكت ؛ لأنها لو كانت عنده هاء سكت ما جرّها ، والمعنى : فبهدهم اقتد اقتداءً ، وهو مذهب حسن في اللغة . ويقول أبو علي الفارسي في سياق توجيه قراءة ابن عامر : والدفاع عنها في وجه ابن مجاهد الذي حكم عليها بالغلط ، وقراءة ابن عامر بكسر الدال وإشمام الهاء الكسرة من غير بلوغ ياء ليس بغلط ، ووجهها أن تجعل الهاء كناية عن المصدر لا التي تلحق للوقف ، وحسن إضماره لذكر الفعل الدال عليه .

وإلى هذا الرأي ذهب الإمام أبو زرعة المعروف بابن زنجلة وأبو حيان ، إذّا هذه الهاء ليست هاء سكت حتى يجري عليها القاعدة السابقة ، بل ولا يجوز

لابن مجاهد تغليطها، بل قوله هو الغلط؛ لأنه بناه على أنها هاء السكت التي لا تحرك بحال من الأحوال في حين أنها هاء الضمير، أما الذين قالوا بأنها لحن فقولهم مردود عليهم، ويكفي أن هذه القراءة ثبتت عن رسول الله ﷺ والقراءة سنة متبعة.

(الطعن في قراءة ابن عامر (٢))

عناصر الدرس

- العنصر الأول : الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ لِيُرُدُّوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ﴾
- العنصر الثاني : الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾
- العنصر الثالث : الموضع السابع: قول الله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾
- العنصر الرابع : الموضع الثامن: قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ نَكُنُوا أَيْمَانُهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَيْتَهُونَ ﴾
- العنصر الخامس : باقي مواضع الطعن





الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيُرُدُّوهُمْ وَلِيَلْبَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾

هذه الآية فيها قراءتان؛ القراءة الأولى قرأ بها جميع القراء عدا ابن عامر، كما قرأها الآن برواية حفص عن عاصم، فالقراء جميعاً عدا ابن عامر يقرءون بفتح الزاي من ﴿زَيْنٌ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، ونصب اللام من ﴿قَتَلَ﴾، وكسر الدال من ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾، ويقرءون بالرفع في ﴿شُرَكَاءَهُمْ﴾، أما ابن عامر فيقرؤها هكذا: "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ليردوهم وليلبسوا عليهم دينهم"، فنجد ابن عامر -رحمه الله- قرأ بضم الزاي، ورفع اللام من "قتل"، ونصب الدال من "أولادهم"، وقرأ ﴿شُرَكَاءَهُمْ﴾ بالخفض، هذه هي القراءات الواردة من طريق صحيح في هذه الآية.

ووجه قراءة الجمهور أن الفعل "زَيْنٌ" مبني للفاعل، ونصب اللام في "قتل" على أنه مفعول به، والجر في "أولاد" على الإضافة إلى المصدر، و"شركاء" للرفع على أنه فاعل، ويكون المعنى: زين لكثير من المشركين شركائهم قتل أولادهم تقرباً لآلهم، أو خوفاً من العار والفقر، فالمشركون هم الذين قتلوا أولادهم والشركاء زينوا لهم ذلك القتل، وهذه القراءة محل اتفاق ولا خلاف فيها.

أما قراءة ابن عامر فقد اعترض عليها بعض العلماء؛ يقول الأزهري: أما قراءة ابن عامر فهي متروكة؛ لأنها لا تجوز إلا على التقديم والتأخير، والمعنى على قراءته: زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم وأنشد الفراء في مثله:

فزجتها متمسكاً ❖ زج القلوص أبي مزادة

وهذا عند الفصحاء رديء جداً، ولا يجوز عندي القراءة بها.

ويقول مكّي: وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف لاتساعهم فيها، وهو في المفعول به في الشعر بعيد، فإجازته في القرآن أبعد.

قال الفراء: وفي بعض مصاحف أهل الشام "شركائهم" بالياء، فإن تكن مثبتة عن الأولين؛ فينبغي أن يقرأ "زَيْن"، وتكون الشركاء هم الأولاد؛ لأنهم منهم في النسب والميراث، فإن كانوا يقرءون "زَيْن" فليست أعرف جهتها إلا أن يكونوا آخذين بلغة قوم يقولون: "أتيتها عشايا".

ويقول الطبري بعد ذكره لقراءة ابن عامر: وسماها قراءة بعض أهل الشام، ففرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الاسم، وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح. وقد روي عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيد قراءة من قرأ بما ذكرت من قراءة أهل الشام، ورأيت رواية الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه، والقراءة التي لا أستجيز غيرها: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ بفتح الزاي من "زَيْن"، ونصب القتل بوقوع زين عليه، وخفض "أولادهم" بإضافة القتل إليهم، ورفع "شركاء" بفعلهم؛ لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتل أولادهم، ثم يقول: وإنما قلت لا أستجيز القراءة بغيرها لإجماع الحجة من القراء عليها، وأن تأويل أهل التأويل بذلك ورد، ففي ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة.

وقال الزمخشري: وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورة، وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً، كما سمج ورد:

..... ❖ زج القلوص أبي مزادة

فكيف به في الكلام المنشور، فكيف به في القرآن المعجز يحسن نظمه وجزالته، الذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف "شركائهم" مكتوباً بالياء.

وقال ابن عطية: وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف الفعل يقصد المصدر الذي هو القتل إلى الفاعل، وهو الشركاء، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يميزون الفصل بالظرف في مثل هذا إلا الشعر.

وقال أبو عبيد: وكان عبد الله بن عامر وأهل الشام يقرءونها "زُين" بضم الزاي، "قتلُ" بالرفع، "أولادهم" بالنصب، "شركائهم" بالخفض، ثم يقول: ولا أحب هذه القراءة لما فيها من الاستكراه، والقراءة عندنا هي الأولى لصحتها في العربية مع إجماع أهل الحرمين والمصرين بالعراق عليها.

ويقول أبو علي الفارسي على قراءة ابن عامر: ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، والمفعول به مفعول المصدر، وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى.

ومن نظر في هذه الأقوال يجد جرأة وجسارة على قراءة متواترة، فوصفت بأشنع الصفات، فقال الأزهري عنها: متروكة، وقال مكّي وابن عطية: إنها ضعيفة، وليت الأمر وقف عند ذلك، فذهب الفراء إلى أسوأ من ذلك، وقال: لا أعرف جهتها، وجاء الطبري من بعده، وقال عنها: إن ذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح، بل لا يميزها في القراءة، وأبو علي الفارسي شاركه في وصف القبح لها، ثم جاء الزمخشري وجعلها شيئاً سمجاً مردوداً لا يُقبل وغير محبوبة عند أبي عبيد إلى غير ذلك.

وقد ردّ المفسرون والقراء على هذه الأقوال، فمما قاله المفسرون: ما قاله أبو حيان -رحمه الله تعالى-، يقول في قراءة ابن عامر: فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمنعول، وهي مسألة مختلف في جوازها؛ فجمهور البصريين يمنعونها، وبعض النحويين أجازوها، وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى عربي صريح محض هو ابن عامر؛ أخذاً لها عن الصحابة، ولوجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات، ثم يقول: ولا التفات إلى قول ابن عطية، ولا إلى قول الزمخشري، ثم ينشد في رده عليه بقوله:

وأعجب لعجمي ضعيف في النحو ❖ يرّد على عربي صريح محض  
قراءته متواترة، والموجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء  
ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً  
وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم. والحق أن  
هذا الرد البليغ يصلح لأن يُردّ به على كل من سار على نهج الزمخشري،  
كالطبري وأبو علي الفارسي وغيرهما.

أما القراء فقد ردّوا ودافعوا عن هذه القراءة، ومما ذكر في ذلك ما قاله ابن الجزري  
-رحمه الله تعالى- راداً ومدافعاً عن هذه القراءة، قال: واختلفوا في

﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ﴾

شُرَكَاءُؤُهُمْ ❖؛ فقرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء من "زين"، ورفع لام  
"قتل"، ونصب دال "أولاد"، وخفض همزة "شركائهم" بإضافة "قتل" إليه، وهو  
فاعل في المعنى، وقد فصل بين المضاف وهو "قتل" وبين "شركائهم"، وهو  
المضاف إليه بالمنعول وهو "أولادهم". وجمهور نحاة البصريين على أن هذا لا  
يجوز إلا في ضرورة الشعر، تكلم في هذه القراءة بسبب ذلك حتى قال  
الزمخشري: والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف "شركائهم"

مكتوباً بالياء ، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء ؛ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة.

قلت : والحق في غير ما قاله الزمخشري ، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي ، وهل يحلّ لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل ، بل الصواب جواز مثل هذا الفصل ، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمنعول في الفصيح الشائع الذائع اختياراً ، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر ، ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر ، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما ، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب ؛ فكلامه حجة ، وقوله دليل ؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به ، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن ، وروى وسمع ، ورأى إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتباعه . وأنا رأيتها فيه كذلك مع أن قارئها لم يكن خاملاً ، ولا غير متبع ، ولا في طرف من الأطراف ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب ، فقد كان في مثل دمشق التي هي إذ ذاك دار الخلافة وفيها الملك ، والمأتي إليها من أقطار الأرض في زمن خليفة وهو أعدل الخلفاء وأفضلهم بعد الصحابة الإمام عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أحد المجتهدين المتبعين المقتدى بهم من الخلفاء الراشدين .

وهذا الإمام القارئ - أعني : ابن عامر - مقلد في هذا الزمن الصالح قضاء دمشق ومشيختها ، وإمامة جامعها الأعظم الجامع الأموي ، أحد عجائب الدنيا ، والوفود به من أقطار الأرض لمحل الخلافة ، ودار الإمارة ، هذا ودار الخلافة في الحقيقة حينئذ بعض هذا الجامع ليس بينهما سوى باب يخرج منه الخليفة ، ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقة أربعمائة عريف يقرئون عنه بالقراءة ، ولم يبلغنا عن أحد من السلف رضي الله عنهم على اختلاف مذاهبهم ، وتباين لغتهم ، وشدة

ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته، ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف، ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة القرآنية وأعمالها لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة، وأول من أعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة، وركب هذا المحذور ابن جرير الطبري بعد الثلاثمائة، وقد عُدَّ ذلك من سقطات ابن جرير، حتى قال السخاوي: قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير عن ابن عامر، والله در إمام النحاة أبي عبد الله بن مالك - رحمه الله - حيث قال في كفايته الشافية:

وحجتي قراءة ابن عامر ❖ فكم لها من عاضد وناصر  
وهذا الفصل الذي ورد في هذه القراءة فهو منقول من كلام العرب من فصيح كلامهم، جيد من جهة المعنى أيضاً، أما وروده في كلام العرب فقد ورد في أشعارهم كثيراً، أنشأ ٢٠٠٤٠ أنشد من ذلك سيويه والأخفش وأبو عبيدة وثعلب وغيرهم ما لا يُنكر.

ثم قال ابن الجزري - رحمه الله - : وقد صح من كلام رسول الله ﷺ : ((فهل أنتم تاركو لي صاحبي)) ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله مع ما فيه من الضمير المنوي، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أولى بالجواز. وأما قوته من جهة المعنى فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه؛ أحدها: كون الفاصل فضلة، فإنه لذلك صح لعدم الاعتداد به. الثاني: أنه غير أجنبي معنى، لأنه معمول للمضاف هو والمصدر. الثالث: أن الفاصل مقدر التأخير؛ لأن المضاف إليه مقدر التقديم؛ لأنه فاعل في المعنى، حتى أن العرب لو لم تستعمل مثل هذا الفصل لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فيحكم بجوازه مطلقاً، وإذا كانوا

قد فصلوا بين المضافين بالجملة في قول بعض العرب: "هو غلام إن شاء الله أخيك"، فالفصل بالمفرد أسهل.

وهكذا فإن هذه القراءة ثابتة بالتواتر، ويقال لكل من طعن فيها: إن القراءة سنة متبعة، ولا يُشترط أن يكون الوجه التي توافقه القراءة هي الأقوى، بل اتفق القراء، واتفق العلماء على أن تكون القراءة موافقة لأحد احتمالات اللغة العربية.

### الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾

هذا الموضع ورد في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ [الأعراف: ١١١]، وفي سورة "الشعراء" أيضاً في قول الله ﷻ: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَبْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ [الشعراء: ٣٦].

وهذه الكلمة ﴿أَرْجِهْ﴾ فيها ست قراءات، قرأ ابن كثير وهشام بالهمز وضم الهاء مع الصلة: "أرجئه وأخاه"، وقرأ أبو عمر ويعقوب بالهمز والضم من غير صلة: "قالوا أرجئه وأخاه"، وقرأ ابن ذكوان بالهمز وكسر الهاء من غير صلة: "أرجئه وأخاه"، وقرأ عاصم وحمزة بالسكون في الهاء من غير همز: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾، وقرأ ورش والكسائي وخلف وابن جمار من غير همز، وبالكسر مع الصلة: "قالوا أرجه وأخاه"، وقرأ قالون وابن وردان من غير همز والكسر مع القصر: "قالوا أرجه وأخاه"، هذه هي القراءات الواردة في لفظ ﴿أَرْجِهْ﴾. وهي عبارة عن ثلاث قراءات مع الهمز وثلاث مع غير الهمز.

**توجيه القراءات الواردة في الآية:** قراءة جمهور القراء عدا ابن ذكوان، القراءة بالهمز في ﴿أَرْجِهْ﴾ أي: جعلها مهموزة "أرجئه" لغة تميم، ويقول مكّي:

والهمز في هذا الفعل وتركه لغتان، والهاء أصلها أن توصل بواو، فمن أثبت الواو؛ فإنه أتى على الأصل واعتدَّ بالهاء حاجزاً لحنائها حذف الواو استخفافاً واكتفى بالضمة الدالة عليها، ومن وصل الهاء بياء؛ أبدل من ضمة الهاء كسرة للكسرة التي قبلها فانقلبت الواو ياء، ومن حذف الياء فعلى وجه العلة في حذف الواو، ومن أسكن الهاء فعلى نية الوقف عليها.

وفي رواية ابن ذكوان "أرجئه" بالهمز وكسر الهاء اعترض على هذه القراءة، فقال عنها ابن مجاهد: وهم، والوهم غالباً ما ينسب إلى القارئ؛ لأنه ناقل للقراءة، وقال عنها الحوفي: إنها ليست بجيدة، وقال الفارسي عنها: غلط، ومعنى ذلك أنها لا تصح لغوياً عنده، ونقل ذلك الوصف ابن خالويه دون نسبة إلى شخص معين، وقال عنها أبو البقاء: إنها ضعيفة، وذهب أبو شامة إلى أبعد من ذلك، فقال: إنها مستبعدة، وسبب ذلك قول النحاة: ولا يجوز كسر الهاء وقبلها همزة ساكنة، وما جاء على غير ذلك غلط ومردود. وهل يليق بقراءة قرآنية صحيحة مثل هذه المزايم؟ الحق أن ذلك خروج على الجادة؛ لأنهم تعاملوا معها كأنها بيت من الشعر، أو عبارة من النثر، بل لا نكون مبالغين إذا قلنا: إنهم يقفون عند بعض أبيات الشعر الخارجة عن قواعدهم موقفاً فيه تقدير، فيقولون عنه: يحفظ ولا يقاس عليه، بل إذا وردت عبارة عن سيبويه اعتبروها ميزاناً توزن به القواعد، وهو كلام بشر، كيف بهم مع كلام رب البشر الذي ورد صحيحاً ومتواتراً، وله وجهه العربي الصريح الفصيح كقراءة ابن ذكوان.

وهذه القراءة لها وجوه في العربية: من ذلك ما قاله ابن خالويه -رحمه الله تعالى-، يقول في بيان وجهها: وله وجه في العربية، وذلك أن الهمزة لما سكنت للأمر والهاء بعدها ساكنة على لغة من يسكن الهاء؛ كسرهما لالتقاء الساكنين. ونقول أيضاً لمن حكموا القاعدة النحوية السابقة كالفارسي وغيره: ألا تعلقون



أحد مذهبي سيبويه في قلب همزة "خطايا"، آخر الإعلال باجتماع ثلاثة أمثال الهمزة، وألفان؛ فلا يُسمع منكم حينئذ منع الشبه، ولا منع تعدية الحكم؛ لأنه قائل بهما وتغليب المصيب غلط، وبهذا يتبين لنا صحة هذه القراءة، وكيف لا تكون صحيحة وهي مروية عن النبي ﷺ.

**الموضع السابع: قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾**

في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٩] قرأ هذا اللفظ بياء الغيبة ابن عامر وحمزة وحفص، وقرأ الباقون بتاء الخطاب، وفيها أيضاً فتح السين لابن عامر وعاصم وحمزة وأبي جعفر، وقرأ الباقون بكسر السين. وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ قرأ ابن عامر بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها، ومحل الشاهد هو قراءة ابن عامر في قوله تعالى: "أنهم لا يعجزون"، ووجه قراءة كسر الهمزة أنها على الاستئناف جملة ابتدائية انقطعت عما قبلها، ويكون الكلام تاماً عند قوله تعالى: ﴿سَبَقُوا﴾ ثم استأنف إنهم لا يعجزون في الدنيا، فالله يظفرك بهم. وقبل أن نذكر توجيه قراءة ابن عامر نذكر بعض الاعتراضات الواردة عليها؛ فقد نقل أبو جعفر النحاس موقف أبي عبيدة وأبي حاتم فقال: واستبعد أبو حاتم وأبو عبيدة هذه القراءة.

قال الطبري: والصواب من القراءة في ذلك قراءة من قرأ ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ بالتاء، ويكسر الهمزة من ﴿إِنَّهُمْ﴾. ويتضح مما سبق أن قراءة ابن عامر مستبعدة عند أبي حاتم وأبي عبيدة، أما عند الطبري فهو غير صواب؛ لأن الصواب عنده من

قرأ بالتاء في "تحسين"، وكسر الهمزة في ﴿إِنَّهُمْ﴾ ، ومعلوم أن ابن عامر يقرأ بالياء في ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ وبالفتح في همزة "أنهم". أما وجه الاستبعاد عند من استبعدوها أن هذه الجملة "أنهم لا يعجزون" تعليل للنهي، وإنما تجوز على أن يكون المعنى: ولا تحسبن الذين كفروا أنهم لا يعجزون، ولكن النحاس لم يرتضِ تقدير أبي عبيد، فقال: الذي ذكره أبو عبيد لا يجوز عند النحويين البصريين، لا يجوز حسبت زيدا أنه خارج إلا بكسر إن، وسبب ذلك أنه في موضع الابتداء، كما تقول حسبت زيدا أبوه خارج ولو فتحت؛ لصار المعنى حسبت زيدا خروجه، وهذا محال، وفيه أيضاً من البعد أنه لا وجه لما قاله يصح به معنى إلا على جعل "لا" زائدة، ولا وجه لتوجيه حرف في كتاب الله إلى الزيادة بغير حجة يجب التسليم بها، ثم يقول: والقراءة جيدة على أن يكون المعنى لأنهم لا يعجزون.

ويرد أبو حيان على استبعاد أبي عبيد وأبي حاتم بقوله: ولا استبعاد فيها لأنها تعليل للنهي، وعلى ذلك يمكن أن يقال: إن استبعادهما مستبعد. أما موقف الطبري فهو غير صواب؛ لأنه حكم نفسه في القراءة واتبع هواه، وكأنه يتعامل مع القراءات على أنها من اجتهاد القراء، وليست سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، ولا هي منقولة بسند صحيح إلى النبي ﷺ بل جعل نفسه أعلم بالقراءات من ابن عامر الذي قرأ على صحابة رسول الله ﷺ وتواترت عند أهل الشام في وقت كانت الشام موطن الخلافة وواجهة العلماء.

ومن بعض التوجيهات إضافة لما ذكرناه: ما ذكره الأزهرى يقول: ومن فتح "أنهم" فالمعنى: ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا لأنهم لا يعجزون، فالملاحظ أنه جعلها على تقدير اللام، وهذا ما أكده مكى في (مشكل إعراب القرآن) بقوله: من فتح "أنهم" جعل الكلام متعلقاً بما قبله تقديره: سبقوا لأنهم، ومثل ذلك

التقدير عند المهدي وغيره، وهذا شائع عند العرب، وكما يقول مكي: فأُن في موضع نصب لحذف اللام، أو في موضع خفض على إعمال اللام؛ لكثرة حذفها مع إن، وهو مروى عن الخليل والكسائي، وهذا ما أكده أبو السعود والألوسي، وبهذا يثبت لنا صحة هذه القراءة ولا يكون للطاعنين فيها مجال.

**الموضع الثامن: قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَثُرُوا أَيَّمَنَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴾**

قوله تعالى: ﴿ **أَيْمَةَ الْكُفْرِ** ﴾ [التوبة: ١٢]، لفظ ﴿ **أَيْمَةَ** ﴾ اجتمع فيه همزتان في كلمة الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ورويس بتسهيل الثانية بلا إدخال "فقاتلوا أئمة"، وقرأ أبو جعفر بالتسهيل مع الإدخال: "فقاتلوا أئمة"، وقرأ هشام بالتحقيق مع الإدخال وعدمه: "فقاتلوا أئمة"، وبقراً: "فقاتلوا أئمة"، وقرأ الباقون بالتحقيق، وهناك أيضاً وجه آخر لأهل سما وهو إبدالها ياء.

وقوله تعالى: ﴿ **لَا أَيْمَانَ لَهُمْ** ﴾ قرأ ابن عامر بكسر الهمزة أيما، وقرأ الباقون بفتحها؛ فيقرأ ابن عامر هكذا: "إنهم لا إيمان لهم"، وقرأ الباقون: ﴿ **أَيْمَانَ** ﴾، وتوجيه قراءة الجمهور بفتح الهمزة على أنها جمع: يمين، أي: لا عهد لهم إذا أقسموا وحلفوا؛ لأنهم لا يدينون دين الحق، ويقوي هذا المعنى أن ما قبلها فيه معنى اليمين، قال تعالى: ﴿ **وَإِنْ كَثُرُوا أَيَّمَنَهُمْ** ﴾.

ويقول أبو زرعة: وحجتهم قوله تعالى: ﴿ **اتَّخَذُوا أَيَّمَنَهُمْ جُنَّةً** ﴾ [المجادلة: ١٦]، وذلك لأن القرآن وصفهم بأنهم لا عهد لهم، ولا ميثاقاً، ولا حلفاً، فقد وصفهم بنكث العهد.

ويقول أبو علي الفارسي: حُجَّة من قال ﴿لَا أَيْمَنَ﴾ بالفتح قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾ [التوبة: ٤] والمعاهدة يقع فيها أيمان، ويقوي ذلك أن المتقدم ذكره إنما هو أيمان نكثوها، ومما يؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿فَقَنَلُوا بِآيْمَةِ الْكُفْرِ﴾ ومعلوم أنهم لا أيمان لهم.

أما قراءة ابن عامر فقد وقف الطبري من هذه القراءة قال: واختلفوا القراء في قراءة قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ وذكر قراءة الفتح ووجهها، ثم قال: وذكر عن الحسن البصري أنه كان يقرأ ذلك ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ كان يقرأها بكسر الألف: "إنهم لا إيمان لهم"، ثم قال: والصواب من القراءات في ذلك الذي لا أستجيز القراءة بغيره، قراءة من قرأ بفتح الألف دون كسرها؛ لإجماع الحجة من القراء على القراءة به، ورفض خلافه، وإجماع أهل التأويل على ما ذكرت من أن تأويلهم لا عهد لهم.

ويلاحظ أن الإمام الطبري حكم على قراءة ابن عامر بأنها غير صواب، ولا يجوز القراءة بها عنده، والناظر في موقف الطبري يجد أنه غير صواب في موقفه من قراءة ابن عامر، وليس لديه ما يدعوه إلى هذا الموقف السيء؛ فالقراءة لم تخالف لغة العرب ولم تخالف قاعدة نحوية وضعها النحاة، واحتكموا إليها، والمعنى على هذه القراءة واضح وجميل. وقد قال ابن الجزري -رحمه الله تعالى- موجهاً قراءة ابن عامر: قرأ ابن عامر بكسر الهمزة على أنه مصدر، وقرأ الباكون بفتحها على أنه جمع.

وهكذا يتبين لنا أن هذه القراءة موافقة للغة العربية، وثابتة عن رسول الله ﷺ فلا وجه للاعتراض عليها.

هذا مما اعترض به على قراءات قرأ بها الإمام ابن عامر -رحمه الله تعالى- والرد عليها.

## بأقي مواضع الطعن

هناك بعض المواضع الأخرى ، وهي :

**الموضع التاسع :** في سورة "إبراهيم" في قول الله تعالى : ﴿ فَاجْعَلْ أَفْتِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٢٣٧] ، قرأها هشام : " فاجعل أفتدة من الناس " بإشباع الياء وهي لغة صحيحة ، لكن اعترض فيها على هشام وأنكرها بعض العلماء .

**والموضع العاشر :** قوله تعالى في سورة "الإسراء" : ﴿ إِنَّ قَلْبَهُمْ كَانَ خِطْأًا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء: ٣١] من القراءات الواردة فيها قراءة ابن ذكوان وأبو جعفر " خطأ كبيراً " اعترض على هذه القراءة أيضاً من عدد من العلماء .

**الموضع الحادي عشر :** في سورة "الكهف" : ﴿ لَنَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٣٨] قرأ ابن عامر وأبو جعفر ورويس : ﴿ لَنَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ بإثبات الألف وصلًا ، وقد اعترض على هذه القراءة أيضاً .

**الموضع الثاني عشر :** في سورة "سبأ" في قول الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةٌ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَاتِهِمْ ﴾ [سبأ: ١٤] قرأ ابن ذكوان بإسكان الهمزة كما نطقنا بها ، واعترض على هذه القراءة .

والمواضع الأربعة التي لم نفصل القول فيها هي قراءات صحيحة ثابتة عن رسول الله ﷺ لا يجوز لأحد أن يطعن فيها ؛ لأنها وردت عن طريق الوحي .



(الاعتراضات الواردة على قراءات الإمام حمزة (١))

عناصر الدرس

- العنصر الأول : الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾
- العنصر الثاني : الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾





### الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يُخَافَ إِلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾

قرأ حمزة وأبو جعفر ويعقوب: "إلا أن يُخَافا"، وكل قارئ على حسب أصله في مقدار المدّ، قرءوا كذلك بضم الياء على ما لم يسم فاعله، وقرأ باقي القراء: ﴿إِلَّا أَنْ يُخَافَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] بفتح الياء على البناء للفاعل، وجه قراءة من قرأ بالبناء للفاعل أنه حمل على ظاهر الخطاب يُراد به الزوجان إذا خاف كل واحد منهما ألا يقيم حدود الله؛ حلّ الافتداء، فهما الفاعلان، والخوف بمعنى الظن أو العلم، وتقدير المعنى على هذا إلا أن يظننا أو يعلمنا ألا يقيما حدود الله.

أما قراءة حمزة وأبو جعفر ويعقوب بضم الياء في "يُخَافا"، والحجة أنه بنى الفعل للمفعول والضمير في "يُخَافا" مرفوع لم يسم فاعله يرجع إلى الزوجين، والفاعل محذوف وهو الولاية والحكام، والتقدير: إلا أن يخافا الولاية الزوجين ألا يقيما حدود الله، فحذف الفاعل الذي هو الولاية للدلالة عليه، وقام ضمير الزوجين مقام الفاعل والخوف بمعنى اليقين، وقيل بمعنى الظن.

### الاعتراضات الواردة على هذه القراءة:

قال الفراء: وفي قراءة عبد الله: "إلا أن تخافوا"، فقرأها حمزة على هذا المعنى: "إلا أن يُخَافا" ولا يعجبني ذلك.

قال النحاس: وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع وحمزة: "إلا أن يُخَافا" بضم الياء، وهو اختيار أبي عبيد، قال: لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فجعل الخير لغيرهما، ولم يقل: فإن خافا، وفي هذا حجة لمن جعل الخلع إلى السلطان، قال أبو جعفر: أنا أنكر هذا الاختيار على أبي عبيد، وما علمت في اختياره شيئاً أبعد من هذا الحرف؛ لأنه

لا يوجب الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى ما اختاره. فأما الإعراب فإنه يحتاج له بأن عبد الله بن مسعود قرأ: "إلا أن تخافوا ألا يقيما" فهذا في العربية؛ إذا رُدَّ إلى ما لم يُسمَّ فاعله قيل: "إلا أن يُخافا ألا يقيم حدود الله"، وأما في اللفظ فإن كان على لفظ "يُخافا"؛ وجب أن يقال: "فإن خيف"، وإن كان على لفظ "فإن خفتم" وجب أن يقال: "إلا أن تخافوا"، وأما المعنى فإنه يبعد أن يقال: لا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخاف غيركم، ولم يقل تعالى: فلا جناح عليكم أن تأخذوا له منه فدية، فيكون الخلع إلى السلطان.

وقد صح عن عمر وعثمان وابن عمر أنهم أجازوا الخلع بغير السلطان، وقبل تفصيل القول في هذه الأقوال نبين:

**أولاً:** أن حمزة - رحمه الله - لم ينفرد بهذه القراءة وحده، فقد ذكرنا أنه قرأ بها أبو جعفر ويعقوب.

**ثانياً:** هذه القراءة ذُكرت في كتب القراءات المعتمدة لدى العلماء جميعاً.

**ثالثاً:** القراءة سنة متبعة ينقلها الخلف عن السلف على حال هيئتها دون اجتهاد فيها، ودون مراعاة للأفصح أو الفصيح، بل بالأثبت أثراً؛ فالمقام هنا للرواية وليس للدراية فيه مجال، فمتى صحت الرواية قُدِّمت على الدراية، كما أن القواعد العربية قامت على استقراء ناقص، ولذلك هناك فرق بين منهج النحاة ومنهج القراء. والاعتراضات الواردة على هذه القراءة من قبل الفراء والنحاس، ونبدأ بالرد على النحاس.

**الرد على قضية الإعراب:** جاء في القرطبي: وقرأ حمزة: "إلا أن يُخَافاً" بضم الياء على ما لم يسم فاعله، والفاعل محذوف وهو الولاية والحكام، واختاره أبو عبيد لقوله **وَعَلَىٰ**: ﴿فَإِنْ خَفْتُمْ﴾، قال: فجعل الخوف لغير الزوجين ولو أرادهما لقال: "فإن خافاً"، وهي هنا حجة لمن جعل الخلع للسلطان، وأضاف صاحب (البحر): ﴿أَلَا يُقِيمَا﴾ في موضع بدل من الضمير إلا أن يخافاً عدم إقامة الزوجين حدود الله هو بدل اشتمال كما يقال: الزيدان أعجبا في حسنهما، أي: إلا أن يخافا الولاية عدم إقامة الزوجين حدود الله، فيجوز الافتداء، ويُفهم من كلام النحاس أن قراءة حمزة "يُخَافاً" للمثنى، والمراد الجمع، فإن خفتم وهو غير مطابق له، ويرد على ذلك أن أقل الجمع اثنان، وقد ورد في القرآن الكريم قبل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَأُوْدُوسُ لَمَّا قَالَ لِلْحِثِّيِّ بِرَبِّكَ إِذْ يَخَافُ﴾ [الأنبياء: ٧٨] إلى أن قال تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

ونلاحظ أيضاً أمراً عجيباً في كلام النحاس؛ لأن المخالفة في الإعراب أن تُخالف قاعدة نحوية معروفة، وهو هنا لم يذكر آية قاعدة، فكيف يقيم حكماً في عدم مخالفة لقاعدة نحوية وهي غير مذكورة في الآية، وأيضاً هو نظرها بقراءة عبد الله بن مسعود وهي قراءة غير متواترة، فأقام حكماً افتراضياً على قراءة لم تلق من القبول والاشتهار ما نالته قراءة حمزة المتواترة ومن وافقه، فنقول ما لقراءة حمزة وقراءة ابن مسعود فالجهة إذاً منفكة.

**الرد على قضية اللفظ:** وأما قوله: إن جاء على لفظ "يُخَافاً"؛ وجب أن يقال: فإن خيف، وإن كان على لفظ ﴿فَإِنْ خَفْتُمْ﴾؛ وجب أن يقال: إلا أن تخافوا، نقول: هذا لا يلزم لأنه هنا من باب الالتفات، وهو كثير في القرآن الكريم، وهو من الأساليب المتفق عليها عند العرب، وهو مستحسن.

جاء في (البحر): ويلزم من فتح الياء أيضاً على كلام النحاس أن يقرأ: "فإن خافاً"، ونقول أيضاً: لا مانع من خروج بعض الألفاظ عن القاعدة، وكم من وجود أفعال خرجت عن القياس.

**الرد على قضية المعنى:** حيث يفهم من كلامه أن يكون الخلع للسلطان، مع أن سيدنا عمر وعثمان أجازا الخلع بغير سلطان، ولا خير في نسبة ذلك؛ لأن الولاية والحكام هم الأصل في رفع التظالم بين الناس وهم الآمرون بالأخذ والإيتاء، وأن لهم السلطة فنسب إليهم لأنهم أهل الحل والعقد، ويقال أيضاً: كما أن الطلاق بعد ذلك يجوز بغير سلطان فكذلك الخلع، وعلى هذا فلا إشكال في الآية.

الرد على الفراء: حيث قال: وفي قراءة عبد الله "إلا أن تخافوا"، فقرأها حمزة على هذا المعنى "إلا أن يُخافاً"، ولا يعجبني ذلك، وأما ما قال حمزة فإنه إن أراد اعتبار قراءة عبد الله فلم يصبه؛ لأن الخوف إنما وقع على "أن" وحدها؛ إذ قال: ألا يخافوا إلا، وحمزة قد أوقع الخوف على الزوجين وعلى "أن"، يريد أنه على قراءة حمزة: "يُخافاً ألا يقيماً" ببناء الفعل للمفعول، فيكون الفعل قد عمل في نائب الفاعل، وفي "أن" وفي معمولها، وكأن الفعل قد عمل في أكثر من معمول واحد الرفع، وهذا غير مألوف إلا على وجه التبعية، والنحويون يصححون هذا الوجه بأن يكون ﴿أَلَا يُقِيمًا﴾ بدل اشتغال من نائب الفاعل.

ألا ترى أن اسمهما في الخوف مرفوع بما لم يسم فاعله، فلو أراد: ألا يخافاً على هذا، أو يخافاً بذا أو من ذا، فيكون على غير اعتبار قول عبد الله كان جائزاً كما نقول للرجل: تخاف لأنك خبيث، أو بأنك، أو على أنك. خلاصة ما قال: أن

قراءة حمزة إذا كان اعتبر قراءة ابن مسعود؛ فالخوف فيها وقع على أن الفعل والمصدر ﴿الْأَيُّمًا﴾ فقط، وأما على قراءة حمزة فالفعل فيها عمل على أكثر من معمول نائب فاعل، والمصدر أن والفعل، وهذا غير مألوف إلا على التبعية. ردّ أبي حيان على الفراء قال: وأما تخطئة الفراء فليست صحيحة؛ لأن قراءة عبد الله: "إلا أن تخافوا" دلالة على ذلك أي: الولاة، ولأن التقدير إلا أن يخافوا هما ألا يقيما، والخوف في قراءة حمزة واقع على أن؛ لأنها في موضع رفع على البدل من ضميرهما، وهو بدل اشتمال.

وقد وجه أبو علي الفارسي - رحمه الله - هذه القراءة فقال: قال أبو عبيدة: "إلا أن يخافا" معناها: يوقنا، فإن خفتم أيقنتم، وإن ظنا أيقنا، وقال بعض البغداديين: يخافا مثل: يُظن، قال: وهما بمعنى واحد، قال أبو علي: خاف فعل يتعدى إلى مفعول واحد وذلك المفعول يكون أن وصلتها، ويكون غيرها مثل قوله تعالى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، وتعديته إلى أن كقوله: ﴿تَخَافُونَ أَنْ يَنْخَطِفَكُمْ النَّاسُ﴾ [الأنفال: ٢٦]، فإن عديته إلى مفعول ثانٍ ضعفت العين، أو اجتلبت حرف جر كقولك: خوفت الناس ضعيفهم قلوبهم، وبحرف الجر مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، فيخوف حذف معه مفعول يقتضيه تقديره يخوف المؤمنين أوليائه، فحذف المفعول والجار فوصل الفعل إلى المفعول الثاني، ألا ترى أنه لا يخوف أوليائه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا خِفتَ عَلَيْهِ فَكَلِمَةٍ فِي الْيَمِّ﴾ [القصص: ٢٧] أي: خفت عليه الهلاك، فإذا كان تعدى الفعل على ما وصفنا فقراءة حمزة "يخافا" مستقيم. فأما "أن" في قوله تعالى: ﴿الْأَيُّمًا﴾ فإن الفعل يتعدى إليه بالجار كقولهم: "لو خافك الله عليه حرمه"، وموضع "أن" في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا﴾ جر

بالجار المقدر على قول الخليل والكسائي، هو موضع نصب على قول غيرهما؛ لأنه لما حذف الجار وصل إلى المفعول الثاني مثل: أستغفر الله ذنباً، وأمرتك الخير، فقوله مستقيم كما رأيت.

وأما ما قاله الفراء في قراءة حمزة "يخافا"، لا بأن يخافا، من أنه اعتبر قراءة عبد الله: "إلا أن تخافوا"؛ فلم يصبه لأن الخوف في قراءة عبد الله وقع على "أن"، وفي قراءة حمزة وقع على الرجل والمرأة، فإن بلغه ذلك في رواية فذاك، وإلا فإن من كانت قراءته على وجه صحيح لم يجوز أن ينسب إليه الخطأ.

تعليق صاحب (الدر المصون) على قول أبي علي السابق: هذا الذي خطأ به أبو علي الفراء ليس بشيء، لأن معنى قراءة عبد الله: "إلا أن تخافوهما - أي: الأولياء الزوجين - ألا يقيما"، فالخوف واقع عليهما أيضاً بأحد الطريقتين المتقدمين، إما على كونها بدلاً من ضمير الزوجين كما تقدم تقريره، وإما على حذف حرف الجار وهو "على". وقد خرج ابن عطية هذه القراءة على أن "خاف" يتعدى إلى مفعولين كاستغفر، يعني: إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر، وجعل الألف هي المفعول الأول قامت مقام الفاعل، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر مقدر، أي: من عدم إقامتهما حدود الله، فموضع "أن" خفض بالجار المقدر عند سيبويه والكسائي.

وقال أبو حيان رداً على كلام ابن عطية: إن "خاف" لا يتعدى إلى مفعولين، ولم يعده النحويون حين عدوا ما يتعدى إلى مفعولين، ولأن المنصوب الثاني بعده في قولك: "خفت زيدا ضربه عمراً" إنما هو بدل لا مفعول به، فليس هو كالثاني في استغفرت الله ذنباً، وبأن نسبه كون أن في محل جر عند سيبويه ليس بصحيح بل مذهبه فيها أنها في محل نصب، وتبعه الفراء، ومذهب الخليل أنها في محل جر

وتبعه الكسائي، ومعنى الكلام السابق: أن أبا حيان يرجح البدلية، ولا يسلم بأن الفعل يتعدى إلى مفعولين، ومضمون الخلاف بين مذهبي الخليل وسيبويه أن "أن" في محل نصب بنزع الخافض من باب الحذف والإيصال، أي: حذف حرف الجر وإيصال الفعل بنفسه عن سيبويه، وتبعه الفراء، وأنها في محل جر عند الخليل وتبعه الكسائي.

توجيه القراءة كما في (الدر المصون) قال: وقد قال العلماء في توجيهها أقوالاً؛ أحسنها: أن يكون ﴿الْأَيُّمًا﴾ بدلاً من الضمير في "يخافا"؛ لأنه يحل محله تقديره: إلا أن يخاف عدم إقامتهم حدود الله، وهذا من باب الاشتمال، كقولك: الزيدان أعجبا في علمهما، وكان الأصل: إلا أن يخاف الولاة الزوجين ألا يقيما حدود الله، فحذف الفاعل الذي هو الولاة للدلالة عليه، وقام ضمير الزوجين مقام الفاعل، وبقيت "أن" وما بعدها في محل رفع بدلاً، وهذا الوجه هو الذي رجحه أبو حيان ولم يذكر غيره أبو شامة - رحمه الله تعالى -، وكذلك اكتفى به الإمام الألويسي في تفسيره، وهو كونه بدلاً.

### الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾

نظراً لأن من الاعتراضات على قراءة حمزة هنا والأرحام مخالفتها للمعنى فسوف نذكر معناها، قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١١] ورد في النداء الذي افتتحت به سورة "النساء" في الحث على تقوى الله تعالى الذي خلق جنس الإنسان من نفس واحدة هي آدم، وخلق منها زوجها حواء، ثم جعل منها نسلاً ذكوراً وإناثاً، ولما كان جانب الإناث مستضعفاً جاء قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ من باب التحذير في استغلال حقوق هذا الجانب المستضعف؛ لأن

الوقوع في هذا المسلك يهوي بصاحبه على النار، لذلك كان هذا الأمر بالتقوى بأن يجعل بينه وبين النار وقاية، وذلك بعدم المعصية في هذا الجانب. وقال بعض العلماء: المراد المعنى اتقوا الله الذي تساءلون به حقوقكم كقول أحدكم أسألك بالله أن تفعل كذا، واتقوا الأرحام أن تقطعوها لأنها أهل أن توصل.

### القراءات الواردة في هذه الآية:

قرأ الكوفيون ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ ، وقرأ باقي القراء: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام"، وأما الكلمة الثانية وهي في كلمة الأرحام قرأها جميع القراء بالنصب إلا حمزة فإنه قرأها بالخفض، فقال: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً"، مع ملاحظة ما له من أوجه في السكت على أن وغير ذلك، وتوجيه قراءة الجمهور ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالنصب للعلماء فيها عدة أوجه:

**الأول:** ذهب أبو علي الفارسي وعلي بن عيسى إلى أنه عطف على موضع الجار والمجرور به كقول الشاعر:

..... ❖ فلسنا بالجبال ولا الحديد

وموضع الجار والمجرور هنا النصب كما تقول: مررت بزيد وعمراً، فعطف عمراً على موضع الجار والمجرور لأن محله النصب.

**الثاني:** وهو قول أكثر المفسرين، عطف ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ على لفظ الجلالة في قوله ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ فهو مشارك في الفعل، والمعنى عليه: واتقوا الله والأرحام، أي: صلوها ولا تقطعوها، أو على تقدير مضاف، واتقوا قطع الأرحام، ومما ينبغي التنبيه عليه اختلاف معنى التقوى في كل منهما، فتقوى الله تكون بالتزام طاعته



واجتناب معاصيه، وفي جانب الأرحام بأن توصل ولا تقطع، وهذا يدخل في تقوى الله تعالى فهو من باب عطف الخاص على العام، وهذا ما أكده أبو حيان.

**الثالث:** قال الواحدي - رحمه الله - : ويجوز أن يكون منصوباً على الإغراء، أي: والزموا الأرحام فاحفظوها وصلوها، تقول: الصلاة والخشوع، أي: الزم الصلاة وراعي الخشوع. أما القراءة الثانية لحمزة بالجر "والأرحام"، وقد تكلم النحويون في ذلك فمنهم من رد هذه القراءة اعتداداً بالقواعد التي وضعوها واحتكموا إليها، ومنهم من اعتدَّ بهذه القراءة وأثبت لها توجيهات صحيحة، كما سنرى بحول الله تعالى. وأول من طعن في هذه القراءة سيبويه حيث قال: ولا يقال مررت به وزيد، ولكن يعاد الجار وقراءة حمزة "والأرحام" ليست بتلك القوية.

وقد سبق أن ذكرنا عند ذكرنا عن الكتب التي تحدثت عن القراءات من المفسرين، سبق أن ذكرنا قول ابن عطية: وأما سيبويه فهي عنده قبيحة لا تجوز إلا في الشعر، وجاء المبرد وشنع بهذه القراءة حيث قال: لو صليت خلف إمام يقرأ "والأرحام" بالخفض لأخذت نعلي ومضيت، وقال أيضاً: وقرأ حمزة ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالخفض: "والأرحام" وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر قال:

فاليوم قد بت تهجرنا وتشتمنا ❖ فاذهب فما بك والأيام من عجب  
وقال ابن عطية: ويرد هذه القراءة عندي من المعنى وجهان، وقد سبق أن ذكرناهما أيضاً:

**أحدهما:** أن ذكر الأرحام فيما يتساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يُتساءل بها، وهذا تفرق في معنى

الكلام وغض عن فصاحته ؛ لأن الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة.

**الثاني:** أن في ذكرها على ذلك تقرير للتساؤل بها والقيام بحقها، والحديث الصحيح يرد ذلك: ((من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت))، وقال الأخفش: قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ منصوبة أي: اتقوا الأرحام، وقال بعضهم: "والأرحام" بالجر، والأول أحسن لأنك لا تجر الظاهر المجرور على المضمرة المجرور، وقال الفراء: هو كقولهم بالله والرحم، وفيه قبح؛ لأن العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض، وقد كنى عنه، وقال الزمخشري: والجر على عطف الظاهر على المضمرة ليس بسديد، وعلق ذلك بقوله: لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: مررت به وبزيد، وهذا غلامه وزيد شديدي الاتصال فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، ووجب تكرير العامل كقولك: مررت به وبزيد، وهذا غلامه وغلام زيد، ثم قال: وقد تحمل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار، ونظيرها:

..... ❖ .... فما بك والأيام من عجب

وقريب من هذا ما ذكره مكي في (الكشف): قراءة حمزة بالخفض على العطف على الهاء في به قبيح عند البصريين قليل في الاستعمال، بعيد في القياس؛ لأن المضمرة في "به" عوض عن التنوين، ولأن المضمرة المخفوض لا ينفصل عن الحرف، ولا يقع بعد حرف العطف، ولأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان يحسن في أحدهما ما يحسن في الآخر، ويقبح فيه ما يقبح في الآخر، فكما لا يجوز

"واتقوا الله الذي تساءلون بالأرحام" فكذلك لا يحسن "تساءلون به والأرحام"، فإن أعدت الخافض حسن، ويصبح عندهم من باب مررت به ويزيدا.

وقال أبو علي الفارسي: وأما من جر الأرحام فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن. وقال الزجاج: القراءة الجيدة نصب "الأرحام"، فأما الجر في الأرحام فخطأ عظيم في العربية لا يجوز إلا في شعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين العظيم؛ لأن النبي ﷺ قال: ((لا تحلفوا بأبائكم)) فكيف يتساءلون بالله وبالرحم.

هذه هي بعض الأقوال التي ذكرها بعض العلماء حول قراءة الإمام حمزة في هذه الآية، وهي تحمل في طياتها رداً لهذه القراءة، وتخطئة لها، بل وبالغ بعضهم في تحريم القراءة بها لا لشيء إلا لأنها خالفت القاعدة التي وضعها أهل النحو، وهذه القاعدة لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور إلا بعد إعادة الخافض وفق التفصيل الذي سبق أن ذكرناه.

كما ذكر ابن عطية - رحمه الله تعالى - أن ذلك لا يجوز من الناحية الشرعية الفقهية؛ لأنها تجيز الحلف بغير الله حسب قولهم، ويردّ على ما سبق بأن هذه القراءة لم ينفرد بها حمزة وحده، بل قرأها من هم أكبر وأعظم من النحويين كابن مسعود، وابن عباس، والنخعي، والحسن البصري، ومجاهد، وغيرهم. وهؤلاء منهم أكابر الصحابة: عبد الله بن مسعود، وابن عباس، وكذلك رءوس الإسناد في القراءة وهم أرباب اللغة والفصاحة، وسمعوه من أفصح العرب والعجم، وولدوا في وقت لم يظهر فيه اللحن، كذلك منهم كبار التابعين الذين سمعوه من الصحابة ﷺ أجمعين.

وجملة القول فيها أنها قراءة متواترة عن الرسول ﷺ قرأ بها سلف الأمة واتصلت بأكابر الصحابة فلا مجال لردّها، والإمام حمزة أحد القراء السبعة المشهود لهم بالاتباع في الرواية.

قال الإمام فخر الدين الرازي: اعلم أن هذه الوجوه ليست وجوهاً قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة، ولم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله ﷺ، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة والقياس يتضاءل أمام السماع، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت.

وقد ورد مثل ذلك في القرآن الكريم مما أجمع عليه القراء دون أن يعترض عليه أحد بالطعن أو الدفع من ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْهَرَامِ فَقَالَ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فقد عطف "المسجد الحرام" على الهاء المجرورة محلاً بالباء من غير إعادة الخافض؛ لأنه لو أعيد لقليل: وبالمسجد، ولم يعترض أحد على هذه القراءة، ومثل ذلك في القرآن الكريم كثير.

وقد ورد ذلك في أشعار العرب، ومما ورد من ذلك قول الشاعر:

وقد رام أفاق السماء فلم يجد ❖ له مصعداً فيها ولا الأرض مقعداً  
الشاهد: عطف الأرض على الضمير المجرور من فيها من غير إعادة الخافض،  
كما ورد ذلك في كلامهم أيضاً حكاية قطرب: ما فيها غيره وفرسه، فهذه قولة  
بعض العرب، وقد جرت فرسه بالعطف على الهاء المجرورة بإضافة غير إليها من  
غير إعادة الخافض، وهو المضاف، أي: وغير فرسه، وبهذا قد ذهب الكوفيون

ويونس بن الحبيب والأخفش إلى جواز العطف على الضمير المجرور نظماً ونثراً، ووافقهم في ذلك ابن مالك؛ حيث قال في ألفيته في باب عطف النسق:

وعود خافض لدى عطف على ❖ ضمير خفض لازماً قد جعلاً  
وليس عندي لازماً إذ قد أتى ❖ في النثر والنظم الصحيح مثبناً  
وقال الإمام الشاطبي:

وكوفيهم تساءلون مخففا ❖ وحمزة والأرحام بالخفض جملاً  
أشار الإمام الشاطبي إلى استحسانه هذا الوجه ووصفه بالجمال، وهو إمام النحو، قبل أن يكون قارئاً، وهذا هو الصحيح الذي لا ينبغي العدول عنه، ونجعل هذه الآية أساساً لتعديل هذه القاعدة بدلاً من أن نحكم القاعدة في كلام الله تعالى؛ بناء على علل صناعية تُقبل وتُرد؛ لأنها من صنع البشر، وأما ما تعللوا به من امتناع نحو: مررت بك وزيد، كما سبق فمردود عليه بجواز أن تقول: رأيتك وزيداً، ولا يجوز رأيت زيداً، وك، فكأن القياس أن رأيتك وزيداً لا يجوز.

ويقول أبو حيان متابعاً رده: والالتفات لما نقل عن الزمخشري عن التفريق بين المضمرة والمجرورة وأنه أشد اتصالاً من المضمرة المنصوب، مما ترتب عليه المنع من الأول دون الثاني، وذلك لأن كلاهما في محل المفعول، وأما العلة الثانية بأن المضمرة المخفوض كـبعض الكلمة، ولا يعطف على بعض الكلمة فهي علة ضعيفة؛ لأن المضمرة كلمة مستقلة بذاتها كالاسم الظاهر، فهل يصح أن يقال: إن زيداً كـبعض الكلمة، وأما العلة الثالثة القائمة على المساواة بين المضمرة المخفوض والتنوين وأنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض كما لا يجوز العطف على التنوين فهي علة ضعيفة؛ لأن التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الاسم لفظاً لا خطأً.

وأيضاً لأن التنوين لا يجتمع مع الإضافة بخلاف الضمير، والتنوين لا يجتمع مع "أل"، والضمير يجتمع معها، فأين المساواة؟ يتضح مما سبق أن عطف الظاهر على المضمّر المجرور دون إعادة الخافض أو حرف الجر شائع في لغة العرب وكذلك جاء منه في القرآن الكريم وفي الشعر، وفي النثر، كما سبق بيانه، واللغة استعمالات، واستعملها العرب وسمع منهم ذلك؛ فالسمع يعضده، والقياس يقويه، ولا التفات لمن طعن فيها وأنكرها أو استبعدها؛ لأننا - كما قال الإمام أبو حيان - لسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة ولا الكوفة، وقال أيضاً: فإن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط.

وأما الرد على ابن عطية ومن وافقه: فالذي اعتمد عليه الزجاج وابن عطية في أن هذه القراءة الأرحام بالخفض خطأ عظيم في الدين، ولا معنى لها؛ لأنها تقرر التساؤل بالأرحام والقسم بحرمتها، والحديث الصحيح يردّ ذلك وينهى عنه جواباً على هذا الادعاء نقول: إن مثل هذا الكلام مردود عن أئمة الدين؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراءات ثبتت عن النبي ﷺ، فمن ردّ فقد ردّ على النبي ﷺ واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذوف ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو، فإن العربية تتلقى من النبي ﷺ ولا يشك أحد في فصاحته. وأما ما ذكر في الحديث فقد قال الألويسي - رحمه الله - : إن المنهي عنه ما كان مع اعتقاد وجوب البر، وأما الحلف على سبيل التأكيد مثلاً مما لا بأس به، ففي الخبر: ((أفلح وأبيه إن صدق)).

وقال الإمام الرازي: العادة جرت في العرب بأن أحدهم قد يستعطف غيره بالرحم فيقول: أسألك بالله وبالرحم، وربما أفرد ذلك فقال: أسألك بالرحم، وكان يكتب المشركون إلى الرسول ﷺ: "نناشدك الله والرحم إلا تبعث إلينا

فلاًناً" ، فالمراد هنا حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهلية وحكاية هذا الفعل منهم في الماضي لا في وروده عنهم في المستقبل. وبهذا يثبت لنا صحة هذه القراءة ، ويُردّ بها على الطاعنين.





(الاعتراضات الواردة على قراءات الإمام حمزة (٢))

عناصر الدرس

- العنصر الأول : الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾
- العنصر الثاني : الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيَّ﴾
- العنصر الثالث : الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾
- العنصر الرابع : الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئِ﴾



الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِّنْ وَلِيَّتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا﴾

قرأ حمزة - رحمه الله - بكسر الواو "من ولايتهم"، وقرأ باقي القراء بفتحها: ﴿مِّنْ وَلِيَّتِهِمْ﴾ [الأنفال: ٧٢].

قال أبو عبيد في توجيه قراءة الفتح: الولاية بالفتح النصر والنسب، والعرب تقول: نحن لكم على بني فلان ولاية، أي: أنصار، وبالكسر مصدر وليت الشيء ولاية، وهي الإمارة من ولاية السلطان، وفي (البحر المحيط) هما لغتان. وقد ورد على قراءة الإمام حمزة اعتراضات سببها من ناحية المعنى؛ لأن "فعالة" إنما تجيء فيما كان صنعة أو معنى، وذهب ابن مالك إلى أن "فعلى" القاصر إن دلّ على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة.

منشأ الاعتراض أن القراءة جاءت مخالفة في معناها لما وضعوه من أوزان صرفية لها معنى محدد، قال الأخفش: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ وَلِيَّتِهِمْ﴾ وهو في الولاء، وأما في السلطان فالولاية، ولا أعلم كسر الواو في الأخرى إلا لغة.

وجاء في (الحجة) لأبي علي الفارسي: قال أبو علي: الولاية هنا من الدين، فالفتح أجود. قال أبو الحسن: وهي قراءة الناس، أي: بالفتح، إلا أن الأعمش كسر الواو وهي لغة، وليست بذلك، وحكى محمد بن يزيد عن الأصمعي أن الأخفش لحن في كسره لذلك، وليس قوله هذا بشيء؛ لأنه إذا كانت لغة فيما حكاه أبو الحسن فليس بلحن.

## الرد على ذلك :

**أولاً:** القراءة متواترة ولا يحل إنكارها بأية من الأحوال ، كما قال الإمام أبو حيان والسمين الحلبي في ردّه على الأصمعي في تخطئة هذه القراءة بقوله : وهو المخطئ لتواترها.

**ثانياً:** إن هذه القراءة لم ينفرد بها حمزة وحده ، بل قرأ بها غيره من علماء القراءات قبله مثل : يحيى بن وثاب والأعمش ، وهؤلاء لا شك أنهم تلقوها عن من فوقهم ، وتناقلوها ، وتلقاها حمزة عنهم ؛ فحمزة ليس ببدعة في هذه القراءة كما أن هذه القراءة قرأ بها الكسائي مع حمزة في موضع "الكهف" في قوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ [الكهف: ٤٤] ، والكسائي أيضاً معلوم من هو في القراءات عامة ، واللغة خاصة ، وأستاذه حمزة الزيات. وإذا كان الأعمش قد قرأ بهذه القراءة وهو من القراء الشواذ فلا يعني شذوذ هذه القراءة ؛ لأن أحد القراء الشواذ يمكن أن يوافق في قراءته غيره من أصحاب القراءات المتواترة.

**ثالثاً:** قال الإمام الصفاقسي : والكسر عربي جيد مسموع ، فلا وجه لإنكار الأصمعي. وبعد البحث في كتب اللغة والتوجيه ينبغي ألا يترك جانب التفسير في هذا المجال إيماناً بأن المعنى يساعد على توجيه القراءة ، وخصوصاً أن توجيه تبع لعلم التفسير ، فعسى أن نجد ما يشفي العلة ، وبالنظر في معظم كتب التفسير نجد أنها فسرت معنى الولاية بالميراث ؛ حيث كانوا يتوارثون بالهجرة ، وهذا الرأي هو المروي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- والحسن ومجاهد وتبعه كثير من المفسرين.

ومال الإمام الألويسي إلى هذا الرأي ، وردَّ على الأصمعي وقال : زعم الأصمعي أنه خطأ - أي : كسر الولاية - وهو المخطئ فقد تواترت القراءة بذلك. وجاء في اللغة : الولاية مصدرًا بالفتح والكسر ، وهما لغتان فيه بمعنى واحد هو القرب الحسي والمعنوي ، وذهب الرازي إلى غير ما ذهب إليه الإمام ابن عباس وتبعه بعد ذلك جمهور المفسرين ، وقال : إن لفظ الولاية غير مشعر بمعنى الميراث ، ولا يفيد الإرث ؛ بل الولاية تفيد القرب ، فيمكن حمله على غير الإرث ، وهو كون بعضهم معظمًا للبعض مهتمًا بشأنه ، مخصوصًا بمعاونته ومناصرته. فهو وإن كان يذهب إلى معنى النصر إلا أنني أجد في ملمح كلامه وظلال معانيه ما يُشَمُّ منه أن الاهتمام بشئون المؤمنين يعتبر ولاية تشبه ولاية السلطان ، بجامع الإصلاح ومنع الفساد. وعلى كل فإن لم تكن مساوية لها في نفس الدرجة تمامًا فهي قريبة منها ، وذلك لأن مهمة السلطان أو الحاكم القيام على شئون الرعية ، والاهتمام بمصالحها ، ومنع الفساد ، والأمر هنا كذلك ، وفي الحديث : **(من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم)** ، ومثل ذلك يحتاج إلى تمرن وتدرب حتى لا يفسد من حيث يريد أن يصلح ، ولما كان الأمر كذلك شُبَّه بالصناعات ، ولذا جاء فيها الكسر كالإمارة ، ويؤيد ذلك ما نقله السمين ، وقد يجوز كسر الولاية ؛ لأن في تولي بعض القوم بعضًا جنسًا من الصناعة كالتقصارة والخياطة فهي مكسورة.

وقال الزمخشري : ووجه الكسر أن تولي بعضهم بعضًا شُبَّه بالعمل والصناعة كأنه بتولية صاحبه يزاوُل أمرًا وبياسر عملًا ، وقال الفراء في (معاني القرآن) : وكسر الواو في الولاية أعجب من فتحها.

بعد هذا العرض لهذه الآراء يتضح قوة وجه قراءة الكسر عند حمزة ، ولا وجه للاعتراض حقيقة على هذه القراءة المتواترة التي تضيف معنى جديدًا ينبغي الحرص عليه ، وعلى أهل اللغة أن يقعدوا على هذه القراءة في أوزانهم الصرفية بدلًا من تحطُّتها.

## الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾

في قوله تعالى: ﴿بِمُصْرِحِكُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢] قرأ حمزة بكسر الياء، وقرأ باقي القراء بفتحها، وجه قراءة من فتح الياء أنه اجتمع في الكلمة ياءان إحداهما ياء الجمع في "مصرخين"، بعد حذف النون للإضافة، والثانية ياء الإضافة، فأدغمت الياء الأولى في الثانية فالتقى ساكنان، فحرّكت الياء الثانية بالفتح، وذلك لأن الفتحة كانت حركتها في الأصل نحو: غلامي. وأما وجه قراءة الكسر لحمزة، فلأن الأصل في هذه القراءة إثبات ياء بعد الياء المشددة في "مصريحي"؛ فحذفت الياء الأخيرة الزائدة على المشددة تخفيفاً، واكتفي بالكسرة فصارت "مصريحي"، ومع سلامة وجه قراءة الإمام حمزة من الناحية اللغوية كما سبق في التوجيه فضلاً عن وثاقة قارئها، إلا أنها لم تسلم من اعتراضات المعترضين؛ حيث رموها بالقبح واللحن والرداءة والضعف والكراهة، كما سيتضح من خلال عرض الأقوال حول هذه القراءة.

## ولعل سائلاً يسأل في البداية: ما منشأ هذه الاعتراضات؟

منشأ الاعتراض هو مخالفة قراءة حمزة للقاعدة التي وضعها علماء اللغة، وهي: يجب فتح ياء المتكلم ولا تكسر.

**سبب الاعتراض:** أن حركة ياء الإضافة الفتح مطلقاً سكن ما قبلها أو تحرك، فخالفت القراءة القاعدة العربية.

بعد ذلك نذكر هذه الطعون مفصلة ومنسوبة إلى قائلها؛ قال الفراء: ولعلها من وهم القراء من طبقة يحيى، فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الياء

في ﴿بِمُصْرِحِي﴾ خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة عن ذلك، وقال الزجاج: قرئت ﴿بِمُصْرِحِي﴾ بفتح الياء، كذا قرأه الناس، وقرأ حمزة والأعمش: "بمصري" بكسر الياء، وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة، ولا وجه لها إلا على وجه ضعيف ذكره بعض النحويين.

وقال الأخفش: بلغنا أن الأعمش قال: "بمصري" فكسر، وهذا لحن لم نسمع به من أحد من العرب ولا أهل النحو.

وقال أبو عبيد: أما الخفض فإننا نراه غلطاً؛ لأنهم ظنوا أن الباء التي في قوله تعالى ﴿بِمُصْرِحِي﴾ تكسر كل ما بعدها، وقال الزمخشري: وقرئ ﴿بِمُصْرِحِي﴾ بكسر الياء وهي ضعيفة، واستشهدوا لها بيت مجهول:

قال لها هل لك يا تافي ❖ قالت له ما أنت بالمرضي  
وكأنه قدر ياء الإضافة ساكنة وقبلها ياء ساكنة، فحركها بالكسر لما عليه أصل التقاء الساكنين، ولكنه غير صحيح؛ لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة حيث قبلها ألف نحو: عصاي، فما بالها وقبلها ياء، فإن قلت: جرت الباء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن، فحركت بالكسر على الأصل، قلت: هذا قياس حسن، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات، وقال أبو جعفر النحاس بعد أن ذكر اعتراض النحويين قال: فقد صار هذا إجماع لا يجوز، وإن كان الفراء قد نقض هذا وأنشد:

قال لها هل لك يا تافي ❖ قالت له ما أنت بالمرضي  
ولا ينبغي أن يُحمل كتاب الله ﷻ على الشذوذ.

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

وقال أبو شامة بعد ذكره لأقوال المعترضين قلت: يستفاد من كلام أهل اللغة في هذا ضعف هذه القراءة وشذوذها، وقال في موضع آخر: وعلى ضعفها وشذوذها قد وجهها العلماء بوجهين.

وهكذا نجد جرأة على القراء الذين حملوا إلينا هذه القراءات المتواترة، ويُردُّ على المعترضين بما يأتي:

**الأول:** في توثيق القراءة وعدالة قارئها.

**الثاني:** في بيان توجيهها من ناحية اللغة، وذلك من خلال أقوال علمائها.

وقد رد الأعمش على الفراء مستنداً ببيت من الشعر سبق ذكره في كلام الزمخشري، ومعنى ذلك أن القضية كانت معاصرة ومثارة بين الأعمش والشيخ حمزة وبين الفراء، وهذا يؤكد الرأي، يقول: إن الطعن كان من باب الطعون الشخصية؛ لأنهم لا يرون أحقية الأعمش على الفراء، وكون الموضوع أخذ جولة بين الفراء والنحويين فهذا دليل على شيوعها وتوثيقها، ونحن لا نظن أبداً أن حمزة الذي هو في البيئة العربية الصافية، وهو في عصر الاحتجاج يخفى عليه أن الباء تجر.

كلمة "مصرخي" كما قال الفراء:

**أولاً:** إن هذه القراءة سبعية متواترة أوردتها كل كتب القراءات الأصيلة مثل: كتاب (السبعة) لابن مجاهد، و(علل القراءات) للأزهري، و(التذكرة) لابن غلبون، و(التيسير) لأبي عمرو الداني، و(التبصرة) لمكي بن أبي طالب، و(المنتهى) للخزاعي، و(المستنير) لابن سوار، وغير ذلك من كتب القراءات.



**ثانياً:** إن هذه القراءة قرأ بها الإمام حمزة الزيات المعروف بالأمانة والعدل، ويكفي أن الإمام مسلماً روى عنه في صحيحه.

**ثالثاً:** إن هذه القراءة قرأ بها طبقة من التابعين، وهم شيوخ حمزة، والتابعون أخذوها عن الصحابة رضي الله عنهم الذين أخذوها عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فكيف يوصف هؤلاء بالوهم في نقل القرآن الكريم، وقد سبق أن ذكرنا الأدلة على أن القراءات بمعنى القرآن الكريم، فهي جزء من القرآن الكريم، والوهم عيب يُردّ به الحديث إلى صاحبه، فكيف به في نقل قراءة القرآن الكريم.

**رابعاً:** أن الإمام حمزة لم يقرأ حرفاً من كتاب الله تعالى إلا بأثر، فكيف بتهمة الفراء بالاجتهاد والرأي في القراءة، كما سبق ذكر ذلك في كلامه، ولذلك يمكن القول بأن ما قاله الفراء كان من باب المنافسة والتحاسد؛ بل ولأن الأعمش كان في زمن الفراء.

**خامساً:** قراءة كل القراء ما عدا عاصماً وابن كثير بالكسر في ياء الإضافة في لفظ ﴿يَبْنِي﴾ [هود: ٤٢] في جميع المواضع التي وردت في القرآن الكريم، فيقرءونها مثلاً: "يا بني أقم الصلاة"، ومن هؤلاء القراء الإمام أبي عمرو والكسائي، وهما من هما في اللغة، وعلى هذا فالإمام حمزة ليس بدعاً في هذه القراءة في قوله: ﴿بِمُصْرِحَاتٍ﴾ لورود مثل ذلك عن جمهور القراء. وما قاله الزجاج كلام فيه جراءة على القرآن وأهله، وذلك لما يلي؛ لأنه قال: هذه القراءة رديئة ومردولة عند جميع النحويين، وهذه مغالطة لأنه أتى بصيغة الجمع، وهذا يعني الاستقصاء والحصر، وهو ما لم يفعله، وذلك لأن كثيراً من النحويين دافعوا عنها، وعلى رأسهم أبو عمرو بن العلاء، والكسائي، والقاسم بن معن وغيرهم.

قال حسين الجعفي: سألت أبا عمرو عن كسر الياء هو المراد في هذه القراءة، وقلت: إن أصحاب النحو يلحوننا فيها فقال: هي جائزة أيضاً، ولست تبالي إذا حركتها إلى أسفل أم فوق، وعنه من شاء فتحها ومن شاء كسرهما.

ومن النحاة الذين دافعوا عن هذه القراءة ابن الأنباري، وجعل رواية الكسر أرجح من رواية الفتح في ﴿بِمُصْرِحِي﴾ في هذا المقام الذي يحتاج التطابق الكامل بين حركة الياء من "مُصْرِحِي" وحركة الهمزة المجاورة لها في كلمة ﴿إِنِّي﴾ التي تليها مباشرة، فقال: إن كسر الياء أدلّ على المطابقة من فتحها؛ لأن ياء الإضافة فيها لغتان الفتح والإسكان، وأما الكسر فقد قال النحويون: إنه روي في القياس وليس كذلك؛ لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر، ولكنهم عدلوا عنه إلى الفتح طلباً للخفة، إلا أن الإمام حمزة عدل إلى الكسر وهو الأصل؛ ليكون مطابقاً لكسر همزة ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ مِنْ قَبْلُ﴾ [إبراهيم: ٢٢]؛ لأنه أراد الوصل دون الوقف، فلما أراد هذا المعنى كان كسر الياء أدلّ على هذا من فتحها.

وأما ما ذهب إليه الأخفش من أنها لحن لم تسمع به العرب، فكلام باطل، وذلك لأنها سمعت من العرب الخلص، وحكاها كثير من العلماء وأجازوها، وقالوا: إنها صواب من أمثال: قطرب، والفراء، والقاسم بن معن، وأبي عمرو بن العلاء. وعلى هذا فهي لغة معروفة وليست مجهولة الأصل؛ إنما هي لغة أصيلة مطردة عند قبيلة من أعرق القبائل العربية، وهي قبيلة بني يربوع.

قال إمام أهل الفن ابن الجزري - رحمه الله تعالى - : قرأ حمزة "بمصرخي" بكسر الياء وهي لغة بني يربوع، نصّ على ذلك قطرب، وأجازها هو والفراء وإمام اللغة والنحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء، وقال القاسم بن معن النحوي: هي

صواب، ولا عبرة بقول الزمخشري وغيره، فمن ضعفها أو لحنها فإنها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة، وقرأ بها أيضاً يحيى بن وثاب، وسليمان بن مهران، وجماعة من التابعين، وقياسها في النحو صحيح، وذلك أن الياء الأولى هي ياء الجمع جرت مجرى الصحيح؛ لأجل الإدغام، فدخلت ساكنة عليها ياء الإضافة، وحُرِّكت بالكسر على الأصل في اجتماع الساكنين. وهذه اللغة باقية ذائنة في أفواه أكثر الناس إلى اليوم يقولون: ما في فعل كذا، ويطلقونها في كل ياءات الإضافة المدغم فيها، فيقولون: ما عليّ، ولا أمرك إليّ، وبعضهم يبالغ في كسرتها حتى تصير ياء.

وعلى هذا فإن هذه القراءة قراءة صحيحة لا يجوز لأحد أن ينكرها؛ لأنها نزلت من عند الله وقرأ بها رسول الله ﷺ.

### الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ نَقْبًا﴾

هذه الآية فيها قراءتان، القراءة الأولى لحمزة "فما اسطاعوا" بإدغام التاء في الطاء وتشديد الطاء، القراءة الثانية هي قراءة باقي القراء ﴿فَمَا اسْطَعُوا﴾ الكهف: ٢٩٧ بحذف التاء، جاء في (شرح الهداية) في توجيه ذلك: الأصل في القراءتين جميعاً "استطاعوا"، فمن شدد الطاء فإنه أدغم التاء فيها، ومن خفف الطاء فإنه حذف التاء لما كانت من جنس الطاء؛ كراهية اجتماع المتماثلين.

وقد وردت على قراءة الإمام حمزة عدة اعتراضات، سببها: أنها تؤدي إلى اجتماع الساكنين وصلًا، ومنشأ الطعن أنها في زعمهم خالفت القاعدة الصرفية التي وضعوها، وهي أنه لا يجوز الجمع بين ساكنين إلا إذا كان الأول حرف مد

أو لين، فلما جاءت القراءة مخالفة للقاعدة قامت الدنيا ولم تقعد عند هؤلاء، ووجهوا لها سهام الطعن من كل حذب وصوب.

فخلاصة اعتراضاتهم أنها أدت إلى الجمع بين ساكنين، وهما حرفا سلامة، وفي ذلك ثقل وصعوبة، ولا يقدر أحد على النطق به.

قال أبو جعفر النحاس في اعتراضه على ذلك: حكى أبو عبيد أن حمزة كان يدغم التاء في الطاء، ويشدد الطاء. قال أبو جعفر: وهذا الذي حكاه أبو عبيد لا يقدر أحد أن ينطق به؛ لأن السين الساكنة والطاء المدغم فيها ساكنة.

وقال الزجاج: فأما من قرأ ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ بإدغام السين في الطاء فلاحن مخطئ.

وقال ابن مجاهد: كلهم قرأ ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ بتخفيف الطاء غير حمزة فإنه قرأ "فما استطاعوا" مشدد الطاء، وهذا غير جائز؛ لأنه جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة.

وقال الجوهري: ومن جمع بين الساكنين في موضع لا يصح فيه اختلاس الحركة فهو مخطئ، كقراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ لأن سين الاستفعال لا يجوز تحريكها بوجه من الوجوه.

وقال الفارسي: وأما قول حمزة ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ فإنما هو على إدغام التاء في الطاء ولم يلق حركتها على السين، فيحرك ما لا يتحرك، ولكن أدغم مع أن الساكن الذي قبل المدغم ليس حرف مد، وقد قرأت القراء غير حرف من هذا النحو، وقال: والحذف في "ما استطاعوا" والإثبات في "ما استطاعوا" أحسن من الإدغام على هذا الوجه.

وقال في موضع: ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ [النساء: ١٥٤]، فأما قراءة نافع "لَا تَعْدُوا" فإنه يريد لا تفعلوا، فأدغم التاء في الدال لتقاربهما، وكثير من النحويين يُنكرون الجمع بين الساكنين إذا كان الثاني منهما مدغماً، ولم يكن الأول حرف لين نحو: "دابة"، "وقيل لهم"، ويقولون: إن المد يصير عوضاً عن الحركة. وقد قالوا: ثوب يكر، وجيب يكر، فأدغموا، والمدغم فيهما أقل من المد الذي يكون فيهما إذا كان حركة ما قبلهما منهما وساغ فيه، وفي نحو: "أصيم"، "دويبة"، فإذا جاز ما ذكرنا مع نقصان المد فيه؛ لم يمتنع أن يجمع بين الساكنين في نحو: "تعدوا"، وقد جاء في القراءة، وجاز ذلك لأن الساكن الثاني لما كان يرتفع اللسان عنه، وعن المدغم فيه ارتفاعاً واحدة؛ صار بمنزلة حرف متحرك، يقوي ذلك أن من العلماء بالعربية من جعل المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد، وذكر شواهد شعرية إلى أن قال: فإذا كانوا قد جعلوا موضع حرف اللين غيره في هذه الأشياء التي ذكرنا؛ جاز أن يجعل موضع حرف اللين غيره في هذه المواضع التي قرأت بها القراء، ولم يكن ذلك حثاً. وهذه القراءة لا يحل إنكارها بأية حال من الأحوال؛ لأنها من القراءات السبع المجمع على تواترها.

جاء في (سراج القاري): وإنكار هؤلاء فيه نظر؛ لأن أئمة القراءة لم يقرءوا إلا بنقل عن رسول الله ﷺ، ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا تطرق إليهم فيما سواه، والذي نختاره ونقول: إن نقل القراءات السبع متواتراً لا يمكن وقوع الغلط فيه.

**ثانياً:** إن الجمع بين الساكنين الذي رده كثير من النحاة وغيرهم، ولم يجزوه لمخالفته للقاعدة الصرفية سالفة الذكر قد ورد منه كثير في القرآن الكريم، فما من قارئ من القراء السبعة وغيرهم إلا وقرأ به في بعض المواضع، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، ورد الجمع بين الساكنين عن أبي عمرو البصري في الإدغام

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

الكبير نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، وجوز الشاطبي أن يكون فيه إخفاء لصعوبة تحقق الإدغام في مثل هذه المواضع.

وورد كذلك الجمع بين الساكنين في قراءة أبي جعفر المدني، وفي رواية قالون عن نافع، وفي رواية شعبة عن عاصم، وأحد وجهي أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿نِعْمًا﴾ [النساء: ٥٨] بالبقرة والنساء بإسكان العين وتشديد الميم، وورد الجمع بين الساكنين في مواضع أخرى منها: "لا تعدوا في السبت" في سورة "النساء"، "أمن لا يهدي" بسورة "يونس"، "إذا هم يخصمون" في سورة "يس"، وكذا تاءات البزي في مثل: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ [النور: ١٥] فيقرؤها: "إذ تلقونه"، ولولا أن الجمع بين الساكنين ساكن في اللغة وثبتت به الرواية لما قرأ به أبو عمرو البصري وغيره، وكفى بأبي عمرو إماماً في اللغة والقراءات. فإذا جاز الجمع بين الساكنين في قراءة هؤلاء فما المانع أن يقرأ به في هذا الموضع.

وجاء في (النشر) قراءة حمزة بتشديد الطاء يريد: "فما اسطاعوا"، فأدغم التاء في الطاء وجمع بين ساكنين وصلًا، والجمع بينهما في مثل ذلك جائز مسموع، قال الحافظ أبو عمرو الداني: ومما يقوي ذلك ويسوغه أن الساكن الثاني لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعاً واحدة؛ صار بمنزلة حرف متحرك، فكأن الساكن الأول قد ولي متحركاً، وقد تقدم في إدغام أبي عمرو وقراءة أبي جعفر وقالون والبزي، وغيرهم، فلا يجوز إنكاره.

**ثالثاً:** في الحديث الشريف عن النبي ﷺ فكما ورد الجمع بين الساكنين في القرآن الكريم ورد أيضاً في الحديث الشريف، وسمع من أفصح العرب بل أفصح الخلق على الإطلاق، وهو النبي ﷺ عندما قال لعمر بن العاص: ((نعم المال الصالح للرجل الصالح)).

رابعاً: اللغة، قال صاحب (النشر وغيث النفع): والجمع بين الساكنين ورد عن العرب، ونقله الثقات عنهم، واختاره جماعة من أئمة اللغة منهم أبو عبيد، وناهيك به. وقال: هو لغة النبي ﷺ فيما يروى عنه "نعمًا" بإسكان العين وتشديد الميم، وذكر الحديث. وحكى النحويون الكوفيون سماعاً من العرب: ﴿شَهْرٌ رَمَضَانَ﴾ بالإدغام. وبهذا يُرد على ابن مجاهد ونقول: إنه لم يطعن في شخصية الإمام حمزة فهو عنده صدوق ومختار، ومن السبعة الذين اختارهم لإجماع العامة على قراءتهم، لكن طعنه على القراءة حيث قال: وهو غير جائز؛ لأنه جمع بين الساكنين، ويُردّ عليه أن الجمع بين الساكنين ثابت في القرآن والحديث، وفي كلام العرب نثراً وشعراً، كما أن هناك مواضع أخرى لم يطعن فيها مثل: ﴿نِعْمًا﴾، ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ إيبوس: ١٣٥، ويرد على الزجاج في قوله: هو لاجن مخطئ، لم يحدد الزجاج نوع الخطأ وما المقصود به، فإن كان يظن أن القارئ أخطأ في الجمع بين الساكنين؛ فقد سبق الرد، وإن كان يظن أن القارئ أخطأ في السماع فالإمام حمزة ثقة في القراءة، كما أن أسانيده صحيحة ومتصلة إلى رسول الله ﷺ. ويردّ على النحاس في قوله: إنه لا يقدر أحد أن ينطق به؛ لأن السين هنا ساكنة والتاء المدغمة ساكنة، وأن في ذلك صعوبة من وجهة نظره يُردّ عليه بأنه إذا ثبت ذلك انتفت الصعوبة، وقد ثبتت، فلا وجه لردّ القراءة من أجل الصعوبة. كما يُردّ على النحويين الخليل ويونس بن حبيب وغيرهم الذين قالوا: إن سين استفعل لم تُحرّك قط، ولا يتحقق الإدغام إلا بتحريكها، إن هذا القول منقوض بالدليل؛ لأنه يقتضي الاستقصاء، وليس عندكم استقصاء، وبهذا يثبت صحة هذه القراءة.

ويجب أن تُعدَّل هذه القاعدة التي يستخدمها النحويون من عدم جواز الجمع بين الساكنين وصلًا إلى جواز الجمع بينهما وصلًا؛ لورود ذلك في القرآن الكريم واللغة، ولا تُعدَّل القراءة على اللغة.

### الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿الْمَكْرُوسِيُّ﴾

قراءته لقوله تعالى: ﴿الْمَكْرُوسِيُّ﴾ [فاطر: ٤٣] بإسكان الهمزة وصلًا ووقفًا، وقد اعترض على هذه القراءة عدد من العلماء، منهم الإمام أبو شامة وأبو جعفر النحاس والزجاج.

وهذه القراءة ورد مثلها عن غير حمزة؛ فقد قرأ بها قبل في سورة "سبأ": ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبِإٍ فِي مَسْكِهُمْ آيَةٌ﴾ [سبأ: ١٥] وهي واردة عن العرب أيضًا، وثابتة فلا مجال للطعن فيها.



## (اختلاف القراءات إعرابياً ، وأثر ذلك على التفسير (١))

## عناصر الدرس

- العنصر الأول : ظاهرة اهتمام العلماء بإعراب القرآن ٢١٣
- العنصر الثاني : الأثر التفسيري لتغاير القراءات بين الرفع والنصب ٢١٥
- العنصر الثالث : الأثر التفسيري لتغاير القراءات بين الرفع والخفض ٢١٨
- العنصر الرابع : الأثر التفسيري لتغاير القراءات بين النصب والخفض ٢٢٢
- العنصر الخامس : أثر التفسير لاختلاف القراءات بين الرفع والجزم ٢٢٣
- العنصر السادس : الأثر التفسيري لاختلاف القراءات بين إثبات لام الجر وحذفها ٢٢٤



### ظاهرة اهتمام العلماء بإعراب القرآن

إعراب القرآن من الظواهر اللغوية التي اهتم بها العلماء قديماً وحديثاً، وقد استعان به الكثيرون من المفسرين في مصنّفاتهم من أجل توضيح معاني الآيات، فقد يُقال: الإعراب فرعُ المعنى؛ إذ بمعرفة حقائق الإعراب والوقوف على تصرف حركاته وسكناته يسلم اللسان، ويصح الكلام، وتعرف أكثر المعاني، ويحمل المراد لذلك كان على المُعرب أن يفهم معنى ما يريد إعرابه مفرداً كان أو مركباً قبل الإعراب؛ حتى يتسنى له إعرابه إعراباً سليماً؛ لأنه بمعرفة المعنى يحسن التوجيه، ويصح الإعراب، وإذا استغلق المعنى، واستُبهِم المراد منه؛ صعبَ فهمه، وأشكِلَ إعرابه، وإذا تجاذب الإعراب والمعنى شيئاً واحداً بأن دعا إليه المعنى، وأباه الإعراب فالمعولُ عليه هو المعنى، ويؤول الإعراب لصحته واستقامته.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ (٨) ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٨، ١٩]؛ حيث إن المعنى يقتضي أن يتعلق الظرف "يوم" بالمصدر، وهو "رجع" على أن يكون المعنى: إنه على رجعه في ذلك اليوم لقادر؛ ولكن الإعراب يمنعه؛ لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، وهو "لقادر"؛ لذلك أولَّ العربُ مراعاةً للمعنى فجعلَ العامل للظرف فعلاً مقدرًا، دل عليه المصدر، تقديره: يُرْجِعُهُ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ.

والعلماء الذين اشتغلوا بالكشف عن وجوب إعراب القرآن الكريم كانت لهم اتجاهات مختلفة، بعضهم اقتصرَ على إعراب مشكله مثل: مكّي بن أبي طالب، المتوفى سنة سبع وثلاثين وأربعمائة، ومنهم من عرض لإعراب غريبه، مثل:

ابن الأنباري، المُتَوَفَّى سنة سبع وسبعين وخمسمائة، ومنهم من عرض أشكال الإعراب وجعل لكل شكلٍ بآباً على نحو ما فعل الزجاج، المُتَوَفَّى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، ومنهم من جمع بين أوجه القراءات والإعراب، مثل: ابن جنبي -رحمه الله تعالى- المُتَوَفَّى سنة ثنتين وتسعين وثلاثمائة.

ومِمَّنْ صنّف في إعراب القرآن تأليفاً خالصاً: أبو علي محمد بن المستنير المشهور بقُطْرُب، المُتَوَفَّى سنة ستِّ ومائتين، أبو مروان عبد الملك بن حبيب القرطبي، المُتَوَفَّى سنة تسع وثلاثين ومائتين، أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، المُتَوَفَّى سنة ثمانٍ وأربعين ومائتين، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب المُتَوَفَّى سنة إحدى وتسعين ومائتين، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِّيّ الزجاج المُتَوَفَّى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، أبو جعفر محمد بن أحمد بن النحاس المُتَوَفَّى سنة ثمانٍ وثلاثين وثلاثمائة، أبو عبد الله حسين بن أحمد بن خالويه المُتَوَفَّى سنة سبعين وثلاثمائة، مكي بن أبي طالب القيسي، المُتَوَفَّى سنة سبعٍ وثلاثين وأربعمائة، أبو طاهر إسماعيل بن خلف، المُتَوَفَّى سنة خمسٍ وخمسين وأربعمائة، أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي، المُتَوَفَّى سنة ثنتين وخمسمائة، أبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني، المُتَوَفَّى سنة خمسٍ وثلاثين وخمسمائة، أبو الحسن علي بن إبراهيم الحُوفِي، المُتَوَفَّى سنة ثنتين وستين وخمسمائة، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، المُتَوَفَّى سنة سبعٍ وسبعين وخمسمائة، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري المُتَوَفَّى سنة ست عشرة وستمائة، منتخب الدين حسين الهمداني المُتَوَفَّى سنة ثلاثٍ وأربعين وستمائة، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السفاقي المُتَوَفَّى سنة ثنتين وأربعين وسبعمائة، أبو أحمد بن مالك بن يوسف الرُّعِينِي، المُتَوَفَّى سنة سبعٍ وسبعين وسبعمائة.

## الأثر التفسيري لتغاير القراءات بين الرفع والنصب

من الأمثلة لتغاير القراءات بين الرفع والنصب:

**أولاً:** قوله تعالى: ﴿يَبْنَیْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَرِّیْ سَوَاءَ تَكْمُمْ وَرِیْشًا وَلِبَاسًا التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَیْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، ففي قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسًا التَّقْوَىٰ﴾ قراءتان متواترتان، الأولى: بنصب "لباساً" وبها قرأ نافع، وابن عامر، والكسائي، وأبو جعفر فيقرءون هكذا "ولباسَ التَّقْوَى" الثانية برفع لفظ "لباس" وبها قرأ بقية القراء.

فقراءة النصب عطفاً على ﴿لِبَاسًا﴾ في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَرِّیْ﴾ والمعنى: هذا الذي أنزلنا عليكم لباساً موارياً لسوءاتكم وزينةً، وأنزلنا أيضاً لباس التقوى خير لكم من التعري، والتجرد من الثياب في طوافكم بالبيت؛ فاتقوا، والبسوا ما رزقكم الله من الرياش، ولا تطيعوا الشيطان بالتجرد والتعري من الثياب.

وقراءة الرفع على أن قوله: "لباسٌ" مبتدأ، و"التقوى" مضاف إليه، و"ذلك" مبتدأ ثان، و"خير" خبره، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر لـ"لباس"، والرباط اسم الإشارة. والمعنى: ولباس التقوى ذلك خير لصاحبه عند الله تعالى مما خلق من اللباس والرياش التي يتجمل به.

ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسًا﴾ خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: وهو لباس، أو يكون المعنى: وستر العورة لباس أهل التقوى، أي: تقوى الله

وخشيته. وقوله: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ على هذا يكون مبتدأ وخبراً، وقد أطلق الله ﷻ على التقوى بأنها لباس، إما بتخيل التقوى بأنها لباس، وإما بتشبيهه ملازمة تقوى الله تعالى بملازمة اللباس لباسه، وفي هذا تحريضٌ على تقوى الله؛ فإنها خيرٌ للناس من منافع الزينة، واسم الإشارة على قراءة الرفع؛ لتعظيم المشار إليه. الوجه الإعجازي المترتب على القراءتين: بامعان النظر في القراءتين؛ نلمح أن الواو على قراءة نصب "لباس" جاءت عاطفة، وفي هذا دليل على المشاركة الإعرابية التي تفيد أن لباس التقوى من جملة ما أنزل، وأنه لباس حقيقة، أي: شيء يلبس وعليه فالتقوى على هذه الحالة مصدر، بمعنى الوقاية؛ فالمراد به لبوسُ الحرب من دروع ونحوها.

وقراءة رفع "لباس" أفادت أن الواو استثنائية؛ فخرج قوله ﴿وَلِبَاسٌ﴾ من متابعة ما قبله لإنشاء اهتمام جديد، وللإشعار بأن لباس التقوى له حكم خاص؛ لأنه ليس كاللباس الحسي والرياش؛ فهذان لستر البدن وزينته، ولباس التقوى لستر النفوس من العذاب وتطهيرها؛ ولذلك كان تخصيصه بالوصف خير.

وعلى كلٍّ فإن الاستئناف، وإن كان يعني الابتداء بمعنى جديد فإن المناسبة بين القراءتين غير منعدمة، وغير خافية؛ فكل قراءة تجعل للواو دلالةً محددةً؛ لكن الداليتين لا تتعارضان، بل إنهما معاً يحققان التوازن بين وجهين كل منهما أسبق إلى الذهن من الأخرى، وهذا هو عين الإعجاز.

ثانياً: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ﴾

﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٤٠]

فقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ﴾ فيه قراءتان متواترتان، الأولى: "وكلمة الله" بالنصب، وبها قرأ يعقوب الحضرمي، الثانية: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ﴾ بالرفع وبها قرأ جمهور أهل الأداء، ووجه القراءة بالنصب: أنها جاءت عطفًا على "كلمة" الأولى الواقعة مفعولًا لجعل، وجملة ﴿هِيَ الْعُلْيَا﴾ في محل نصب مفعول ثانٍ. والمعنى: وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وجعل كلمة الله هي العليا، ويؤيد هذه القراءة ما روي عن أنس رضي الله عنه أنه قال: رأيت في مصحف أبي: "وجعل كلمته هي العليا". فالفعل المقدر في قراءة يعقوب هذه مصرحًا به في قراءة ذلك الصحابي الجليل أبي بن كعب.

وأما وجه قراءة الرفع ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ﴾ فعلى الاستثنا؛ إذ أن الكلام قد تم عند قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى﴾ ثم ابتداءً، وقال: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾، ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ﴾ مبتدأ، وجملة: ﴿هِيَ الْعُلْيَا﴾ في محل رفع خبر المبتدأ، وهي ضمير فصل.

قال الطاهر بن عاشور: وجملة ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ مستأنفة بمنزلة التذييل للكلام؛ لأنه أخبر عن كلمة الذين كفروا بأنها صارت سفلى، أفاد أن العلاء انحصر في دين الله تعالى، فضمير الفصل مفيد للقصر؛ ولذلك لم تعطف كلمة الله على كلمة الذين كفروا، أي: على هذه القراءة؛ إذ ليس المقصود إفادة جعل كلمة الله هي العليا، لما يشعر به الجعل من إحداث الحالة، بل إفادة أن العلاء ثابت لها ومقصود عليها؛ فكانت الجملة كالتذييل لجعل كلمة الذين كفروا سفلى.

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

والمعنى على هذه القراءة: وجعلَ كلمة الشرك هي السفلى، أي: المكسورة الذليلة، وكلمة التوحيد المتمثلة في دين الإسلام هي العليا، أي: الثابتة الغالية النافذة كلاهما خبر للمبتدأ الأول الذي هو كلمة الله.

**الوجه الإعجازي المترتب على القراءتين:** بالنظر إلى قراءة نصب ﴿كَلِمَةً﴾ نجد أنها قد أفادت مدلولاً جديداً غير ما تفيدته قراءة الرفع التي مدلولها كلمة التوحيد لا غير والواو عليها للاستئناف؛ لأن كلمة التوحيد علي أصلاً، ولم تكن في أي وقتٍ سُفلى.

## الأثر التفسيري لتغاير القراءات بين الرفع وانخفاض

**أولاً:** قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢]، ففي هذه الآية قراءتان متواترتان. الأولى: برفع الاسمين، وبها قرأ جمهور أهل الأداء، الثانية: بخفض الاسمين، وبها قرأ حمزة، والكسائي وأبو جعفر فيقرءون هكذا "وَحُورٍ عِينٍ" كأمثال اللؤلؤ المكنون".

**توجيه القراءتين:** أما قراءة الرفع: فإنها تحتمل وجوهاً:

**أحدها:** أن يكون قوله ﴿وَحُورٌ﴾ مبتدأ و﴿عِينٌ﴾ صفة، والخبر محذوف. والتقدير: وفيها حور عين، والمعنى: والسابقون في فعل الخيرات هم السابقون إلى أعلى الدرجات، وهم المقربون عند رب العزة جلَّ جلاله لهم في جنات النعيم أكواب، ولهم فيها حور عين، أي: نساء من الحور الجميلات، الواسعات الأعين في غاية الجمال والحسن.



**الثاني:** أن يعطف "حور" على "ولدان"، فيكون المعنى يطوف عليهم ولدان، أي: غلمان في نضارة الصِّبَا، وجمال الشكل والهيئة لا يكْبُرُونَ، ولا يهرمون وحور عين.

**الثالث:** أن يكون معطوفاً على قوله سبحانه: ﴿ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأُولَىٰ﴾ [الواقعة: ١١٣]، فيكون المعنى: "ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأُولَىٰ، وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ، وحور عين على سرر موضونة، أي: السابقون المقربون جماعة كثيرة من الأمم السالفة، وقليل من الآخرين ممن آمن من أمة محمد - عليه الصلاة والسلام - جالسين من الحور العين على سرر منسوجة، بقبضان الذهب، مشبكة بالدر والياقوت.

وكذلك القراءة بالجر تحتمل وجوهاً:

**أحدها:** أن قوله: "وحور عَيْنٍ" عطف على جنات النعيم، كأنه قيل: هم في جنات النعيم وفاكهة، ولحم وحور عين، والمعنى: أولئك المقربون في جنات النعيم، وفي مقاربة أو معايشة ومصاحبة حور عين.

**الثاني:** أنه معطوف على قوله ﴿بِأَكْوَابٍ﴾ [الواقعة: ١٨]، والمعنى: يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكوابٍ وكذا وكذا وبحور عين، فجعل الحور يطاف بهن عليهم، ولا يُنكر أن يكون لأهل الجنة لذة في التطوف عليهم بالحور العين.

**الثالث:** أن يكون حملاً على المعنى، أي: يتنعمون فيها بأكواب وكذا وحور عين.

**الوجه الإعجازي المترتب على القراءتين:** إن قراءة الرفع تفيد أن الولدان والحور العين يطوفون على أهل الجنة؛ خدمة لهم وإكراماً، وإن قراءة الخفض: تشير إلى أن الولدان يطوفون على أهل الجنة بالطعام والشراب، ويزفون إليهم الحور العين، كما تفيد أيضاً أن أولئك المقربين في مقاربة، ومصاحبة الحور العين؛ ولذا

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

فإن لكل قراءة فائدة ودلالة محتملة بحيث تتكامل القراءات المتعددة للفظ الواحد، وتتعاون بأوجه دلالتها على أداء المقصود.

**ثانياً:** قوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١١٥]، ففي قوله تعالى: ﴿الْمَجِيدُ﴾ قراءتان متواترتان، الأولى: بالخفض "ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ" وبها قرأ حمزة، والكسائي، وخلف العاشر. الثانية: بالرفع، وبها قرأ الباقون.

فقراءة حمزة والكسائي بالخفض على أنه صفة للعرش، كما صار صفة للقرآن في قوله **جَلَّالاً**: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ﴾ [البروج: ٢١]، قال الفخر الرازي: وهؤلاء قالوا: القرآن دلّ على أنه يجوز وصف غير الله بالمجيد، حيث قال: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ﴾.

ورأينا أن الله تعالى وصف العرش بأنه مجيدٌ كريمٌ؛ فلا يبعد أيضاً أن يصفه بأنه مجيد، ثم قال: إن مجد الله عظمته بحسب الوجوب الذاتي، وكمال القدرة والحكمة والعلم، وعظمة العرش علوه في الجهة، وعظمة مقداره، وحسن صورته وتركيبه.

ويرى بعض النحاة: أن يكون المجيدُ بالجرِّ صفةً لربك كأنه قال: إن بطش ربك المجيد شديد، لذا قيل: لا يجوز أن يكون نعتاً للعرش أنه من صفات الله تعالى، والراجح هو القول القائل بأنه على قراءة الخفض صفة للعرش. والدليل على ذلك: أن الله - جلت قدرته - نعته بالعرش العظيم؛ فقال سبحانه: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]، وأيضاً نعته بالكريم في قوله **جَلَّالاً**: ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦].

وقد أجمع القراء على الخفض فيهما فلا مانع إذاً أن يوصف بالمجد وكرم الله فيض عطائه وكثرة خيره، وكرم العرش حسنه كما قال تعالى: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء: ٤٧].

قال الزمخشري: ومجد الله عظمته، ومجد العرش علوه وعظمته، وإذا كان العرش المخلوق مجيداً فلا شك أن خالقه أجد الأجددين.

ومن قرأ بالرفع: فعلى أنه تابع لقوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ﴾ كأنه قال: وهو الغفور وهو المجيد، أو على أنه خبر بعد خبر، والمعنى: ذو العرش المجيد، أي: الشريف الكريم العظيم في ذاته وصفاته، الحسن الجميل الرفيع العالي الكثير العطاء.

**الوجه الإعجازي المترتب على القراءتين:** إن القراءة برفع المجيد أفادتنا اسماً من أسمائه - جل وعلا - وهو المجيد، وهذا الاسم الكريم ورد صريحاً في قوله ﴿اللَّهُ﴾: ﴿رَحِمْتُ اللَّهُ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [هود: ١٧٣]، وأفادت القراءة بالخفض: أن العرش أيضاً يقال له: عرش مجيد، وبذلك فقد أشارت كلُّ قراءة إلى معنى جديد غير ما أفادته القراءة الأخرى، ويعد ذلك إعجازاً بيانياً؛ إذ أفادت كلمة واحدة بقراءتيها معنيين.

**ثالثاً:** قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿١١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]، ففي قوله تعالى: ﴿مَّحْفُوظٍ﴾ قراءتان متواترتان؛ الأولى: بالخفض، وبها قرأ الجمهور، الثانية: بالرفع، وبها قرأ نافع - رحمه الله.

**الوجه الإعجازي المترتب على القراءتين:** إن قراءة الجمهور بجر محفوظ أفادت أنه نعت لـ ﴿لَوْحٍ﴾، فقد وصف اللوح الذي فيه القرآن بال حفظ، على معنى: أنه محفوظ من أن يُغيَّرَ أو يبدل ما فيه، أو أنه محفوظ من وصول الشياطين إليه.

وأما قراءة الرفع في "محموظ" فقد أفادت أنه نعت للقرآن الكريم، فقد وصف الله سبحانه القرآن في الآية السابقة بأنه مجيد، ثم وصفه في هذه الآية بأنه محفوظ في لوح، أي: بل هو قرآنٌ مجيدٌ محفوظ في لوحه.

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

ومعنى حفظ القرآن: أنه يؤمن من تحريفه وتبديله وتغييره؛ فلا يلحقه في ذلك شيء، وخلاصة القول في القراءتين: أن اللوح محفوظ، وأن القرآن الكريم محفوظ، أفادت المعنى الأول قراءة الجمهور، وأفادت المعنى الثاني قراءة نافع، وعلى كل إذا ثبت الحفظ للوح، وهو ظرف للقرآن ثبت للقرآن الحفظ؛ فالقراءتان مجتمعتان، والمعنيان متداخلان.

## الأثر التفسيري لتغاير القراءات بين النصب والخفض

**أولاً:** قراءة الإمام حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بالخفض وقراءة باقي القراء بالنصب، وقد سبق أن ذكرناها وتوجيهها، والمعنى عند ذكرنا للموضع الثاني من المواضع التي طعن فيها على قراءة الإمام حمزة، والرد عليها.

**ثانياً:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَافِرَ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥٧]، ففي قوله تعالى: ﴿وَالْكَافِرَ﴾ قراءتان متواترتان؛ القراءة الأولى بالخفض "والكفار أولياء" وبها قرأ أبو عمرو والكسائي ويعقوب، الثانية: ﴿وَالْكَافِرَ﴾ بالنصب، وبها قرأ باقي القراء، فوجه القراءة بالنصب: أنها عطف على الذين الأول الواقع مفعولاً، وهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا﴾، والمعنى: يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا المستهزئين، ولا الكفار أولياء؛ لأن جميعهم لكم أعداء، فهو كقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨].

وأما وجه قراءة الخفض: فعلى أنه معطوف على الذين المجرور بـ"من" في قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾، والمعنى: يا أيها الذين آمنوا لا

تتخذوا أعداء الدين الذين يسخرون من دينكم من هؤلاء الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الكفار أوليائكم، توادونهم وتحبونهم، وهم أعداؤكم.

**الوجه الإعجازي المترتب على القراءتين:** يرى الطاهر بن عاشور: أن مآل القراءتين واحد؛ إذ تبدو دلالة العبارة في نظره متحدة في كلتا القراءتين؛ حيث إن مؤداهما إلى النهي عن موالاته الكفار واحدة؛ إذا اتخذوا ديننا هزواً ولعباً.

فالآية الكريمة بقراءتها تنهى المؤمنين عن ولاية كلِّ الله تعالى سواء كان هذا العدو من أهل الكتاب أم من المشركين؛ لأن الجميع يشتركون في الاستهزاء بتعاليم الإسلام، وفي العبث بشعائره.

وبإمعان النظر نرى: أن الدلالة تختلف في الخبر؛ إذ تجعل القراءة بالحذف فريقاً من الكفار منهيّاً عن موالاته، وهم الذين اتخذوا ديننا هزواً ولعباً، بينما تجعل قراءة النصب سائر الكفار منهيّاً عن موالاتهم، ولو لم يظهر منهم استهزاءً ولعباً بديننا وشريعتنا، ولا شك أن هذا الاختصاصَ قيمته في التوكيد والتنبية ظاهرة.

وقد جاء في التنزيل العزيز بالنهي عن موالاته سائر اليهود والنصارى، وسائر المشركين في مقام آخر، قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ؕ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّهُ مِنَّهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]، وبذا يتضح أن لكل قراءة دلالةً واعتباراً، وكلا الاعتبارين مراد، فتتكامل المعاني وتتعاون على أداء المغزى والغرض الذي يبرز دورها في الإعجاز البياني.

### أثر التفسير لاختلاف القراءات بين الرفع والجزم

من أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّنَ أَرْبَابًا﴾ [آل عمران: ٨٠]، قرأ نافع وابن كثير والكسائي وأبو جعفر "وَلَا يَأْمُرُكُمْ" برفع

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

الراء، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة ويعقوب، وخلف العاشر: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ بنصب الراء. فوجه الرفع: أنه على الاستئناف والفعل مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، أما قراءة نصب الراء؛ فذلك على أنه معطوف على قوله تعالى قبل ذلك: ﴿ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، والتقدير ليس للنبي أن يقول للناس: كونوا عباداً لي من دون الله.

وقرأ أبو عمرو بإسكان الراء وباختلاس ضميتها فتقرأ هكذا: "وَلَا يَأْمُرُكُمْ" وله من طريق (الطبية) الإبدال في الهمزة فيقرأها: "وَلَا يَأْمُرُكُمْ"، أما اختلاس ضميتها، فينطق هكذا: "وَلَا يَأْمُرُكُمْ"، أو "وَلَا يَأْمُرُكُمْ".

قال الراغب في مادة "أمر": الأمر: الشأن، وجمعه أمور، وهو لفظ عام للأفعال والأقوال كلها، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَمَرَ كُلُّهُ لِيُخَفِّفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَان لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ويقال للإيداع أمر، قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] ويختص ذلك بالله تعالى دون الخلائق.

## الأثر التفسيري لاختلاف القراءات بين إثبات لام الجر وحذفها

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٥] في الموضع الثاني والثالث: قرأ أبو عمرو ويعقوب بحذف اللام، ورفع لفظ الجلالة، فيقرآن "سَيَقُولُونَ اللهُ" وقرأهما الباقيون بإثبات اللام: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾.

قال مكي - رحمه الله - : وحجة من قرأ بالألف أنه أتى بالجواب على ظاهر السؤال؛ لأنك إذا قلت: من رب الدار؟ فالجواب: فلان، وليس جوابه على ظاهره أن تقول

لفلان، فقوله: ﴿مَنْ رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ [المؤمنون: ١٨٦]، ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [المؤمنون: ١٨٨] جوابه على ظاهر السؤال الله، فهو خير من الشيء في السؤال. وحجة من قرأ بغير ألف: أنه جعل الجواب على معنى الكلام دون ظاهر لفظه؛ لأنك إذا قلت من رب الدار، فمعناه: لمن الدار، فالجواب في قولك لمن الدار؟ لفلان، كذلك لما قال: ﴿مَنْ رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ كان معناه لمن السموات، ولما قال: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ كان معناه لمن ملكوت كل شيء؟ فالجواب في هذا الله، فجعل الجواب على معنى الكلام دون ظاهر لفظه، وكذلك هي بغير ألف في جميع المصاحف إلا في مصاحف أهل البصرة؛ فإن الثاني والثالث فيهما بالألف على قراءة أبي عمرو ويعقوب.





## (اختلاف القراءات إعرابياً، وأثر ذلك على التفسير (٢))

## عناصر الدرس

- العنصر الأول : الفصل بين المتضامين، والأثر المترتب على ذلك ٢٢٩
- العنصر الثاني : تغاير القراءات في الإضافة والوصف، وأثر ذلك على المعنى ٢٣٠
- العنصر الثالث : اختلاف القراءات صرفياً، وأثر ذلك على بيان المعنى التفسيري ٢٣١
- العنصر الرابع : تأخي الصيغ الفعلية في المعنى الواحد، والأثر المترتب على ذلك في التفسير ٢٢٣
- العنصر الخامس : أثر تغاير القراءات بين أنواع الكلمات، وبيان ذلك على التفسير ٢٣٧



### الفصل بين المتضايين، والأثر المترتب على ذلك

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيُرُدُّوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] قرأ جميع القراء عدا ابن عامر بهذه القراءة، وقرأ ابن عامر وحده "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ليردوهم"، وقد ذكرنا ما اعترض على هذه القراءة من المفسرين وغيرهم عن ذكرنا لموقف المفسرين من القراءات القرآنية وأوضحنا القول فيها.

قال الفخر الرازي عند شرحه لهذه الآية مبيناً مزاعم المشركين: وفي الآية مسائل:

**المسألة الأولى:** اعلم أن هذا هو النوع الثاني من أحكامهم الفاسدة ومذاهبهم الباطلة، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ﴾ عطف على قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ﴾ [الأنعام: ١٣٦] أي: كما فعلوا ذلك فكذلك زين لكثير منهم شركاءهم قتل الأولاد.

والمعنى: أن جعلهم لله نصيباً وللشركاء نصيباً نهايةً في الجهل بمعرفة الخالق المنعم، وإقدامهم على قتل أولاد أنفسهم نهايةً في الجهالة والضلالة، وذلك يفيد التنبيه على أن أحكام هؤلاء وأحوالهم يشاكل بعضها بعضاً في الركاكة والخساسة.

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

**المسألة الثانية:** كان أهل الجاهلية يدفنون بناتهم أحياء خوفاً من الفقر أو من التزويج وهو المراد من هذه الآية، واختلفوا في المراد بالشركاء، فقال مجاهد: شركاؤهم شياطينهم، أمرؤهم بأن يئدوا أولادهم خشية العيلة، وسميت الشياطين شركاء؛ لأنهم أطاعوهم في معصية الله، وأضيفت الشركاء إليهم لأنهم اتخذوها، كقوله تعالى: ﴿ **أَيْنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ** ﴾ [الأنعام: ٢٢].

وقال الكلبي: كان لآلهتهم سدنةٌ وخُدَّامٌ، وهم الذين كانوا يزينون للكفار قتل أولادهم، وكان الرجل يقوم في الجاهلية فيحلف بالله لئن ولد له كذا وكذا غلاماً لينحرنَّ أحدهم، كما حلف عبد المطلب على ابنه عبد الله، وعلى هذا القول: الشركاء هم السدنة؛ سموا شركاء كما سميت الشياطين شركاء في قول مجاهد.

**المسألة الثالثة:** قرأ ابن عامر وحده "زُين" بضم الزاي، وكسر الياء وبضم اللام من "قتل" و"أولادهم" بنصب الدال، و"شركائهم" بالخفض، والباقون "زين" بفتح الزاي والياء، "قتل" بفتح اللام "أولادهم" بالجر "شركاؤهم" بالرفع، أما وجه قراءة ابن عامر فالتقدير: زين لكثير من المشركين قتل شركاؤهم أولادهم؛ إلا أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه وهو الأولاد، ثم ذكر ما اعترض به على هذه القراءة، ودافع عنها.

## تباير القراءات في الإضافة والوصف، وأثر ذلك على المعنى

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ **يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُوفُوا أَنْصَارَ اللَّهِ** ﴾ [الصف: ١٤]، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام عن ابن عامر: "كوفوا أنصاراً لله"، وقرأ الباكون: ﴿ **كُوفُوا أَنْصَارَ اللَّهِ** ﴾ بالإضافة.

قال أبو حيان - رحمه الله تعالى - : والظاهر أن "كَمَا" في موضع نصب على إضمار "أي"، أي: قلنا لكم ذلك كما قال عيسى، وقال مكي: نعت لمصدر محذوف، والتقدير: كونوا كونًا، وقيل: نعتًا لأنصار، أي: كونوا أنصار الله كما كان الحواريون أنصار عيسى حين قال: من أنصاري إلى الله؟ والحواريون اثنا عشر رجلًا، وهم أول من آمن بعيسى عليه السلام.

وقال مكي بن أبي طالب - رحمه الله تعالى - في توجيه القراءتين: حجة من أضاف أنه على معنى دوموا على ذلك، فهم أنصار الله قبل قوله لهم: "كونوا أنصاراً لله"، وإنما خصهم على الثبات، والدوام على النصر لدين الله؛ ودليل ذلك أن في حرف عبد الله أنتم أنصار على أنهم على ذلك كانوا قبل أمره لهم؛ فإنما أمرهم بالثبات على ما هم عليه، وهو مثل قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُونَ﴾ [النساء: ١٣٦]، أي: دوموا على الإيمان، ومثله قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، أي: ثبتنا على الدوام على الهداية، وقد كانوا مهتدين، فسألوا الثبات على ما هم عليه.

وحجة من نَوَّه: أنه حملة على معنى أنهم أمرهم أن يدخلوا في أمر لم يكونوا عليه؛ فالمعنى فافعلوا النصر لدين الله فيما تستقبلون، ويجوز أن تكون القراءتان بمعنى، كما تقول: كن ناصرًا لدين الله، وكن ناصر زيد، وكن ضاربًا لزيد، وكن ضارب زيد.

### اختلاف القراءات صرفياً، وأثر ذلك على بيان المعنى التفسيري

إذا كانت مهمة الصرف أو التصريف قد اقتضت على بيان أحكام بنية الكلمة من حيث صورها وصيغها قبل دخولها في التراكيب؛ فإن الذي تُعنى به هنا هو الأثر الدلالي الذي ينبج عن تنوع بنى الكلمات داخل سياقها القرآني؛ تبعاً

لتغاير قراءتها؛ ومن ثمّ تصبح أهمية هذا العلم جدًّا جلييلة إلى حدّ جعل الزركشي المتوفى سنة أربع وتسعين وسبعمائة من الهجرة يقرر: أن العلم به أهم من معرفة النحو في تعرّف اللغة؛ لأن التصريف نظر في ذات الكلمة، والنحو نظر في عوارضها.

وقد فطن اللغويون إلى تلك العلاقة التي تربط بين المبنى والمعنى، وقرروا في معرض حديثهم عن التصريف أن من فاتته علمه فاتته المعظم؛ لأننا نقول: "وُجِدَّ" وهي كلمة مبهمة؛ فإذا صرفت أفصحت فقلت في المال: وُجِدًا، وفي الضالة: وُجِدَانًا، وفي الغضب: مَوْجِدَة، وفي الحزن: وُجِدًا، ويقال: القاسط للجائر، والمقسط للعدل، فتحول المعنى بالتصريف من الجور إلى العدل.

بيد أن نظرة اللغويين هذه على وجاهتها قد وقفت عند حدود العلاقة المجردة بين بنى الكلمات، وتغير دلالتها الوظيفية أو عند تلك التي شاعت في الاستعمال العربي شعره ونثره تبعًا لطرائقهم المشهورة في جمع اللغة، ووضع قواعدها، ونحن مع ذلك لا نقلل من أهمية هذه النظرة، ولا نغض من قيمتها؛ إذ أنها عدت الطريقة الأولية لفهم معاني القرآن الكريم، ولكن الذي نلفت الانتباه إليه أن بعض موجهي القراءات قد اقتصر عليها، ويبدو أن تلك النظرة هي التي حدت بالراغب الأصفهاني المتوفى سنة ثنتين وخمسمائة وغيره إلى التصنيف في غريب القرآن وبيان معانيه من خلال الاستعمال القرآني، وسياقته مع الاستعانة بالمعاني المستنبطة من الاستعمال العربي.

صحيح: أن القرآن الكريم قد تنزل بلغة العرب مساوقًا لأساليبهم، ولكن الحقيقة التي يجب أن تظلم مائلة في أذهاننا، بل نعض عليها بالنواجذ هي ذلك النسق الفريد الذي نظمت فيه ألفاظه، وهذه الأوجه البديعة التي تصرف فيها

أساليبه، وتلك المواقف الجديدة الذي سيقت فيها معانيه حتى ليخيل إلى من ينعم النظر فيها أنه مختلف عنها، وكأنه صيغٌ بلغةٍ جديدة؛ فإذا أضفنا إلى ذلك تباين قراءاته، وتنوع معانيها؛ ازداد ثراءً على ثرائه، وسعةً على سعته، وهو ما توجَّح العربية بأعلى ما تصير إليه لفظاً وأسلوباً ومعنى.

### تأخي الصيغ الفعلية في المعنى الواحد، والأثر المترتب على ذلك في التفسير

قد تأتي في العربية صيغتان مختلفتان أو أكثر بمعنى واحد، وهذه ظاهرة لغوية تعود إلى الاختلاف اللهجي بين القبائل العربية في بناء الصيغة؛ حيث تأتي قبيلة بالفتح، وأخرى بالكسر، أو بزيادة حرفٍ، فهذه تأتي بالألف وتلك تأتي بالتضعيف، أو تأتي هذه بالمصوِّت القصير، وتلك بالمصوِّت الطويل. وقد فطن الفراء إلى وجود هذه الظاهرة في القراءات القرآنية عند توجيهها، وسماها "تأخي الصيغ" وفيما يأتي قراءات قرآنية وجهها الفراء بهذا الاتجاه:

**أولاً:** تأخي الصيغ في المعنى الواحد: من ذلك فَعَلَ وَأَفْعَلَ تأخيهما في المعنى الواحد، وهي ظاهرة لغوية لها صلة بظاهرة التعدي واللزوم، وهي كذلك أحد مظاهر الاختلاف اللهجي، وقد وجد الفراء في القراءات القرآنية هذه الظاهرة فبين صحة طائفة من القراءات بالاحتجاج بهذه الظاهرة.

وقد وردت في العربية صيغة فَعَلَ وَأَفْعَلَ بمعنى واحد في طائفة من الأفعال مثل: دَبَّرَ وأدبر، وسقى وأسقى، وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن الصيغة الرباعية ظاهرة معروفة في اللهجة الداريجة؛ لذا فضل الثلاثي لأنه أدخل في الفصح؛ حيث تنح المناطق الحضرية كالحجاز غالباً إلى الصيغة الثلاثية، وأهل البادية كتميم وربيعة وغيرها إلى الرباعية، وقد جاءت في ذلك قراءات وشواهد.

جاء في (اللسان) حَزَنَهُ لغة قريش، وأحزَنَهُ لغة تميم، وقد قرئ بهما، وذهب العلماء مذاهب شتى من هذه الظاهرة بين مؤيدٍ ومنكرٍ، قال سيبويه: وقد يجيء فَعَلْتُ، وأفَعَلْتُ المعنى فيهما واحد إلا أن اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل، فيجيء به قومٌ على فَعَلْتُ، ويُلحِقُ قومٌ فيه الألف فينبونه على أفعل، ومن المؤيدين كذلك الكسائي.

قال عنه ثعلب: إنه كان يقول: قَلَّمَا سُمِعَتْ في شيء فَعَلْتُ إلا وقد سُمِعَتْ فيه أفَعَلْتُ، ومن أمثلة ذلك: تآخي "دَبَرَ وأَدَبَرَ" في المعنى الواحد، وفي سورة المدثر **﴿وَأَنْبِئْ إِذْ أَدْبَرَ﴾** [المدثر: ٣٣]، قراءتان نافعٌ وحفصٌ وحمزةٌ وخلف العاشر ويعقوب يقرءون: **﴿وَأَنْبِئْ إِذْ أَدْبَرَ﴾** وباقي القراء يقرءون: "إِذَا دَبَرَ".

قال الفراء في توجيه القراءتين، ولا أراهما إلا لغتين، يقال: دبر النهار، والشتاء والصيف وأدبرا، وكذلك "قبلُ وأقبلُ" فإذا قالوا: أقبل الراكب وأدبر، لم يقولوه إلا بالألف، وإنهما في المعنى عندي لواحد لا أبعدُ أن يأتي في الرجل ما أتى في الأزمنة.

وقد وافقه النحاس عندما قال: الصحيح أن "فَعَلَ وأفَعَلَ" "دبر وأدبر" بمعنى واحد، وهما لغتان بمعنى واحد، وكذلك عند ابن خالويه والعكبري، وثمة علماء آخرون تابعوا الفراء، منهم أبو حاتم السجستاني والزمخشري، ومكي وأبو حيان، إلا أن من العلماء من تحرز في مس بعض النصوص على "فعل وأفعل" من أن يقول فيه شيئاً كالأصمعي، فقد سأله أبو حاتم عن "دبر وأدبر" في القرآن عن اتفاقهما في المعنى، فتخرج من تفسير ما ورد فيه لفظُ من القرآن أو الحديث، فقال: لا أقولُ في القرآن شيئاً.



ومما رواه الفراء من القراءات التي هي من تأخي الصيغ في المعنى الواحد قراءة "نَزَلَ" بالتشديد والتخفيف في قوله تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، ففيها قراءتان: ﴿ نَزَلَ ﴾ و"نَزَل"، قرأها بالتخفيف نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص ﴿ نَزَلَ ﴾، وقرأ الباقر بالتشديد "نَزَلَ" ذكر الفراء: : أن من شدد نصبَ الروح وهو جبريل عليه السلام ومن خفف رفع الروح، ولكنه قال: إنهما سواء في المعنى، ويبدو أنه يريد بذلك المعنى العام؛ ولهذا لا عبرة بتعدي المشدد، ولزوم المخفف في الآية الكريمة إلا أن علماء التوجيه لم يلتفتوا إلى تأخيها في المعنى الواحد، وإنما ركزوا على تعدي المشدد ولزوم المخفف.

ويرى مكي أنه لما كان القرآن ينزل شيئاً بعد شيء شدد ليدل على هذا المعنى؛ إذ لو خفف لجاز أن ينزل مرة واحدة على النبي ﷺ واستحسن بعضهم احتجاج بعض أهل اللغة لقراءة التشديد بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٩٢]؛ لأن تنزيلًا يدل على "نَزَلَ"، وذهب الراغب في (المفردات) إلى "نَزَلَ" و"نَزَلَ" بمعنى واحد للملك؛ فالتنزل كالنزول به يقال: نزل الملك بكذا وتَنَزَلَ، ولا يقال: نزل الله بكذا، ولا تنزل، وجاء في (شرح الشافية) أن صيغة فَعَلْ تأتي بمعنى فَعَلْ، نحو: زَلْتُهُ وزَيْلْتُهُ.

وقد يجوز أن يراد بالتخفيف القليل والكثير؛ فإذا شُدِّدَ دَلَّ بِهِ عَلَى الكثير كما يقول السيرافي، وذهب بعض المحدثين إلى أن التشديد قد يكون مظهرًا من مظاهر التطور اللغوي من فَعَلْ إلى فَعَّلْ؛ فالكلمة المخففة مثل "فعل" ربما كانت تدل في وقت ما على الكثير، ثم ضَعُفَ هذا المعنى بتطور الزمن؛ فتنهض اللغة بعملية ترميم هذا الخلل الذي ترى، فتضيف التشديد إلى هذا الوزن حتى يستعيد قوته التي فقدتها بمرور الزمن.

**ثانياً:** تأخي الصيغ الفعلية في المعنى المتقارب، مثل: تأخي **فَعَلَ** وأفعل في المعنى المتقارب، نحو: "بدّل" و"أبدل" في قوله تعالى: ﴿وَلْيَسِدْ لَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور: ٢٥]، وفي لفظ "يبدلهم" قراءتان الأولى بالتخفيف لابن كثير وشعبة، والثانية بالتشديد لباقي القراء؛ فيقرأ ابن كثير وشعبة "وَلْيَسِدْ لَنَّهُمْ" ويقرأ باقي القراء: ﴿وَلْيَسِدْ لَنَّهُمْ﴾.

وقد وجه الفراء القراءتين بأنهما متقاربان في المعنى، وبين معنى الصيغتين من خلال أمثلة، قال: إذا قلت للرجل قد **بُدِّلْتَ** معناه: **غُيِّرْتَ**، و**غُيِّرْتَ** حالك، ولم يأت مكانك آخر فكل ما **غُيِّرَ** عن حاله، فهو مبدل بالتشديد، وقد يجوز مبدل بالتخفيف، وليس بالوجه، وإذا جعلت الشيء مكان الشيء قلت: قد **أبدلته**، كقولك: **أبدل لي هذا الدرهم**، أي: أعطني مكانه، ثم ذكر: أن من شدد كأنه جعل سبيل الخوف أمناً، ومن خفف فكأنه جعل مكان الخوف أمناً، أي: ذهب بالخوف، وجاء بالأمن، وهذا من سعة العربية.

ونقل النحاس عن أحمد بن يحيى: أن بين التخفيف والتشديد فرقاً، كما ذكره الفراء؛ غير أنه يستعمل أحدهما في موضع الآخر في حين جاء توجيه الطبري مطابقاً للفراء تماماً دون أن يشير إلى ذلك، وهما لغتان عند مكّي إلا أن في التشديد معنى التكثير وهو أبلغ.

**ثالثاً:** تأخي "فَعَلَ وَفَاعَلَ" في المعنى المتقارب، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩]، قرأ حمزة والكسائي: "إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ"، وقرأ الباقون: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا﴾، قال الفراء: قرأها عليُّ فارقوا، وقال: والله ما **فَرَّقُوا**، ولكن فارقوه، وهم اليهود والنصارى، وقرأها الناس: ﴿فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾، ثم قال: وكلُّ وجه.

ويفهم من قوله هذا أنها متقاربان في المعنى، ويؤكد هذا ما ذهب إليه مكّي وهو أنها قراءتان متقاربتان؛ لأن من فارق الإيمان فقد بان منه؛ لأن "فَرَّقَ" بمعنى

أنهم فرقوا دينهم، فأمنوا ببعض وكفروا ببعض، و"فَارَقُوا" بالألف من المفارقة، والفراق على معنى أنهم تركوا دينهم وفارقوه، وكذلك عند أبي زرعة فهما متقاربان؛ لأنهما إذا فَرَّقُوا الدين فقد فَارَقُوهُ.

### أثر تباين القراءات بين أنواع الكلمات، وبيان ذلك على التفسير

من المعلوم: أن أيَّ اختلافٍ في المعنى يتبعه اختلاف في المبنى، أي: أن العدول عن صيغةٍ إلى أخرى مرهونٌ بالعدول عن معنى إلى آخر ما لم يكن من الاختلاف اللهجي كاعتقاب الصيغ في المعنى الواحد.

ومن أمثلة ذلك: تعاقب الصيغ بين "فعل وأفعل"، ومثال ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِمْ مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سَأَلُوا الْفِتْنَةَ لَأْتَوْهَا﴾ [الأحزاب: ١٤]، ففيها قراءتان، قرأ نافع وأبو جعفر: "لَأَتَوْهَا"، وقرأ باقي القراء ﴿لَأَتَوْهَا﴾.

وتوجيه القراءتين عند الفراء المد، بمعنى: لأعطوا الفتنة، والقصر بمعنى لفعلوها، فمعنى القصر "فعل" غير معنى المد "أفعل"، وقال في تعليل تطويل الألف في "أتوها": والذين طَوَّلُوا يقولون: لما وقع عليها السؤال وقع عليها الإعطاء، كما تقول: سألتني حاجة فأعطيتكها وآتيتكها، وجاء توجيه العلماء للمدِّ موافقاً للفراء؛ حيث قال مكِّي: وهو الاختيار؛ لأن الأكثر عليه وهو أبين في المعنى، وهو من باب الإعطاء يتعدى إلى مفعولين على معنى لأعطوها السائلين.

وقد ساوى الفراء بين أعطيتكها وآتيتكها، كأنَّ أحدهما أصل للآخر، ومعنى أتى بالقصر عند العلماء من المجيء على معنى لجاءوها أو لقصدوها أو بالمعنيين كليهما، ومما جاء في ذلك تعدد المصادر كما في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ﴾

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

**بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا** [الأحقاف: ١٥]، ففي قوله تعالى: **﴿إِحْسَانًا﴾** قراءتان متواترتان، القراءة الأولى: **﴿إِحْسَانًا﴾** بزيادة همزة مكسورة قبل الحاء، وفتح السين، وألف بعدها، وبها قرأ الكوفيون.

الثانية: "حُسْنَى" بضم الحاء من غير همزة قبلها، وسكون السين من غير ألف بعدها، وبها قرأ الباقون.

**توجيه القراءتين:** القراءة الأولى يكون **﴿إِحْسَانًا﴾** فيها منصوب بفعل مقدر، والتقدير: ووصينا الإنسان بأن يحسن بوالديه إحسانًا، قال ابن أبي مريم: وإنما انتصب **﴿إِحْسَانًا﴾** ها هنا على المصدر؛ لأن في قوله: **﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ﴾** دليل على الأمر بالإحسان إلى الوالدين؛ فلذلك جاز أن ينتصب المصدر به، وقيل: بل هو مفعول به على تضمين "وصينا" معنى ألزمتنا، ويكون مفعولًا ثانيًا، وقيل: بل هو منصوب على أنه مفعول لأجله، أي: ووصينا الإنسان بوالديه إحسانًا منا إليهما، أي: لأجلهما.

وأما وجه القراءة الثانية: "حسنًا" فمفعولٌ ثانٍ لقوله: **﴿وَوَصَّيْنَا﴾** على تضمين التوصية معنى الإلزام كأنه قيل: ألزمتنا حسنًا، أي: أمرًا ذا حسن؛ فحذف الموصوف وهو أمرًا، وأقيمت الصفة التي هي دأ مقامه، ثم حذف دأ، أي: المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ولك أن تبقى التوصية على بابها، ويكون التقدير ووصينا بوالديه بأمرٍ ذي حُسْنٍ على أن يكون بدلًا من قوله: **﴿بِوَالِدَيْهِ﴾** وهو بدل اشتمال، ثم حذف منه ما ذكر آنفًا.

### الوجه الإعجازي المترتب على القراءتين:

بإمعان النظر في كلتا القراءتين **﴿إِحْسَانًا﴾** و"حسنى" ندرك أن لكل قراءة دلالة تتكامل مع الأخرى، فقراءة: **﴿إِحْسَانًا﴾** تدل على المبالغة في العطاء الزائد

الذي نسميه مقام الإحسان ؛ فكأن الله تعالى يقول لك : إياك أن تعمل مع والديك القدر المفروض فقط ، بل أدخل برهما ، والإنعام عليهما التلطف بهما ، والرحمة لهما ، وذلة الانكسار فوق ما يطلب منك ، ثم جاءت القراءة الأخرى : "وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا" لتصف ذلك الإحسان بشيءٍ آخر ، وهو الحسن الذي هو ضد القبح ، أي : كن معهما ذا حسن ، أي : حسنًا في القول ، والفعل كأنك قطعة حسن تمشي على الأرض .

وبهذا نلاحظ أن الحاصل من كلتا القراءتين أنهما تتعاونان في الإحاطة ببر الوالدين ، وذلك أن الله ﷻ بالقراءتين أدخلنا في مقام الجمال مرة وفي مقام الإحسان مرة أخرى بتغاير القراءات مرة أخرى بتغاير القراءات على لفظة واحدة .



## (اختلاف القراءات بلاغيًا وأثره في التفسير (١))

## عناصر الدرس

- العنصر الأول : اختلاف القراءات بين التعريف والتنكير ٢٤٣
- العنصر الثاني : اختلاف القراءات بين التذكير والتأنيث وأثر ذلك على المعنى ٢٤٥
- العنصر الثالث : تباين القراءات بين حروف المعاني وتنوع الدلالة ٢٤٦
- العنصر الرابع : أثر اختلاف القراءات في تنوع الأساليب وصلة ذلك بالتفسير ٢٥١





## اختلاف القراءات بين التعريف والتنكير

**النكرة:** هي الاسم الذي لا يدل بذاته على معين أو معهودٍ بين المتكلم والمخاطب، بل يدخلها ما يصيرها إلى معرفة كأن يلحقها "أل" التعريفية، أو تضاف إلى معرفة؛ ولذلك جعلها اللغويون أخفَّ من المعرفة، وأصلًا لها.

**أما المعرفة:** فهي ما دلَّت على معينٍ أو معهود، إما بذاتها، كالعلم، وإما بغيرها كالضمير، والموصول والإشارة، وإما بغير ذلك مما ذُكر في تعريف النكرة، وإذا كان ما قرره البلاغيون من أن لا يثار أحدهما على الآخر مقامًا يقتضيه، ووجهًا بلاغيًا يناسبه تبعًا للسياق الذي يستدعيه مقبولًا في النصوص التي اتحدت قراءتها على وجه واحد؛ فإنه غير مقطوع به في الآيات القرآنية التي تغايرت أوجه قراءتها، واختلفت بين التنكير والتعريف؛ ومن ثمَّ جاء تناول الموجهين لتلك الظاهرة مستخلفًا بعض الاختلاف عن تناول البلاغيين، إذ أدركوا أنهم يحلِّلون آياتٍ تعددت أوجه قراءتها. ولا يستطيعون المفاضلة بين تلك الأوجه، ولا سيما إذا كانت القراءتان متواترتين أو القول بأغلبية إحداها على الأخرى وإن كان بعضهم يفعل ذلك فيما بعد المتواتر والشاذ.

ولا ضيرَ بعد ذلك على النصِّ القرآني المعجز من أن تتعدد وجوهه البلاغية أو حتى تختلف تبعًا لاختلاف نظرتهم في توجيه القراءة داخل سياقها، وتدوقهم لبلاغتها لا في سياق الآية وحدها، بل في نظائرها التي ترددت في الذكر الحكيم؛ إذ أصبح ذلك التعدد أو التغاير في نظرهم دليلًا يضاف إلى دلائل إعجازه التي لا تتوفر في غيره من النصوص.

واختلاف القراءات - في أنواع الاسم المعرفة بالإشارة والموصولية وغيرهما - لم يُشكّل ظاهرةً تستحقّ كبير التفاتٍ من معظم الموجهين، وذلك لقلّة أمثلته؛ فضلاً عن وقوع الخُلف فيه دائماً بين القراءات المتواترة والشاذة فقط.

ومن المظاهر التي رصدتها القراءات: تغاير تنكير الكلمة، وتعريفها بالإضافة، فيختلف بهذا التغاير الوجه البلاغي الذي يستدعيه كلّ منهما، وقد فطن ابن جني - رحمه الله تعالى - : إلى أن التنكير قد استوحى معنى العموم، والتعريف بالإضافة قد أكسب المضاف معاني التفخيم والتشريف.

كما أدرك القراء أنفسهم في مرحلة باكرة التغاير المعنوي بين كلّ الوجهين، فقد يوحي التنكير في سياقه بمعنى التكثير وتفاوت المنزلة، وذلك في مثل: ﴿نَرَفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾ في موضعها في القرآن الكريم، وذلك في قول الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِذْ هِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ٨٣]، وفي سورة يوسف عليه السلام: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾ [يوسف: ٧٦]، قرأ عاصم وحمزة والكسائي، وخلف العاشر بالتونين، ووافقهم يعقوب في سورة "الأنعام"، وقرأ الباقر بالإضافة، فتقرأ بالإضافة هكذا: "نَرَفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ".

فيرى الإمام الرّازي - رحمه الله - أن قراءة التنكير معناه نرفع من نشأ درجات كثيرة، ويستدل على الفرق بين الوجهين بما نقله عن ابن مفسّم، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين ومائة من أن هذه القراءة أدلّ على تفضيل بعضهم على بعض في المنزلة والرفعة.

وبما نقله عن أبي عمرو بن العلاء من أن الإضافة تدل على الدرجة الواحدة، وعلى الدرجات الكثيرة، والتنوين لا يدل إلا على الدرجات الكثيرة؛ لذلك كان ممن اختاروا الإضافة؛ لأنها جمعت بين المعنيين أو أوحت بهما.

### اختلاف القراءات بين التذكير والتأنيث وأثر ذلك على المعنى

من أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]، ففي قوله تعالى: ﴿سَيِّئُهُ﴾ قراءتان؛ الأولى: ﴿سَيِّئُهُ﴾ بضم الهمزة والهاء، والتذكير وتترك التنوين، وبها قرأ الكوفيون وابن عامر، الثانية: "سَيِّئَةٌ" بفتح الهمزة وبتاء التأنيث مفتوحة منونة وبها قرأ الباقون، وهم المدنيان، وابن كثير، والبصريان.

**توجيه القراءتين:** إن من قرأ بالتذكير مع ترك التنوين فعلى أن ﴿سَيِّئُهُ﴾ اسم "كان" مضافاً إلى هاء الضمير الراجع إلى كل ذلك والمشار إليه من ذكر من الأوامر والنواهي السابقة من قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] إلى قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ ضمناً.

فأخبر بأن ﴿سَيِّئُهُ﴾ وهو المنهي عنه كان عند ربك مكروهاً، وهو الخبر، وعليه يكون المعنى كل ما تقدم من الخصال القبيحة المفهومة من الأوامر والنواهي، وهي خمس وعشرون من قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ إلى هنا: ﴿كَانَ سَيِّئُهُ﴾، أي: قبيحه مكروهاً عند ربك، أي: مبغضاً عنده ومنهياً عنه، ومعاقباً عليه.

ومن قرأ بالتأنيث مع التنوين والنصب؛ فعلى أن "سيئة" خبر "كان" واسمها ضمير يعود على كل، واسم الإشارة عائد في هذه القراءة على ما ذكر من النواهي

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

السابقة صريحاً أو ضمناً، و﴿عِنْدَ رَبِّكَ﴾ متعلق ب﴿مَكْرُوهًا﴾ متقدم عليه، و﴿مَكْرُوهًا﴾ خبر بعد خبر.

والمعنى على هذه القراءة: كل ما سبق من النواهي المتقدمة كالشرك وعقوق الوالدين، وقتل الأولاد... إلى آخره كان سيئاً، وكان مكروهاً عند ربك، مستوجباً لعقابه وغضبه.

## الوجه الإعجازي المترتب على تنوع القراءتين:

نلمح مما سبق أن قراءة التنوين تفيد أن قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ﴾ إحاطة بالمنهي عنه دون الحسن، وأما قراءة الإضافة أشير فيها بذلك إلى جميع ما تقدم، وفيه السيئ والحسن، وهذا وجه من وجوه الإعجاز البياني.

## تباير القراءات بين حروف المعاني وتنوع الدلالة

يقول أبو البركات الأنباري المتوفى سنة سبع وسبعين وخمسائة: الأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر، وإذا كان الأمر كذلك، فهل يجوز أن ينوب حرف عن آخر فيقع موقعه، ويؤدي معناه، اختلف نظر اللغويون في ذلك، فاستمسك معظم نحاة البصرة بأصل الوضع اللغوي الذي قرره صاحب (الإنصاف) بناء على مذهبهم.

أما الكوفيون: فذهبوا إلى جوازه محتجّين بوروده في كتاب الله تعالى وكلام العرب، وقد انعكس موقفهم هذا على توجيه تلك الظاهرة القرآنية التي تعتبر السبب الرئيسي في هذا الخلاف بين كلاً الاتجاهين أو على الأقل باعاً من بواعثه،

كما انعكس على ما تمحض عنها من تنوع دلالي يرتبط أساساً بسياق الآية ومقامها.

ولنضرب بعض الأمثلة على ذلك:

**أولاً:** في قوله تعالى: ﴿ **أَوْ أَمِنَ أَهْلَ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ** ﴾ [الأعراف: ٩٨]، ففي قوله تعالى: ﴿ **أَوْ أَمِنَ** ﴾ قراءتان متواترتان؛ الأولى: "أو أَمِنَ" بسكون الواو وبها قرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، الثانية: ﴿ **أَوْ أَمِنَ** ﴾ بفتح الواو، وبها قرأ الباقون.

**توجيه القراءتين:** أما وجه من أسكن الواو فهو أنه جعل أو حرف عطف ومعناها حينئذ التقسيم والتنويع والمعنى: أيأمن أهل القرى أن يأتيتهم بأسنا بيأتاً وهم نائمون، أو يأمنون أن يأتيتهم بأسنا ضحى وهم يلعبون، أي: أيأمنون إحدى العقوبتين؟ وبذا نلمح إنكار الأمن من أحد هذين الوجهين، أي: من إتيان العذاب ليلاً أو ضحى، ويجوز أن تكون أو على معنى الإباحة والتخيير، مثل قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا آوْ كُفُورًا** ﴾ [الإنسان: ٢٤]، أي: لا تطعم هذا الجنس.

والمعنى: على هذا الوجه: أفأمنوا هذه الدروب من العقوبات، أي: إن أمنتم درباً منها لم تأمنوا الدرب الآخر، ويرى أبو علي الفارسي أيضاً على قراءة إسكان الواو: أن "أو" تحتل معنى "أم" التي يعود مدلولها أيضاً إلى معنى بل، التي للإضراب لا على أنه أبطل الأول أي: للإضراب على الأول، ولم يبطل الثاني كقوله تعالى: ﴿ **الْمَ ١ تَنْزِيلِ الْكِتَابِ لَأرِيَبَ فِيهِ** ﴾ [السجدة: ١، ٢] ثم قال بعد ذلك: ﴿ **أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ** ﴾ [السجدة: ٢٣] فجاء هذا ليصروا ضاللتهم فكأن المعنى: أأمنوا هذه الدروب من معاقبتهم والأخذ عليهم.

وأما وجه قراءة من فَتَحَ الواو من "أو" فعلى أنها واو العطف، دخلت عليها همزة الاستفهام التي بمعنى الإنكار، كما تدخل على "ثم" في نحو قوله تعالى: ﴿ أَتَمُّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَأَمْنُم بِهٖ ﴾ [يونس: ٥١]، ومثله قوله تعالى: ﴿ أَوْكَلَّمَا عَهْدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة: ١٠٠].

ويقوي وجه هذه القراءة أن الحرف الذي قبله والذي بعده -وهو الفاء- دخلت عليه همزة الاستفهام فما قبله قوله تعالى: ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٧]، وما بعده قوله تعالى: ﴿ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ ﴾ [الأعراف: ٩٩]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَوْلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، فحمل وَسَطَ الكلام على ما قبله، وما بعده للمشكلة والمطابقة في اتفاق اللفظ في دخول همزة الاستفهام، والمعنى على هذه القراءة: أفأمنوا مجموع العقوبتين.

### الوجه الإعجازي المترتب على القراءتين:

ويامعان النظر في القراءتين؛ نلمح تنوع الأدلة تبعاً لتغاير حروف المعاني؛ فعلى القراءة الأولى نجد أن همزة جزء من العاطف لا استفهام، وبذا تفيد الآية بهذه القراءة إنكار الأمن من أحد هذين الوجهين، أي: من إتيان العذاب ليلًا أو ضحىً.

وعلى القراءة الثانية نجد أن همزة للاستفهام، ودخلت على واو العطف؛ وعليه فقد أفادت الآية الكريمة على هذه القراءة استواء هذه الدروب من العذاب، وهذا إن دلَّ؛ فإنما يدل على الإعجاز البياني للقرآن الكريم حيث يتنوع أسلوبه بقراءاته المتواترة.

ثانياً: قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ [غافر: ٢٦]، ففي قوله تعالى: ﴿أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ القراءات التالية:

**الأولى:** "وَأَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ"، وبها قرأ نافع وأبو عمرو وأبو جعفر.

**الثانية:** ﴿أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾، وبها قرأ حفص ويعقوب.

**الثالثة:** "وَأَنْ يَظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ" وبها قرأ ابن كثير وابن عامر.

**الرابعة:** "أَوْ أَنْ يَظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ"، وبها قرأ حمزة والكسائي وخلف.

**توجيه القراءات:** إن وجه القراءة بـ"أو" يحتمل معنيين؛ الأول: أن "أو" هنا لأحد الشئيين الشك أو الإباحة فإن اعتبرت أو للشك كان المعنى: أن فرعون عليه اللعنة قال: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾ [غافر: ٢٦]، أي: يبطل دينكم ألبتة؛ فإن لم يبطله أوقع في الأرض الفساد، وبذا نلمح أن فرعون -لعنه الله- يخاف من موسى أن يقع منه أحد الأمرين، إما فساد الدين، أو فساد الدنيا.

قال الخطيب الشربيني: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾ إلخ، أي: لا بد من وقوع أحد الأمرين؛ إما فساد الدين، وإما فساد الدنيا، أما فساد الدين؛ فلأن القوم اعتقدوا أن الدين الصحيح هو دينهم الذي كانوا عليه، فلما كان موسى ﷺ ساعياً في فسادهم اعتقدوا أنه ساعٍ في فساد الدين الحق، وأما فساد الدنيا فهو أن يجتمع عليه أقوامٌ، ويصير ذلك سبباً لوقوع الخصومات وإثارة الفتن، وبدأ فرعون بذكر الدين أولاً لأن حب الناس لأديانهم فوق حبهم لأموالهم.

وإن اعتُبرت "أو" للإباحة كان المعنى: إني أخاف هذا الدرب منه، فإن تبديل الدين وإظهار الفساد درب واحد، ومثله قوله ﷺ: ﴿وَلَا تَطْعَمُ مِنْهُمْ، إِثْمًا أَوْ

كفورًا ﴿ الإنسان: ٢٤ ﴾، وأما القراءة بالواو فدلت على أن فرعون -لعنه الله- خاف فساد دينهم ودنياهم معًا.

والمعنى على هذه القراءة: إني أخاف إبطال دينكم والفساد معه وبذا نرى: أن هذه القراءة تشير إلى أن فرعون خاف الأمرين جميعًا أن يقع من موسى عليه السلام وقد وقع فبدل الله دينهم بالإيمان، وأفسد ملك فرعون.

وعلى ما يبدو أنه لا تعارض بين القراءتين في المعنى؛ لأن "أو" بمعنى الواو، وأما وجه قراءة من قرأ: "يُظْهِرُ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ" بضم الياء، وكسر الهاء ونصب الفساد؛ فعلى أن الفعل يظهر مضارع أظهر متعدى ظهر، والفعل مسند إلى ضمير نبي الله موسى عليه السلام لأنه جرى ذكره فيما سبق، وانتصب الفساد على أنه مفعول به.

والتقدير: أو أن يظهر موسى الفساد في الأرض، وهذا أشد موافقة لما قبله، وهو قوله سبحانه: ﴿ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ ﴾ لأن الفعل فيه أيضًا لضمير موسى، وعليه يكون المعنى: إني أخاف إن لم أقتله أن يبدل دينكم الذي أنتم عليه بدين آخر، أو أن يظهر في الأرض التي تعيشون عليها الفساد.

وأما وجه من قرأ: "يُظْهِرُ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ" فعلى أن قوله: يظهر مضارع ظهر، وهو لازم، والفعل مسند إلى الفساد كأنه قال: إني أخاف تبديل موسى الدين، وظهور الفساد لأجله؛ وعليه يكون المعنى: إنه إذا بدّل الدين يظهر الفساد بالتبديل؛ وبذا فإن القراءة تشير بأن الفساد يظهر بسبب ظهور أتباع موسى عليه السلام.

الوجه الإعجازي المترتب على تنوع هذه القراءات:



مما سبق يتبين لنا أن كل قراءة لفرعون مع أعوانه ومستشاريه أفادت معنى ؛ إذ بنى حجته في قراءة على الإبهام أو التدرج ، وقدم خوفه من تبديل دينه ؛ لأنه كان الأهمّ عنده.

أما الأخرى : فهي تمثل موقفاً آخر تسلط فيه خوفه على التبديل والإفساد معاً حتى يصل في مُحاجّته المغلوطة إلى إقناع أعوانه وأتباعه بحظر نبي الله موسى ﷺ على دينهم وديناهم معاً ؛ بذلك فقد تقاربت المعاني ؛ لأن الفساد إذاً أظهر مظهرًا كان ظاهرًا ، وإذا ظهرَ بإظهارٍ مُظهرٍ يظهر ، ويتحقق للآية بذلك معنى الإيجاز الذي تمثله القراءتان ، وهذا ضرب من ضروب الإعجاز البياني للقرآن الكريم الذي لا تنقضي عجائبه.

### أثر اختلاف القراءات في تنوع الأساليب وصلة ذلك بالتفسير

من ذلك : تغاير القراءات بين الإخبار والاستفهام ، ويُلاحَظُ أن مختلف مدلول مصطلح الخبر في توجيه القراءات اختلافه في تراثنا العربي ، فهو يطلق ويراد به تارةً ما عُرِفَ في مصطلح النحاة بالمسند ، الذي تتم به الفائدةُ في الجملة الاسمية ، كما يُراد به أخرى ما هو قسيم أساليب الاستفهام والأمر والنهي وغيرها ؛ تبعًا لما يُملّيه وجهُ التغاير في القراءة ، فالخبر بذلك مصطلح عام ، يختلف مدلوله في غير مجالٍ من مجالات البحث في العربية والقرآن الكريم ، ويبدو أن بعض الموجهين قد أحسَّ بهذا ؛ فعدل عنه إلى مصطلح الإخبار بوصفه مرادفًا للخبر بهذا المدلول الأخير.

أما الإنشاء : فلم يرد في عبارة المتقدمين منهم بوصفه مصطلحًا دالًا على تلك الأساليب التي تقابل الإخبار في القراءة ، لكنه تردد بمفهومه ومصطلحه بعد

شيوعه، واستقراره عند المتأخرين، والطريقة التي اتبعوها في توجيه القراءات مرتبة ترتيبها المعهود بحسب ورودها في آي الذكر الحكيم وسوره، قد جعلتهم يستعيضون بذكر وجهي التغير في القراءة بين الإخبار والاستفهام مثلًا عن ذكر المصطلح الذي يضم هذه الأساليب في سلك واحد، كما فعل البلاغيون بعد.

وفي الأذهان ما يتردد في تراثنا منذ أمد بعيد عن خلاف العلماء حول تقسيم الكلام إلى خبرٍ وطلبٍ، أو إلى خبر واستخبار، وأمر ونهي، هكذا حتى أوصلها بعضهم عشرة، وكان أن استقر البلاغيون على تقسيم الكلام من حيث لفظه وارتباطه بقصد المتكلم، ومقتضى الحال إلى ضربين، هما: الخبر، ذلك المصطلح القديم، والإنشاء الذي هو من مخترعهم، وتوارد في تعريفهما أن الخبر ما كان له نسبة في الخارج، تصدقه أو لا تصدقه، أو ما احتمل الصدق أو الكذب لذاته، وأن الإنشاء ما لا يشترط أن يكون له نسبة في الخارج تصدقه أو لا تصدقه.

ولم يكن البلاغيون وحدهم هم الذين ذهبوا إلى تحديد مفهومهما ذلك التحديد الأول الذي تجري عليه فائدة الكلام المباشر حسبما تلميه ضبط الأصول في معاقل العلم، بل كان لهم فيما ذكره الأقدمون مهادٌ لذلك، فقد قال سيبويه في باب ما يختار فيه النصب، وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام؛ لأنه كالأمر في أنه غير واجب، وأنه يريد به من المخاطب أمرًا لم يستقر عند السائل.

### بعض الأمثلة لتغير القراءات بين الإخبار والاستفهام:

تعددت رؤى موجهي هذا الجانب القرآني تبعًا لتغير نظرتهم إلى المقام، والسياق الوارد فيه، فقد يختارون أحد الوجهين في بعض المواضع؛ لتواتره وشيوعه في القراءة، ثم يلتصقون له وجهًا من المعنى يروونه مناسبًا لسياقه، وقد يروون في

مواضع أخرى أن سياقها يحتمل تغير معنى وجهها، كذلك يحاولون في مواضع كثيرة منه التوفيق بين معنى الوجهين بضرب من التأويل أو التقدير.

فيشيرون مثلًا إلى أن لفظ الإخبار بمعنى الاستفهام، أو أن لفظ الاستفهام يحمل في طياته معنى الإخبار، ولا يعني ذلك في الواقع أن ثمة حدودًا تفصل بين هذه الرؤى، ونستطيع على أساسها تصنيف اتجاهات أصحابها؛ إذ أن أحدها أو بعضها لا يشكل ظاهرةً غالبيةً عند بعضهم، ولكنها فرادى أو مجمعة قد وردت مبثوثة في ثنايا توجيههم جميعًا، وتمثل هذه الوجهة محاولات أو اجتهادات تتخذ من استقراء تراكيب اللغة داخل سياقها وسيلةً إلى توجيه القراءة، والإبانة عن معانيها وأغراضها.

ومن ذلك مثلًا: ما تردد في توجيه قراءة: ﴿ أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِعَ عَلِيمٌ ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ففي قوله: ﴿ أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ ﴾ قراءتان؛ قرأ ابن كثير بهمزتين "أَنْ يُؤْتَى" وقرأ باقي القراء ﴿ أَنْ يُؤْتِيَ ﴾.

وقد لوحظ: أن تغير القراءة مع نسقهِ الوارد فيه يثير تغيراً آخر في متعلق الخطاب في الآية الكريمة، فرأى فريق منهم: أن دلالة الإخبار والاستفهام على التوبيخ والإنكار ملتبسةً بالنهي في صدرها؛ لذلك نجد الفارسي يُعملُ فكره في السياق القرآني ويدرك أن مثل هذا في المعنى في قراءة ابن كثير قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا خَلَا بِعَضُّهُمْ إِلَىٰ بَعْضِ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٦] فوبَّخ بعضهم بعضاً بالحديث بما علموه من أمر النبي ﷺ وعرفوه من وصفه.

فهذه الآية في معنى قراءة ابن كثير، ولعله اعتبرها في قراءته، والاستفهام على قوله تقريرٌ وتوبيخٌ، وإذا كان الفارسي يلتمس الاستفهام وجهًا معتبرًا من السياق القرآني في آية "البقرة"؛ فإن مكياً وغيره يرجعه إلى مقامه في آية "آل عمران"؛ إذ مد الهمزة على الاستفهام؛ ليؤكد الإنكار الذي قالوه بأنه لا يؤتى أحد مثل ما أوتوا؛ لأن علماء اليهود قالت لعامتهم: لا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم.

إن علة ذلك في نظره أن النفي الأول دل على إنكارهم في قولهم: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾؛ فكان الاختيار عنده القراءة بغير استفهام؛ لأن الجماعة عليه، ولأن المعنى في الإنكار يقوم بغير زيادة الهمزة، ومن ثم أمكن حمل قراءة الإخبار، كما قال الرازي على الاستفهام.

ويضيف الزمخشري وغيره إلى ذلك رؤية أخرى أملاها عليه لفظ الاستفهام في نسق الآية؛ فاتخذها وليجةً إلى القول بأن ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ متصل بمقول الرسول ﷺ: ﴿قُلْ إِنْ أَلْهَدَىٰ اللَّهُ هَدَىٰ اللَّهِ﴾ على معنى أن ما بكم من الحسد والبغي أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من فضل العلم والكتاب، دعاكم إلى أن قلتم ما قلتم. والدليل عليه قراءة ابن كثير: "أَنْ يُؤْتَى" بهمزة الاستفهام للتقرير والتوبيخ، فيتوجه بذلك المعنى الحاصل من الاستفهام إلى تلك الطائفة التي زعمت ما زعمت حسداً وبغياً أو إليهم جميعاً بعدما كان في الوجه الأول متوجهاً من علماء اليهود إلى عامتهم.

وعلى هذا فإن تنوع القراءتين فيهما من وجوه الإعجاز ما يظهر دقة الأسلوب القرآني؛ إذ أن قراءة الجمهور قد أفادت أن الكلام جاء على جهة الاستفهام

الإنكاري وإن حذفت منه أداة الاستفهام لدلالة السياق عليه، فجاءت قراءة ابن كثير باستفهامها الصريح الملفوظ به لتأكيد ذلك الإنكار الكامن في قراءة الجمهور.



## (اختلاف القراءات بلاغيًا وأثره في التفسير (٢))

## عناصر الدرس

- العنصر الأول : أثر اختلاف القراءات بين أسلوب الإخبار والنهي ٢٥٩
- العنصر الثاني : تباين القراءات بين تاء الخطاب، وياء الغيبة، وأثر ذلك في إثراء المعنى التفسيري ٢٦٢
- العنصر الثالث : تباين القراءات بين تاء المخاطب وتاء المتكلم، وأثر ذلك في إثراء المعنى ٢٦٣
- العنصر الرابع : الإيجاز وأثره في القراءات، وأثر ذلك على التفسير ٢٦٦
- العنصر الخامس : القراءات وأسرار الالتفات، وبيان ذلك على المعنى ٢٦٩





### أثر اختلاف القراءات بين أسلوب الإخبار والنهي

**أولاً:** ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩]، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ قراءتان متواترتان؛ الأولى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ بضم التاء ورفع اللام على البناء بالمفعول بعد لا النافية، وبها قرأ جمهور القراء أما القراءة الثانية فهي قراءة الإمام نافع - رحمه الله تعالى - بفتح التاء وجزم اللام: "وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ" على النهي، وكذا قرأ بها يعقوب أيضاً، والقراءة بالنفي ورفع اللام تحتل وجهين:

**أحدهما:** أن يكون قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ في موضع الحال عطفاً على ما قبله، كأنه قال: إنا أرسلناك يا محمد ملتبساً بالحق بشيراً ونذيراً، وغير مسئول عن أصحاب الجحيم، ما لهم لم يؤمنوا بعد أن بلغت ما أرسلت به، وألزمت الحجة عليهم.

**ثانيهما:** أن يكون منقطعاً عن الأول على سبيل الاستئناف، والمعنى: إنك لا تسأل عن ذنوب الكفار ما لهم لم يؤمنوا؛ لأن ذلك ليس إليك: ﴿إِنَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَلْبَلَعُ﴾ [الشورى: ٤٨]، ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصاص: ٥٦]، ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾ [النازعات: ٤٥] وفي ذلك تسلية له ﷺ وتخفيف لما كان يجده من عنادهم؛ فكأنه قيل له: لست مسئولاً عنهم؛ فلا يحزنك كفرهم. وفي ذلك أيضاً دليل على أن أحداً لا يسأل عن ذنب أحد، ولا تزر وازرة وزر أخرى.

وأن القراءة على النهي "وَلَا تُسْأَلُ" تحتل وجهين أيضاً:

**الأول:** أن النهي جاء على سبيل المجاز؛ لتعظيم ما وقع فيه أهل الكفر والعذاب، كما تقول: كيف حال فلان إذا كان قد وقع في بلية فيقال لك: لا تسأل عنه، أي: لا تسأل عما وقع له، أي: حل به أمر عظيم، غير محصور، ففي النهي معنى التعظيم لما هم فيه من العذاب، وعليه يكون المعنى: لا تسأل يا محمد عنهم، فقد بلغوا غاية في العذاب التي ليس بعدها مستزاد.

**الثاني:** أن يكون النهي على حقيقته جواباً لقوله ﷺ: ((ليت شعري ما فعل أبوي)) فنزل النهي عن السؤال عنهما.

### الوجه الإعجازي المترتب على تنوع القراءتين:

مما سبق نلمح من قراءة النفي أنها بينت أن النبي ﷺ بريء من أصحاب الجحيم، ما دام قد أدى رسالته، فلا يسئل عنهم، ولا يحاسب لعدم إيمانهم، وأما قراءة النهي: فقد ألححت إلى إشفاق النبي ﷺ على من بُعث إليهم ورحمته بهم، حتى من كفر منهم، فهو يسأل عنهم، كما أفادت أن العذاب الذي يُعذب به الكفار عظيم، بحيث يقال لمن يخاطب لتبين عظمه لا تسأل عنه فإنه شديد، وهكذا علّم النبي ﷺ غير مسؤل عن كفر أصحاب الجحيم، وأنهم سيذوقون بتكذيبه العذاب العظيم.

**ثانياً:** قوله تعالى: ﴿ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٢٦] ففي قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُشْرِكُ ﴾ في سورة الكهف قراءتان متواترتان، الأولى: "وَلَا تُشْرِكُ" بتاء الخطاب وجزم الكاف، وبها قرأ ابن عامر، الثانية: ﴿ وَلَا يُشْرِكُ ﴾ بياء الغيبة، ورفع الكاف، وبها قرأ الباقون؛ فوجه قراءة الخطاب وجزم الكاف فعلى أن لا ناهية، والنهي موجّه إلى كلِّ

مُكَلَّفٍ شرعاً، والمنهي عنه الشرك في حكم الله، والاحتكام إلى غير الله، والمعنى: ولا تشرك أيها الإنسان المكلف في حكم ربك أحداً وبهذا فليس نهياً للنبي ﷺ ولو جعل له - عليه الصلاة والسلام - فرضاً؛ لجعل تعريضاً بغيره كقوله: "إياك أعني واسمعي يا جارة" فيكون مآله إلى ذلك.

وجوز بعضهم: أن يكون الخطاب للنبي ﷺ ويُجَعَلُ معطوفاً على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَأْنِيْٓ إِنِّيْ فَاعِلٌ ذٰلِكَ عَدَاً﴾ [الكهف: ٢٣]، أو على قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ اِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤]، ويكون المعنى حينئذ: ولا تسأل أحداً عما لا تعرفه من قصة أصحاب الكهف، واقتصر على حكمه وبيانه ﷺ ولا تشرك أحداً في طلب معرفة تلك الواقعة.

وأما وجه القراءة بياء الغيبة ورفع الكاف: فعلى أن لا نافية، وفاعل "يشرك" ضمير مستتر يعود على الله تعالى في قوله: ﴿قُلِ اللّٰهُ اَعْلَمُ بِمَا لَيْسُوْا﴾ [الكهف: ٢٦]، فهي جملة ما أمر أن يقوله النبي ﷺ وجاء الكلام على نسق الغيبة؛ لأن قبله قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ مِّنْ دُوْنِهٖ مِنْ وَّلِيٍّ﴾ فرد إليه.

والمعنى على هذه القراءة كما قال الزجاج: إنه جرى ذكر علمه وقدرته، فأعلم سبحانه أنه لا يشرك في حكمه ما تفرد به من علم الغيب أحداً، كما قال: ﴿عَلِيْمٌ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلٰى غَيْبِهٖٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]، وكان السُّدِّيُّ يقول: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِيْ حُكْمِهٖٓ أَحَدًا﴾ ولا يشاور في أمره وقضائه أحداً.

### الوجه الإعجازي المترتب على تنوع القراءتين:

إن قراءة ابن عامر جاءت على طريق الخطاب للإنسان؛ نهياً له عن الشرك في حكم الله، والاحتكام لغير الله، وإن قراءة الجمهور جاءت على طريق الخبر عن

الله تَعَالَى نافيةً عنه أنه يشرك أحداً في حكمه، أي: أنه تعالى لا يقبل ولا يرضى أن يشاركه في حكمه أحداً. وبهذا نلاحظ أن القراءتين على تنوع أسلوبيهما جاءتا لتعالج قضية الإشراك في حكم الله، والاحتكام إلى غيره، وبهما يتحقق الإعجاز في تنوع وجوه القراءات.

### تغاير القراءات بين تاء الخطاب، وياء الغيبة، وأثر ذلك في إثراء المعنى التفسيري

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]، ففي قوله تعالى: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ قراءتان متواترتان؛ الأولى: بياء الغيب: "وما الله بغافل عما يعملون"، وبها قرأ نافع وابن كثير، وشعبة عن عاصم، ويعقوب وخلف العاشر، الثانية: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بتاء الخطاب، وبها قرأ الباقون.

توجيه القراءتين: إن القراءة بتاء الخطاب على أن الكلام راجع لما قبله والمعنى: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥]، ثم التفت فقال: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ﴾ [البقرة: ٨٥]، ثم عاد لخطابهم ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٠] أي عن أفعالكم، وقيل: إن الخطاب لأمة محمد ﷺ ذكر ذلك أبو حيان، والدليل عليه ما روي عن عمر بن الخطاب، قال: إن بني إسرائيل قد مضوا، وأنتم الذين تعنون بهذا يا أمة محمد، وبما يجري مجراه.

أما القراءة بياء الغيبة: فعلى أن الكلام راجع لقوله تعالى: "تردون"، وأيضاً مناسبة لقوله تعالى: ﴿ **أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا** ﴾ [البقرة: ٨٦]، وكأنَّ الله يخبر أُمَّةَ محمد ﷺ أنه ليس بغافلٍ عن عمل من كان قبلهم، وهو إذاً ليس بغافلٍ عن أعمالهم.

### الوجه الإعجازي المترتب على تنوع القراءتين:

إن القراءة بالخطاب أفادت الزجر لبني إسرائيل، والوعيد لهم على عصيانهم، والحث لهم على مراقبة الله ﷻ وكذلك الإيمان بجميع الكتب المنزلة لهداية الناس، وفي قراءة الغيب تجاهلٌ لليهود الذين فرقوا بين الرسل والكتب في الإيمان، فأمنوا ببعض وكفروا ببعض، كما أن في القراءة بالغيب تحذيراً للأمة المحمدية أن يصنعوا صنيع اليهود فيهلكوا كما هلكوا.

### تغاير القراءات بين تاء المخاطب وتاء المتكلم، وأثر ذلك في إثراء المعنى

من النماذج على ذلك: قوله تعالى: ﴿ **بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخُرُونَ** ﴾ [الصفوات: ١٢]، ففي قوله تعالى: ﴿ **بَلْ عَجِبْتَ** ﴾ قراءتان متواترتان؛ الأولى: ﴿ **بَلْ عَجِبْتَ** ﴾ بتاء الخطاب المفتوحة، الثانية: "بَلْ عَجِبْتُ"، وبالقراءة الثانية قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر، وبالقراءة الأولى قرأ باقي القراء.

**توجيه القراءتين:** إن قراءة الفتح معناها: بل عجبت يا محمد من ضلالهم، ومن تكذيبهم إياك، وهم يسخرون منك ومن تبعك، أو يكون المعنى: بل عجبت يا محمد من إنكارهم البعث مع الواضحات من الدلائل، وهم يسخرون. فالقراءة

بافتح خطاب له - عليه الصلاة والسلام - ولكل من يتأتى له الخطاب من المسلمين.

أما قراءة الضم: فدلّت على إسناد العجب لله، وليس العجب منه تعالى مثل العجب منا، بل هو محمولٌ على معنى الحلم عنهم والإنكار بعظيم فعلهم، كأنه قال: عظم حلمي عنهم، وإنكاري لما يفعلونه من السخرية بك، وتكذيب ما أتيتهم به من الآيات، أو على معنى: بل عجباً من ضلالهم، فغضبت عليهم لشدة كفرهم، وتماديهم في الشرك.

إلا أن إسناد العجب لله تعالى قد حمل شريحاً القاضي على إنكار قراءة الضم، وقال معللاً لإنكاره: إنه يعجب من لا يعلم. قال الأعمش: فذكرت ذلك لإبراهيم - يعني: النخعي - فقال: إن شريحاً كان يُعجَبُ بعلمه، وعبد الله بن مسعود أعلم من شريح، وقد قرأ بالضم.

قال الإمام الألويسي - رحمه الله - بعد حكاية إنكار شريح: وإنكار هذا القاضي مما أُفتي بعدم قبوله؛ لأنه في مقابل بينة متواترة وتحقيق القول في هذه المسألة: أن إسناد العجب إلى الله تعالى ليس بمحال، وإنما المحال إرادة معناه الحقيقي، وقد جاء في الأحاديث إسناد العجب إليه تعالى وهو على ضربين: إما أن يكون المراد شدة غضبه لأمر هو عجيب من نفسه، كحديث: ((عجب ربكم من إلكم وقنوطكم)) أي: من شدة القنوط وسرعة إجابته إياكم؛ فإن العباد وقنوطهم عجيب في قبحه، بينما الله يتكرّم بتعجل الإجابة، فما أقبح القنوط من رحمته في مقابلة سرعة كرمه.

وإما أن يكون العجب بمعنى الرضا، كحديث: ((عجب الله من قوم يدخلون الجنة بالسلاسل))، وكحديث: ((قد عجب الله من صنعكم)) فهذا يدل على أن العجب يسند إلى الله تعالى، وجوز الإمام النسفي على هذه القراءة -أي: قراءة الضم- وجهاً آخر، وهو أن يكون على إضمار القول، كأنه قيل: يا محمد بل عجبت فيكون ذلك مردوداً إلى النبي ﷺ.

وهذا وجهٌ له ما يعضده في القرآن الكريم، وفي لغة العرب؛ فقد جاء في القرآن ما يدل على إضمار القول، وذلك مثل قوله ﷻ: ﴿وَأَلْمَلَيْتُكُمْ بِأَسْطُورٍ أَيَدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٣]، أي: يقولون أخرجوا أنفسكم، ومثله: قوله تعالى: ﴿وَأَلْمَلَيْتُكُمْ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ۚ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤] أي: يقولون سلام عليكم.

ويروي ابن عمار المهدي: أن إسناد العجب على قراءة الضم إلى نفسه -جل وعلا- وهو يريد نبيه ﷺ كما قال سبحانه في موضع آخر: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا أَنْقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥] أي: فلما أغضبونا، وحقيقته: أغضبوا أوليائنا.

### الوجه الإعجازي المترتب على تنوع القراءتين:

إن القراءة بضم التاء جاءت لفتةً للقول من مظهر العظمة للتصريح بإسناد التعجب إليه ﷺ وذلك إشارةً إلى تناهي هذا العجب إلى حدٍّ لا يوصف لإسناده إلى من هو منزّه عنه.

وقراءة فتح التاء: أشارت إلى أن من جرأة هؤلاء المعاندين في إنكارهم البعث، وتكذيبهم الرسول، وما جاء به وسخريتهم منه ما يدعو إلى العجب؛ ولا سيما

وقد ذلَّ القرآن الكريم بأساليبه الدقيقة ، ووجوهه البديعة العجيبة التي لا يشك فيها من له أدنى تصور أن البعث واقع ، وحق لا محالة .  
وقد كان النبي ﷺ ظن كما هو اللائق أنه لا يسمع القرآن أحد إلا آمن به .

### الإيجاز وأثره في القراءات، وأثر ذلك على التفسير

الإيجاز : هو وضع المعاني الكثيرة في ألفاظ أقلّ منها وافيةً بالعرض المقصود مع الإبانة والإفصاح ؛ وذلك بأن يكون اللفظ أقل من المعهود عادةً مع وفائه بالمراد ، وهو من الأساليب البليغة ؛ إذ أنه مظهرٌ من مظاهر اكتمال الشخصية ، ونمو العقلية ؛ لما فيه من سيطرة الإنسان على فكره ولغته ؛ ولذا يمكن اعتبار الإيجاز في الكلام مقياساً يقاس به درجات الناس في المجتمع ؛ الأمر الذي جعل الإمام علياً يقول : ما رأيت بليغاً قط إلا وله في القول إيجاز ، بل إن بعض الأدباء حدَّ البلاغة بأنها الإيجاز .

وعالم العربية ابن جني يعده شجاعة العربية ؛ لما فيه من ارتباط وثيق بين قوة العربي ، واكتمال شخصيته ، ونمو عقليته ، وبين إيجاز تعبيره إيجازاً غير مخلٍّ بمراوده .

وعلى الرغم من التسليم بأن لكل مقام مقالاً ، وأن الإطناب بغير ملل في موضعه ، كالإيجاز من غير خلل في موضعه ؛ فإن البلغاء إلى الإيجاز أميل ، قيل للفرزدق : ما صيرك إلى القصائد القصار بعد الطوال؟ فقال : لأنني رأيتها في الصدر أوقع ، وفي المحافل أجود .



وقالت بنت الحطيئة لأبيها: ما بال قصارك أكثر من طولك؟ فقال: لأنها في الأذان أوج، وبالأفواه أعلق، وقيل لشاعر: لِمَ لَأَ تَطِيلُ شعرك؟ فقال: حسبك من القلادة ما أحاط بالعنق.

وإذا كان هذا شأن الإيجاز عندهم، فما بال الإطناب إذا كان صواباً؟ قيل لإياد بن معاوية: ما فيك عيب غير أنك كثير الكلام؟ قال: أفتسمعون صواباً أم خطأ؟ قالوا: بل صواباً، قال: فالزيادة من الخير خير.

يقول أبو هلال العسكري المتوفى سنة خمس وتسعين وثلاثمائة معقباً: وليس كما قال؛ لأن للكلام غاية، ولنشاط السامع نهاية، وما فَضِّلَ عن مقدار الاحتمال دعا إلى الاستثقال فذلك هو الهذر والإسهاب، وهو معيب عند كل لبيب.

فالملاحظ: أنهم لا يرفضون الإطناب إذا كان صائباً، ولكنهم إلى الإيجاز أميل لعامل نفسي، هو أن استعداد الناس لطول التلقي متفاوت، ولنشاط أكثرهم حدٌ معين، يؤدي ما زاد عنه إلى الاستثقال والملل، وقد تؤدي الإطالة إلى ضياع المقصود واستبهام الغرض؛ ولذا يقول محمد الأمين: عليكم بالإيجاز؛ فإن له إفهاماً وللإطالة استبهاماً.

وقال آخر: القليل الكافي خير من كثير غير شافي؛ فإذا جئنا إلى كتاب الله الكريم؛ وجدنا أن المعول عليه في الحكم بالإيجاز أو الإطناب في القرآن الكريم، هو قياس التعبير في إطار الجملة والآية أو السورة، إلى ما يراد به، لا قياساً إلى ما يفهم منه؛ لأن أفهام الناس متفاوتة، وهي مهما نضجت ودققت؛ لن تبلغ نهاية ما أودع الله في كلامه من معاني؛ ولهذا فإن الخير لنا أن نسلم بأن القرآن كله إيجاز لعدم استطاعتنا الإحاطة بمراد الله من كلامه.

وإذا كان ولا بد من اعتبار يعول إليه في الحكم بالإيجاز والإطناب فلن نجد أضبط من قياس التعبير إلى طبيعة المقام، وحاجته بشرط حسن التقدير، ولعلنا نجد أصلاً لذلك عند العلامة السعدي عندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مریم: ٤٤]، يقول: فإنه إطناب بالنسبة إلى المتعارف، وهو قولنا: يا رب شخت، لكنه إيجاز بالنسبة إلى ما يقتضيه المقام؛ لأنه مقام بيان انقراض الشباب، وإتمام المشيب؛ فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية البسط، ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن.

أما بالنسبة للقراءات القرآنية: فإن الإيجاز يتميز عن غيره من الظواهر البلاغية فيها بأنه غرض أصيل، وظاهرة مطردة في كل القراءات؛ فلا تتحقق في قراءة دون أخرى، بل إنه ظاهرة مشتركة مع كل الظواهر البلاغية الأخرى في القراءات؛ بحيث يمكن اعتباره من أهم الوسائل التي تبرز دور القراءات في تحقيق الإعجاز البلاغي.

ونجد العلماء وهم يعدون أغراض القراءات من تيسير وتخفيف وإجمال، وتفصيل نجدهم يذكرون إلى جانب هذا غرض الإيجاز، فلا يذكرون من الظواهر البلاغية غيره لوضوحه واطراده.

والإيجاز في القراءات ناشئ من أن لكل قراءة دلالة واعتباراً فاللفظ المقروء بقراءتين يحمل دالتين واعتبارين، ليس بقدر اللفظ ولكن تكون الدلالة الواحدة منهما بمقدار آية كاملة، والدلالات المترتبة على تعدد القراءات كلها معتبرة، ويطلبها السياق والموقف.

ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا عُزَّىٰ لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ

ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُخَيِّئُ وَيُمَيِّتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١٥٦﴾ آل عمران: ١٥٦، ففي قوله تعالى: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ قراءتان متواتران؛ القراءة الأولى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ بالتاء، وبها قرأ ابن كثير وحزمة والكسائي وخلف العاشر، الثانية: "والله بما يعملون بصير" بالياء، وبها قرأ الباقر.

### توجيه القراءتين مع بيان الوجه الإعجازي على كل منهما:

إن تنوع القراءتين بما يفيد الآتي: إن قراءة التاء تجعل الضمير في الفعل ﴿تَعْمَلُونَ﴾ عائداً على المؤمنين المخاطبين، والذين يحذرهم الله سبحانه أن يكونوا مثل الكافرين، فيما ذكر وحكى عنهم.

والمعنى: والله مطلع على أعمالكم، فيجازيكم عليها، وقراءة الياء تجعل الضمير عائداً على الذين كفروا على سبيل الوعيد لهم، وبذلك نرى أن قراءة الفعل تعملون بالتاء مرة وبالياء مرة أخرى أغنى عن أن تكون الفاصلة مثلاً، والله بما يعمل المؤمنون والكافرون، أو بصير بما تعملون، ويعمل الكافرون، أي: إن القراءتين معاً تحققان شمول علم الله -جلت قدرته- واطلاعه على ما يعمل الناس جميعاً؛ فضلاً عن الاعتبارات المعنوية المرتبطة بكل قراءة، ففي قراءة التاء تحذير للمؤمنين من مماثلة الكافرين فيما قالوا، وفي قراءة الياء وعيد للكافرين؛ لانصراف الكلام إليهم انصرافه للغائب.

### القراءات وأسرار الالتفات، وبيان ذلك على المعنى

جاء في (لسان العرب) عن تعريف الالتفات يقال: لَفَتَ وَجْهَهُ عن القوم: صرفه، ويقال: التَفَتُ التَفَاتًا، والتلفت أكثر منه، ويقال: لَفَتُ فلانًا عن رأيه،

أي: صرفته عنه، ومنه الالتفات، والالتفات بالمعنى الاصطلاحي في عرف علماء المعاني: هو نقل الكلام من أسلوب إلى آخر، أعني: من التكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى واحد من هذه الصيغ بعد التعبير بالأول، هذا هو المشهور.

وقال السكاكي، المتوفى سنة ست وعشرين وستمائة: هو التعبير عن المعنى بطريقٍ مخالفٍ لمقتضى الظاهر من الطرق الثلاثة المتقدمة، سواء سبقه تعبيرٌ آخر بطريقةٍ أخرى من هذه الطرق أو لا، كما في قول الشاعر:

إلهي عبدك العاصي أتاك ❖ .....

فهذا التفات عن السكاكي؛ لأنه تعبيرٌ عن المعنى بما يخالف مقتضى الظاهر؛ إذ مقتضاه أن يعبر بضمير التكلم؛ لأن المقام له فيقال: أنا العاصي؛ فالتعبير بالاسم الظاهر هنا مخالف لما يقتضيه ظاهر المقام، ولا يعتبر التفاتاً عند الجمهور؛ لعدم وجود تعبير سابق عليه كما هو الشرط عندهم، فالالتفات عند الجمهور حينئذٍ أخص منه عند السكاكي، فكل التفات عند الجمهور التفات عند السكاكي ولا العكس.

### شرط الالتفات: أمران:

**الأول:** أن يكون الضمير في المنفصل إليه عائداً في نفس الأمر إلى المنتقل عنه، وإلا يلزم عليه أن يكون في نحو: أنت صديقي التفات.

**الثاني:** أن يكون في جملتين، وإلا يلزم عليه أن يكون نوعاً غريباً.

وللالتفات فوائد؛ منها: تطرية الكلام، وصيانة السمع عن الضجر والملل؛ لما جُبلت عليه النفوس من حب التنقلات، والسامة من الاستمرار على منوالٍ

واحد، وهذه فائدته العامة، ويختص كلُّ موضع بنكت ولطائف باختلاف محله. والالتفات بما تعارف عليه البلغاء موجودٌ في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والأدب العربي شعره ونثره.

### الالتفات عند البلاغيين ستة أقسام:

**الأول:** الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، مثل: قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] إلى قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فالتفت من الغيبة إلى الخطاب، والنكته فيه أن العبد إذا ذكر الله تعالى وحده، ثم ذكر صفاته التي تبعث كل صفة منها على شدة الإقبال وآخرها: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

المفيد: أنه مالك الأمر كله في يوم الجزاء يجد من نفسه حاملاً لا يقدر على دفعه على خطاب من هذه صفاته بتخصيصه بغاية الخشوع والاستعانة به في المهمات.

**الثاني:** الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينِ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يونس: ٢٢]، والأصل وجرين بكم، ولكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة لحكاية حالهم لغيرهم والتعجب من كفرهم وفعالهم، واستدعاء الإنكار منهم عليهم، فلو استمر على خطابهم لفاتت هذه الفائدة.

**الثالث:** الالتفات من الغيبة إلى التكلُّم، ومثال ذلك: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩]، إذ الأصل: فَسَاقَهُ. قال الزمخشري: وفائدة الالتفات في هذه الآية وأمثالها التنبيه على التخصيص بالقدرة وأنه لا يدخل تحت قدرة أحد.

**الرابع:** الالتفات من التكلم إلى الغيبة، كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَّخِذُهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، والأصل: فآمنا بالله وببي، فعدل عن ذلك لنكتتين؛ الأولى: دفعُ الشبهة عن نفسه بالعصية لها، الثانية: تنبيههم على استحقاقه لاتباع ما أُصِفَ به من الصفات المذكورة من النبوة، والأمية التي هي أكبر دليل على صدقه، وأنه لا يستحق الاتباع لذاته، بل لهذه الخصائص.

**الخامس:** الالتفات من التكلُّم إلى الخطاب، ووجهه حثُّ السامع وبعثه على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه، وأعطاه فضل عناية تخصيص بالمواجهة، ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ليس: ١٢٢، والأصل: وإليه أرجع، فالتفت من التكلم إلى الخطاب، ونكتته أنه أخرج الكلام في معرض مناصحته لنفسه وهو يريد نصح قومه تلطفاً وإعلاماً أنه يريد لهم ما يريد لنفسه، ثم التفت إليهم؛ لكونه في مقام تخويفهم ودعوتهم إلى الله تعالى.

**النوع السادس:** الالتفات من الخطاب إلى التكلم، وهذا القسم ليس له شاهد من القرآن الكريم، ومثله من الشعر قول علقمة بن عبيدة المتوفى سنة عشرين قبل الهجرة:

صحا بك قلب في الحسان طروب ❖ بعيد الشباب عصر حان مشيب  
يكلفني ليلي وقط شط وليها ❖ وعادت عواد بيننا وخطوب

الأصل أن يقول: تكلفك، لكنه التفت من الخطاب في "صحا بك" إلى التكلم في "تكلفني"، وإذا تتبعنا ظواهر الالتفات في القراءات القرآنية وجدنا أنه ناشئ من

المخالفة بين أحرف المضارعة النون والتاء والياء ومعلوم أن النون للمتكلم والياء للغيبة والتاء للخطاب، وعليه فهناك مواضع يقرأ فعلاها تارة بالنون معاً جرياً على مقتضى الظاهر كما يقرأ أولهما بالنون نجد فيها قراءة فعلين مضارعين متجاورين أو متقاربين بالتاء معاً أو أولهما بالتاء والآخر بالياء، والضمير الذي أسند إليه الفعلان واحد، فيترتب على ذلك التفات من الخطاب إلى الغيبة.

وتارة أخرى نجد قراءة فعلين معاً بالياء أو أولهما بالياء والآخر بالتاء، فيكون ذلك انتقالاً وتحولاً من الغيبة إلى الخطاب، وتارة ثالثة نجد قراءة فعلين بالنون معاً جرياً على مقتضى الظاهر كما يقرأ أولهما بالنون والآخر بالياء تارة أخرى والضمير الذي أسند إليه الفعلان واحد، فيكون ذلك صرفاً للكلام عن نسقه ووجهه على سبيل الالتفات من التكلم إلى الغيبة، وهكذا يترتب الالتفات على إحدى القراءتين، كما لا يفوتنا أن ننبه على أن الغرض البارز الذي نجده في كل التفات مترتب على القراءات هو تحقيق التوازن بين السياق اللفظي والغرض المعنوي.

ومن الأمثلة التي وردت في القرآن الكريم على سبيل المثال: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٧٤]، ورد في قوله تعالى: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ قراءتان؛ قرأ ابن كثير يعملون بياء الغيبة على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة إذ أن سياق الآية وهو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ١٧٤] يقتضي الخطاب فيقال تعملون، ولكن التفت إلى الغيبة إعراباً عن خطاب هؤلاء الذين قست قلوبهم، وتحقيراً لشأنهم، وإشعاراً بأنهم في حالة من البعد عن أهلية خطاب الله تعالى لهم، والأمثلة على ذلك من القرآن الكريم كثيرة.





## (اختلاف القراءات بلاغيًا وأثره في التفسير (٣))

## عناصر الدرس

- العنصر الأول : تنوع الرابط بين اللفظي والمعنوي ٢٧٧
- العنصر الثاني : الأثر المترتب على تبادل القراءات بين التقديم والتأخير ٢٧٩
- العنصر الثالث : القراءات وأثرها التفسيري في المحسنات البديعية ٢٨٤
- العنصر الرابع : القراءات والتجريد، وأثر ذلك في التفسير ٢٨٧



### تنوع الرباط بين اللفظي والمعنوي

قد يتعاقب على الموضوع الواحد إثبات الرباط اللفظي وحذفه في القراءة فيترتب على ذلك تنوع الرباط بين الجمل فتكون لفظية تارة، أي: بلفظها الموضوع لها في عُرف اللغة، ولم يرد في ذلك ها هنا غير الواو والفاء، وتكون معنوية تارة أخرى، أي: بجهة من جهات الربط الأخرى التي يتحقق بها الالتباس بين الجمل سواء كانت بالمشاركة الإعرابية أم بغيرها، وتشير نصوص توجيه القراءة إلى اتفاق معظم الموجهين على القول بتنوع الروابط في غير موضع يجتمع عليه التباين القرآني بإثبات الرباط، وحذفه على الرغم من خلفهم في تحديد جهاته، والإبانة عن بواعثه.

وآية ذلك ما تردد في توجيه قراءتي: "وقالوا" بإثبات الواو وحذفها من قول الله تعالى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَلْبُونٌ ﴾ [البقرة: ١١٦]؛ حيث قرأها ابن عامر وحده بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام، وقرأها الباقر بالواو، وهي كذلك في مصاحف أهل المدينة، ومكة والكوفة والبصرة، فيقرؤها ابن عامر هكذا: "قالوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ" يقرؤها بحذف الواو، فذهب الفارسي وغيره: إلى أن حذف الواو في ذلك يجوز من وجهين: أحدهما: أن الجملة التي هي: "قالوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا" ملابسة بما قبلها من قوله: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا ﴾ [البقرة: ١١٤].

ومن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه جميع المتظاهرين على الإسلام من صنوف الكفار؛ لأنهم بقتالهم المسلمين وإرادتهم غلبتهم، والظهور عليهم ما

يبارك لهم من مواضع متعبداتهم، وإذا كان التأويل على هذا؛ فالذين قالوا: "اتخذ الله" من جملة هؤلاء الذين تقدم ذكرهم، فيستغنى عن الواو لالتباس الجملة بما قبلها، كما استغني عنها في نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٩]، ولو كان "وهم فيها خالدون" كان حسناً إلا أن التباس إحداهما بالأخرى، وارتباطها بها أغنى عن الواو.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢٢]، ولم يقل: "ورابعهم" كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢٢]، ولو حذف الواو منها، كما حذف من التي قبلها، واستغنى عن الواو بالملابسة التي بينهما كان حسناً، والوجه الآخر: أن تستأنف الجملة، فلا تعطفها على ما تقدم.

وقد ردد أبو حيان المتوفى سنة خمس وأربعين وسبعمائة فحوى كلام الفارسي، بعدما رأى أن "وقالوا" بإثبات الواو على قراءة الجمهور أكد في الربط؛ فيكون عطف جملة خبرية على جملة مثلها، وقيل: هو عطف على قوله: ﴿وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ﴾ فيكون معطوفاً على معطوف على الصلة، وفصل بينهما بالجمل الكثيرة، وهذا بعيد جداً ينزه القرآن عن مثله.

وقرأ ابن عباس وابن عامر وغيرهما "قالوا" بغير واو، ويكون على استئناف الكلام أو ملحوظاً فيه معنى العطف، واكتفى بالضمير، والربط به عن الربط بالواو، فقراءة إثبات الواو على هذا تأكيد للربط بلفظه الظاهر بين: ﴿وَقَالُوا أَنَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦] وما قبله من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ١١١]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣]، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَنَعَ

مَسْجِدَ اللَّهِ ﴿البقرة: ١١٤﴾ وذلك لتعدد عقائدهم الفاسدة، وأقوالهم الكاذبة على الله تعالى.

ولا بأس من الفصل بين هذه الجمل المتعاطفة بعضها على بعض بجمل ليست اعتراضية، وإنما وردت في سياقها على سبيل البيان أو التعليل في إطار مضمون واحد، وهذا أمر لا يقلل من نزاهة القرآن الكريم، فضلاً عن جواز لغته بلا خلاف.

أما قراءة حذف الواو فهي تستشعر الترابط المعنوي بين جملة "قالوا اتخذ الله ولداً" وما قبلها، وجهة هذا الترابط أو الالتباس على حدّ تعبير الفارسي، هو تعلق الجملة بما قبلها تعلق البدل بالمبدل منه، ويعود الضمير فيها على جميع من سبق ذكرهم من اليهود والنصارى ومشركي العرب، فكلهم في الظلم والتقول على الله مشتركون.

كما يجري هذا الربط من ناحية أخرى على ما يسمى بالاستئناف البياني؛ لوقوع الجملة جواباً عن سؤال مُقَدَّر، كأنه قيل بعدما عدّد من قبائحهم: هل انقطع خيط إسهابهم في الافتراء على الله أم امتد؟ فقيل: بل امتد؛ فإنهم قالوا ما هو أشنع من ذلك.

### الأثر المترتب على تبادل القراءات بين التقديم والتأخير

معلوم: أن التقديم و التأخير أحد أساليب البلاغة؛ فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة، ومَلَكَتِهِمْ في الكلام، وانقياده لهم، ولهذا الأسلوب في الكلام أحسن موقع وأعذب مذاق.

وينقل السيوطي - رحمه الله - أن السلف رضي الله عنهم قد تعرضوا لشيء من ذلك في بعض آيات أشكل معناها بحسب الظاهر، فلما عُرِفَ أنها من باب التقديم والتأخير أتضح مدلولها، فقد أخرج ابن أبي حاتم، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٢٥٥]، قال: هذا من تقاديم الكلام يقول: لا يعجبك أموالهم في الحياة الدنيا؛ إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة.

وأخرج الطبري عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا آرِنَا اللَّهُ جَهْرَةً﴾ [النساء: ٢١٥٣]، قال: إنهم إذا رأوا الله فقد رأوه، وإنما قالوا: جهرة آرنا الله، قال: هو مقدم ومؤخر، قال ابن جرير: يعني أن سؤالهم كان جهرة.

وقد تعرض علماء اللغة لذلك وهم بصدد معالجة قضاياهم النحوية، ودار حديثهم فيه على تشعبه حول ما يجب فيه وما يجوز، وكذلك القبيح الذي قد يورث الكلام تعقيداً، ومنطلقهم في ذلك مقولتا الرتبة ومراعاة الأصل في الكلام، ولذلك قسموا التقديم إلى قسمين؛ إما أن يقدم في الرتبة دون الحكم كتقدم المفعول على فاعله، وإما أن يقدم في الرتبة والحكم معاً كتقدم رتبة المفعول وحكمه في باب الاشتغال إذا ما ارتفع بالابتداء كما في قولهم: زيد ضربته.

واللافت للنظر: أن لقرينة الإعراب والبناء دوراً أولوياً مهماً في ملاحظة ظاهر التقديم والتأخير، واستشراق قيمتها التعبيرية؛ إذ أنها تعين على تحديد الدلالة الوظيفية للكلمة داخل تركيبها، ومن ثمّ تتيح لها حرية الحركة بالتقديم، أو التأخير تحقيقاً أو تقديرًا؛ لذلك فإن رصد هذه الظاهرة، ها هنا لا يعني أن ثمة تغييراً يقع في النسق القرآني الثابت في الرسم العثماني ما بين قراءةٍ وأخرى وإن

وقع أحياناً، فقد وسم معظمه بالشذوذ، وإنما يعني ما يترتب على تغيير الأوجه الإعرابية، والصرفية بين القراءات من تقديرات نحوية تحتمل تقديماً أو تأخيراً أو لا تحتمل.

وبناء على ذلك؛ فيختار العالم أو المفسر هذا التقدير أو ذاك، إما مسaireً لمذهبه، وإما قصداً إلى بيان وجه بلاغي يستدعيه السياق، ويتطلبه المقام. ولعل الجدير بالذكر أن العلة الكبرى التي فطن إليها سيوييه في مقولته المأثورة: كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم، وهم بيانه، أعني: قد ظلت مهاداً يخلد إليه كثير ممن يتعرضون لتلك الظاهرة الأسلوبية بالبحث أو التوجيه.

ولنذكر بعض الأمثلة على ذلك:

**النموذج الأول:** قوله تعالى: ﴿بَعْضٌ فَأَلَّذِينَ هَا جَرُوا وَأَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُودُوا فِي سَبِيلِي وَقَتَلُوا وَقَتَلُوا﴾ [آل عمران: ١٩٥]، وقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١]، ففي قوله تعالى: ﴿وَقَتَلُوا وَقَتَلُوا﴾ وكذا في قوله: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ قراءتان متواترتان؛ الأولى: ﴿وَقَتَلُوا وَقَتَلُوا﴾ للمفعول، وبها قرأ المدنيان، والبصريان، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وزاد ابن كثير، وابن عامر تشديد التاء من قوله تعالى: "وقُتِلوا" الواقع في سورة "آل عمران".

القراءة الثانية: "وقُتِلوا وقاتلوا" "فَيُقْتَلُونَ وَيُقْتَلُونَ"، ببناء الفعل الأول في الموضعين للمفعول، والثاني للفاعل على التقديم والتأخير عكس القراءة السابقة، وبهذه القراءة قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر.

توجيه القراءات مع بيان الوجه الإعجازي المترتب على ذلك :

ذكر الإمام ابن الأنباري في توجيهه ما يدل على أن الواو تدل على الجمع دون الترتيب ، فلذلك لم يبالِ قَدَمٌ أو آخِرٌ وإلا فيستحيل أن تكون المقاتلة بعد القتل ، وزاد على ذلك قائلاً : وقد يجوز أن يراد بقتل بعضهم ، ويقاتل الباقي ، وهو كثير في كلامهم ، وهذا أيضاً هو فحوى توجيه أبي علي الفارسي حين قال : إن تقديم "قاتلوا" على "قتلوا" حسن ؛ لأن القتال قبل القتل ، ومن قرأ : "قُتِلُوا وَقَاتَلُوا" كان حسناً ؛ لأن المعطوف بالواو يجوز أن يكون أولاً في المعنى ، وإن كان متأخراً في اللفظ ، وليس العطف بها كالعطف بالفاء. وكذا اختلافهم في سورة "التوبة".

ووجه من قرأ "قُتِلُوا وَقَاتَلُوا" أن يكون لما قُتِلَ منهم قاتلوا ، ولم يهنوا ، ولم يضعفوا للقتل الذي أوقع بهم ، كما قال : ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ آل عمران : ١٤٦ ، ومعنى ذلك : أنهم رأوا للعطف بالواو معنيين ؛ معنى جمع اللفظين من غير ترتيب ، وذلك على اعتبار اتحادِ الفاعلين الذين صدرَ منهم هذان الفعلان ؛ ومن ثمَّ استحال الترتيبُ على قراءة الآخرين عند ابن الأنباري ، وفيه دليل على أن الواو لا توجب الترتيب.

أما المعنى الآخر : فهو إفادة التوزيع ، أي : منهم من قُتِلَ ، ومنهم من قاتل مع اشتراك الجميع في القتال بدايةً ، أحسبهم يرون ذلك وهم على ذكرٍ للمعنى الأصلي الذي حددوه للواو ، لكنَّ هذا لم يمنع ثعلباً -أحمد بن يحيى- من التساؤل عن سر تقديم البناء للمفعول "قتلوا" حتى رأى أن القراءة به أبلغ في مدحهم ؛ لأنهم لم يهنوا ، ولا ارتاعوا لقتل أصحابهم ، بل وجدوا في القتال بعد قتل أصحابهم ، وبذلك استحقوا ثناء الله ﷻ في الآية قبلها ﴿وَكَايِنٍ مِّن نَّبِيِّ قُتِلَ



مَعَهُرِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ﴿١٤٦﴾ آل

عمران: ١٤٦.

كما بحث أبو السعود في مدلول الترتيب الذي قد ترمي إليه الواو فطفقَ يلتمس لتقديم كلِّ حالةٍ على الأخرى فائدةً بلاغيةً ؛ فكان تقديم حالة القتالية على حالة المقتولية ؛ للإيدان بعدم الفرق بينهما في كونهما مصداقاً لكون القتال بذلاً للنفس ، وتقديم المبني للمفعول في القراءة الأخرى ؛ لكون الشهادة عريقة في الباب ، وإيداناً بعدم مبالاتهم بالموت في سبيل الله ، بل بكونه أحب إليهم من السلامة ، ولا يستقيم عندئذ أن يتخذ ذلك دليلاً على أن المعاني لا تختلف بتغاير القراءات تقديماً وتأخيراً لا لشيء سوى أنها متعاطفة بالواو ؛ لأن هذا ربماً يؤدي بوجهٍ من الوجوه إلى الزعم بأن تركيب الألفاظ يجيء هكذا كيفما كان وأتفق.

وذلك أمر لا يتصوره امرؤُ ينعم النظر في أبلغ الكلام ؛ إذ أن ترتيب ألفاظه في الذكر ، كما قال عبد القاهر: إنما يتأتى على حسب تقدم المعاني في النفس. وأن ما تقدم من الكلام فتقدمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان ، والمعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء إما بالزمان وإما بالطبع ، وإما بالرتبة ، وإما بالفضل والكمال ، فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخلد والفكر بأحد هذه الأسباب الخمسة أو بأكثرها سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق ، وكان من ترتب الألفاظ بحسب ذلك.

وهكذا ينبغي أن يكون النظر إلى منهج القرآن في العطف بها وذلك النَّظَر الذي لا يقف عند حدود المواضعة ، بل يتجاوزها إلى استشراق الأوجه البلاغية ، والإعجازية التي يستدعيها سياقُ المقدم في الذكر ؛ فلا شك أن له حظاً وفضلاً على المؤخر ؛ فإذا ما تغايرت قراءاته ، كان لكلِّ وجهٍ ما يناسبه من المعنى ، وعليه

فلكل قراءة دلالة تدل عليها، وذلك لما كان القتلُ نفسه هو المكروه لا بالنسبة إلى معين كان المدحُ على اقتحامِ موجباته فُبنيَ المفعول قوله: "وَقَتَلُوا" أي: فيه، فخرجوا بذلك عن مساكن أرواحهم، بعد النزوح عن منازل أشباحهم. وقراءة حمزة ومن معه بتقديم المبنى للمفعول، أبلغ معنى وأمدح؛ لأنها أشدُّ ترغيباً في الإقدام على الأخصام، ومن طلب الموت لا يقف له خصمه؛ لأن من استقتلَ أقدامَ على الغمراتِ إقدامَ الأسدِ، ولم يقف أمامه أحد؛ فيكون المعنى: طلبوا أن يكونوا مقتولين فقتلوا أقرانهم، هذا بالنسبة إلى الإنسان نفسه. ويجوز أن يكون إلى المجموع فيكون المعنى إنهم يقاتلون أو قاتلوا بعد أن رأوا كثيراً من أصحابهم قد قُتلَ من غير أن يوهنهم ذلك.

### القراءات وأثرها التفسيري في الحسنات البديعية

لقد آل البحث البلاغي إلى تقسيم علومه إلى ثلاثة، لكل منها مفهومه، ومادته التي تشكل مباحثه، وفنونه فكان أن خُصِّصوا تتبع خواص التراكيب، كما هو معلوم بعلم المعاني وتأدية المعنى الواحد بطرقٍ متعددة بعلم البيان، ثم كانت هناك فنونٌ أخرى لا تدخل من وجهة نظرهم في حدِّ هذين العلمين فخصوا بها علم البديع.

قال الدكتور أحمد سعد: وفي ظني أن نقد هذا المتجه الذي ألمح إليه بعض المعاصرين، ينبغي ألا يقع على عاتقِ التقسيم في حدِّ ذاته إن كنا نسلم بدهاءة بأن تقسيم العلم لازمة منهجية يقتضيها مقام التعليم والدرس، وإنما يحقق له أن يتجه إلى نظرة المتأخرين، وطريقة تناولهم لفنون كل قسم من هذه الأقسام وبخاصة

فنون البديع ؛ وذلك حين صرفوا جُلَّ همِّهم إلى التعريف بالفن ، وسوق الأمثلة ، والشواهد المتوارثة له عادةً من غير تحليل يكشف عن مرجع البلاغة فيها ؛ فضلاً عن تهميشهم بدور البديع في فن القول ؛ إذ تصوروا أنه يأتي لمجرد تحسين الكلام وتزيينه بعد مطابقتها لمقتضى الحال ، ووضوح دلالته على المعنى المراد ، وهما غاية العِلْمَيْنِ الآخرين .

ويبدو أن الذي حملهم على ذلك طريقة الكتابة في تلك الأعصر ، وولع الأدباء والشعراء حينئذٍ بهذه الفنون في نثرهم ونظمهم ، والإفراط في استخدامها إلى حدِّ الإلغاءِ ، والتعمية أحياناً ؛ فانعكس ذلك في المقابل على نظرة العلماء إلى فنون البديع وعلى تصورهم لقيمتها البلاغية في الكلام .

واللافت : أن كثيراً من الدراسات الحديثة والمعاصرة قد درجت على اتباع ذلك المنهج بطريقة تناوله ، وسرد أمثله ، وشواهد المتوارثة ، وإن كان ثم اختلاف فهو في إضافة مثال من هنا وشاهد من هناك مع الإشارة أحياناً إلى عقم هذه الطريقة بإشارة لا تتجاوز الجانب النظري إلى محاولة الاستشهاد بالقبسات المضيئة في تراث هذا الفن ، والإفادة منها في تحليل النصوص ونقدها .

إذ لم يكن البديع عند المتقدمين من البلاغيين والنقاد مجرد حلية عرضية يزدان بها الكلام ، كما تصور المتأخرون ، وإنما كان عندما يحسُنُ موقعه لُحْمَةً الفن ، ومناطق اقتدار الأديب في بناء نظمه وتشكيل صورته وإبراز معناه ؛ بحيث لو رُحِّنا نستبدل لفظه بلفظ آخر ؛ لهوى به ذلك عن مرتبة الحسن .

يدلنا على ذلك مثلاً : موقف الجاحظ من السجع ، ومدى ارتباط الإيقاع فيه بنسق الكلام ، وغرضه في أثناء تعليقه على قول الأعرابي لعامر المائي : حُلِّتْ رِكَابِي ، ومُرِّتْ ثِيَابِي ، وضُرِبَتْ صِحَابِي ، قال : أو سجعٌ أيضاً؟ قال الأعرابي :

فكيف أقول ؛ لأنه لو قال : حُلِّتْ إبلي ، أو جمالي ، أو نوقي ؛ لكان لم يعبر عن حق معناه ، وإنما حُلِّتْ ركابه ، فكيف يدع الركاب إلى غير الركاب ، وكذلك قوله : خرقت ثيابي ، وضربت صحابي ؛ لأن الكلام إذا قلَّ وَقَعَ وقوعاً لا يجوز تغييره .

وقد أكد عبد القاهر هذا المذهب في إطارِ نظريتهِ في النظم ، بل نقله عنه تعليقه على قول الأعرابي ، وزاد في تعليقه أنه لم يعلم أصلحَ لما أراد من هذه الألفاظ ، ولم يره بالسجع مُخْلاً بمعنى ، أو محدثاً في الكلام استكراهاً أو خارجاً إلى تكلفٍ ، واستعمال لما ليس يعتاد في غرضه ، ثم يخرج من ذلك بحقيقة مؤداها : أن المعنى المقتضي اختصاص هذا النحو بالقبول : هو أن المتكلم لم يَقْدِ المعنى نحو التجنيس والسجع ، بل قاده المعنى إليهما ، وعثر به عليهما ، حتى إنه لو رام تركهما إلى خلافهما مما لا تجنيس فيه ولا سجع لدخل من عقود المعنى ، وإدخال الوحشة عليه في شبيهه بما يُنسَبُ إليه المتكلف للتجنيس المستكروه ، والسجع النافر .

هكذا كان وِرَآن البديع في نظر حُذَّاقِ البلاغيين ، والنقاد عنصرًا من عناصر تشكيل الصورة ، والتأثير على المتلقي ، لا زخرفاً من القول يُصَارُ إليه عرضاً بعد مطابقتِهِ لمقتضى الحال أو غيره ، فهذا لا شك تعسفٌ ظاهر لا يستقيم مع الواقع التعبيري في النصوص العالية .

أما الدكتور منير سلطان : فقد وقف من تلك الفنون المؤدِّية إلى البديع موقفاً آخر أساسه النظر إلى قيمتها البلاغية في تشكيل الصورة ، وإبراز المعنى ؛ فكان ثمَّ فنونٌ تبرز المعنى بلا إيقاع ، وفنون أخرى تفي بحق المعنى مصحوباً بالإيقاع المناسب ، وجرى على الأولِ ها هنا فن المبالغة والتجريد ، وعلى الآخر فن المشاكلة والفواصل .

وقد شمل هذا الفن مباحث عديدة منها: المبالغة، والتجريد، والتضمن، وغيرها، وقد ذكر السيوطي - رحمه الله تعالى - في كتابه (الإتقان) أنواعاً كثيرة لهذا الفن، وتحدث عنها بالتفصيل.

### القراءات والتجريد، وأثر ذلك في التفسير

إن التجريد من علوم البلاغة، ومن علوم علم البيان ومن أساليب القرآن، وفنونه البليغة، وهو في عُرْف جمهور البلاغيين أن يُنتزَع المتكلم من أمر ذي صفة أمراً آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمالها في المتنوع منه، حتى أنه قد صار منها بحيث يمكن أن يُنتزَع منه موصوفٌ آخر بها، وبعبارة أُخرى هو أن يعتقد أن الشيء من نفسه معنى آخر كأنه حقيقة ومحصوله، وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لِمَا عَقِدَتْ عليه معانيها.

ومن أمثلة التجريد: قولهم: لأن لقيت زيدا لتلقين معه الأسد، ولئن سألته لتسألن منه البحر، فظاهره: أن فيه من نفسه أسداً وبحراً، وهو عينه هو الأسد والبحر، لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه وعلى هذا يخاطب الإنسان منه النفس حتى كأنها تقابله أو تخاطبه، ومنهم قول الأعشى:

..... ❖ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعَا أَيُّهَا الرَّجُلُ

وهو الرجل نفسه لا غيره.

ومن أمثلة التجريد أيضاً: قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]، فظاهر هذا أن في

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

العالم من نفسه آيات وهو عينه، ونفسه تلك الآيات، ومنه قوله تعالى أيضاً:  
﴿هُمَّ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨]، وهي نفسها دار الخلد.

ومن أمثلة القراءات في ذلك: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ أَعْلَمُ﴾ قراءتان متواترتان:

**الأولى:** "قال اعلم" بهمزة وصل وسكون الميم على الأمر، "قال اعلم أن الله على كل شيء قدير" وإذا ابتداءً بـ"اعلم" كسر همزة الوصل، وبهذه القراءة قرأ حمزة والكسائي.

**الثانية:** ﴿قَالَ أَعْلَمُ﴾ بهمزة قطع مفتوحة بدءاً ودرجاً، وبضم الميم على الخبر، وقراءة الوصل جاءت بصيغة الأمر، فبينت أن الأمر إما من الله تعالى لعزير، وإما من عزير.

فإن كان الأمر من الله تعالى فالمعنى: أن الله قال له بعد ما أجابه عن مسألتيه: "اعلم" واعتقداً يقيناً: أن الله على كل شيء قدير، وإن كان الأمر منه لنفسه حمل على أنه نزل نفسه في الخطاب منزلة الأجنبي.

والمعنى: فلما تبين له قال لنفسه: اعلمي يا نفسي هذا العلم اليقين الذي لم تكوني تعلمين معاينةً، ودع أبو علي في مثل هذا المعنى عن الأعشى:

وَدَعَّ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرِّكْبَ مُرْتَجِلٌ ❖ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أُيُّهَا الرَّجُلُ

فهو يعني بالخطاب نفسه، وهذا ما أفاده كلام النسفي.

وأما على قراءة الخبر فيكون المعنى أنه قال بعد معاينة عجائب قدرة الله: أعلم أن الله على كل شيء قدير، وليس معنى هذا أنه لم يكن يعلم ذلك من قبل، وإنما

هو كقول المؤمن إذا رأى هولاً: لا إله إلا الله؛ فالمؤمن كان يعتقد التوحيد قبل، ولكنه نطق بلسانِ المُعْتَبَرِ المُسَلِّمِ بالتوحيد، وكذلك عزيز.

### الوجه الإعجازي المترتب على تنوع القراءتين:

نلاحظ مما سبق أن القراءة بـ ﴿قَالَ أَعْلَمُ﴾ بصيغة المضارع بناء على نفسه، وبصيغة الأمر "قَالَ أَعْلَمُ" إفادة لغيره ما علم، لتدل القراءتان على أنه علم وعلم لأن العلم؛ إنما يتم حين يصل إلى غير العالم، فيجمع فضل العلم والتعليم. ويجوز أن يدل التعبير بالمضارع في "أعلم" على أنه لم يزل متصفاً بهذا العلم من غير نظرٍ إلى حالٍ ولا استقبالٍ، ويكون ذلك اعتذاراً عن تعبيره في التعجب بما دل على الاستبعاد بأنه إنما قاله استبعاداً لتعليق القدرة بذلك لا للقدرة عليه.





## (تضمين القراءات وأثره في التفسير)

## عناصر الدرس

- العنصر الأول : معنى التضمين ٢٩٣
- العنصر الثاني : الأثر التفسيري بين ما قرئ مصروفًا وغير مصروف ٢٩٥
- العنصر الثالث : تباين القراءات من صيغة مبالغة إلى صيغة مبالغة أخرى، وأثر ذلك على المعنى ٢٩٧
- العنصر الرابع : القراءات، وأثرها في الظواهر اللغوية والصوتية، وبيان ذلك على المعنى التفسيري ٣٠٠
- العنصر الخامس : تعدد اللغات واللهجات، وأثر ذلك في بيان المعنى التفسيري ٣٠٤



#### معنى التضمين

قال ابن هشام: قد يشربون لفظاً معنى لفظ، فيعطونه حجمه، ويسمى ذلك تضميناً، وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدَى كلمتين، وتوضح ذلك: أن التضمين هو إعطاء الشيء معنى الشيء، وتارة يكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف؛ فأما في الأسماء: فهو أن تُضمَّن اسماً معنى اسم؛ لإفادة معنى الاسمين جميعاً، كقوله ﷻ: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، ضَمَّنَ حَقِيقَ معنى حريص؛ ليفيد أنه محقوق بقول الحق، وحريص عليه.

وأما الأفعال: فأن تُضمَّنَ فعلاً معنى فعلٍ آخر، ويكون فيه معنى الفعلين جميعاً، وذلك بأن يكون الفعل يتعدَّى بحرفٍ، فيأتي متعدياً بحرف آخر ليس من عاداته التعدي به، فيحتاج إما إلى تأويله، أو تأويل الفعل ليصحَّ تعدي به، واختلفوا أيهما أولى؟ فذهب أهل اللغة وجماعة من النحويين إلى أن التوسع في الحرف، وأنه واقع غيره من الحروف أولى وذهب المحققون إلى أن التوسع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى لِتَضْمِينِهِ معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى؛ لأن التوسع في الأفعال أكثر.

ولنذكر بعض النماذج لذلك، مع بيان ما يترتب على ذلك من ثراء المعنى، وإظهار وجه الإعجاز المترتب على ذلك:

من ذلك: قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَاِ الْأَعْلَىٰ وَيُقَدِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ [الصافات: ٨]، ففي قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ قراءتان متواترتان؛ الأولى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ بتشديد السين والميم، وبها قرأ حفص عن عاصم، وحمزة

والكسائي وخلف العاشر، الثانية: "لَا يَسْمَعُونَ" بإسكان السين وتخفيف الميم على أنه مضارع سَمِعَ الثلاثي، وبها قرأ الباقر.

**توجيه القراءتين:** إن القراءة بالتشديد ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ تدل على أنهم منعوا من التسمع، وقد وردت بمعناها الإخبار عن أهل التأويل بأنهم كانوا يتسمعون الوحي فلما بعث رسول الله ﷺ رموا بالشهب ومنعوا، والقراءة بالتخفيف "لا يسمعون" تدل على أنهم مُنِعُوا من السمع، ولا تدل على أنهم منعوا من التسمع، بل التسمع ثابت في قوله سبحانه: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شَهَابًا رَصَدًا﴾ [الجن: ١٩]، وفي قوله ﷺ: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾ [الصفات: ١٠]، فعلم بذلك أنهم يقصدون الاستماع، وأيضاً جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعَزُولُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٢]، ولم يُقرئ هذا الموضع بالتَّسْمَعِ، والسمع مصدر سَمِعْتَ، والقصة واحدة.

وبذلك نرى أن اللفظ القرآني الواحد جاء بقراءتين تَضَمَّنَ نفي التسمع والسمع، ويستفاد من ثبوت التسمع فيمن يستمع وثبوت السمع في ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ﴾ أن المنفيين تَسْمَعُ وسمعَ خاصان، وهما: التسمع المفلح، والسمع البالغ، فهذا منفيان.

أما التسمع الثابت ففاشل؛ لأن القذف من كل جانب دحوراً إفشالاً له، وأما السمع الثابت: فلا عمر له، فكأنه لم يكن، بل هو على صاحبه الموت الزؤام العاجل؛ إذ أتبعه شهاب ثاقب من صنع الله الغالب.

### الوجه الإعجازي المترتب على تنوع القراءتين:

إن قراءة التشديد ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ تدل على انتفاء استماعهم وسماعهم، وقراءة التخفيف تفيد نفي إسماعهم دون استماعهم، أي: ينتفي عليها سماعهم، وإن

كانوا يسمعون، والجمع بين القراءتين سائغ، والعلاقة بينهما متقاربة، وذلك فإنهم يحاولون التسمع، ولكن الشُّهْبَ سرعان ما تخطفهم فلا يعودون إلى التَّسْمَعِ؛ وبالتالي لا يسمعون، فانتفى بالقراءتين عنهم التسمع والسماع معاً، وبذلك تلتقي القراءتان ويأتلفُ المعنيان.

### الأثر التفسيري بين ما قرئ مصروفاً وغير مصروف

الغرض هنا بيان الوجه البلاغي في ذلك، وفي العربية أسماء ممنوعة من الصرف، ويقصد بالصرف التنوين، نحو: فاطمة وأحمد، وقد وضع النحاة ضوابط لتلك الأسماء التي تمنع من التنوين ومن الكسر إلا إذا عُرِّفَتْ أو أُضِيفَتْ، وذهبوا إلى أن سبب المنع من الصرف هو مشابهتها للفعل، فالفعل عندهم أثقل من الاسم والتنوين ثقيل، وما شابه الفعل ثقيلٌ أيضاً، ولا يجوز اجتماعُ ثقيلين ولهذا تركوا التنوين؛ لتخفَّ الكلمةُ، فالأمرُ عندهم يقوم على الخفة والثقل. هذا عند علماء النحو.

أما علماء البلاغة فقد تناولوا ذلك في مراعاة التوافق بين الفواصل، ومفهوم مصطلح الفواصل من الوجهة البلاغية يشبه إلى حدٍّ بعيدٍ مدلول قافية البيت في الشعر، وقرينة السجع في النثر من حيث تماثل حروفها، أو تقاربها في المخرج، ولكنه اختصَّ بأواخر الآي لأمرٍ عقديٍّ بحتٍ يتصل بتنزيه القرآن الكريم عن صفة الشعرية.

وعلى الرغم من ذلك فليس ثمة من ينكر أن توافق الفواصل القرآنية على حروفٍ متشاكلَةٍ أو متقاربةٍ في المخرج كان للوفاء بحق الإيقاع الموسيقي فيما بينها، بل ما يستجلبه ذلك الإيقاع المتناغم من حسن إفهام المعاني وتمكينها في النفوس.

أما توجيه القراءات: فقد واكبت أولياته تلك الإشارات الباكرة وأسهم مع غيره من بيئات البحث في صياغتها، وتطبيق معطياتها، وكان أبرز ما وافق البحث هنا مذهب الفراء الذي شغف بمراعاة ذلك الملحظ إلى حدّ المغالاة أحياناً، وامتلات به نفسه حتى شهر به، وما يهمنا من مذهبه هنا أنه طفق يتخذ من مبدأ توافق الفواصل، ومراعاة المناسبة بينها علةً لا اختيار قراءةٍ على أخرى ووجهاً من وجوه توجيهها.

ومن مظاهر ذلك: صرف ما لا ينصرف في معهود الاستعمال اللغوي، وقد وردت عليه قراءة "قواريراً" من باثبات الألف من قوله **عَجَلْكَ: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِبَيْنَةٍ مِّنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴿١٥﴾ قَوَارِيرًا مِّنْ فِضَّةٍ قَدَرُهَا نَقِيرًا ﴿١٦﴾﴾** [الإنسان: ١٥، ١٦]، وفي هاتين الآيتين في لفظ: **﴿قَوَارِيرًا ﴿١٥﴾ قَوَارِيرًا مِّنْ فِضَّةٍ ﴿١٦﴾﴾** القراءات التالية: قرأ نافع وأبو جعفر والكسائي وشعبة "قواريراً قواريراً" بتنوينهما، ووقفوا عليهما بالألف، وقرأ ابن كثير وخلف العاشر في الأول بالتنوين، ووقفاً عليه بالألف، والثاني بغير تنوين، ووقفاً عليه بغير ألف، والباقون بغير تنوين فيهما، ووقف حمزة ورويس عليهما بغير ألف، ووقف هشام عليهما بالألف صلةً للفتحة، ووقف الباقون وهم: أبو عمرو، وحفص، وابن ذكوان، وروح، على الأول بالألف، وعلى الثاني بغير ألف، فحصل من ذلك أن من لم ينونهما وقف على الأولى بالألف إلا حمزة ورويساً، وعلى الثاني بغير ألفٍ إلا هشاماً.

فوجه المنع من الصرف، كما رأى الزجاج وغيره أنه الاختيار عند النحويين البصريين؛ لأن كل جمع يأتي بعد ألفه حرفان لا ينصرف، ومن قرأ: "قواريراً" فصرف الأول، فلأنه رأس آية، وترك صرف الثاني؛ لأنه ليس بأخر آية، ومن

صرف الثاني أتبع اللفظ اللفظ ؛ لأن العرب ربما قلبت إعراب الشيء ليتبع اللفظ اللفظ.

ومعنى هذا: أن قراءة المنع من الصرف قد جاءت جارية على مألوف الاستعمال ومعيارية اللغة، أما قراءة الصرف وإثبات الألف: فقد عدلت عن ذلك المألوف؛ لتحقق تناسب الإيقاع الصوتي بين رءوس الآي، وعضد هذا الوجه موافقة قراءته للسواد للرسم المصحف الذي راعت كتيبه ذلك الملحظ القرآني في كثير من المواضع.

ومن المعلوم أن التعريف والتنوين لا يجتمعان على اسم واحد، ولكن بعض الأوجه القرآنية قد عدلت عن ذلك الظاهر إلى زيادة الألف فيه حرصاً على التناسب الصوتي عند الوقوف على رءوس الآيات المنتهية بالألف، وقد فطن بعض الموجهين إلى ذلك فقالوا: إنما فعلوا ذلك؛ لأن أواخر الآيات عندهم فواصل، ويثبتون في آخرها في الوقف ما قد يحذف مثله في الوصل.

### تباير القراءات من صيغة مبالغة إلى صيغة مبالغة أخرى، وأثر ذلك على المعنى

ليس في القراءات المتواترة مثالاً لذلك، وسوف أذكر مثالاً واحداً من القراءات الشاذة، ومنه تحويل صيغة الفيعل إلى الفيعال، نحو: القيوم والقيام، قرأ عمر بن الخطاب: "الحي القيام" وهذه قراءة شاذة، لم يقرأ بها أحد من القراء العشرة. وجّه الفراء "القيام" وجهة لهجية للحجازيين؛ لأنهم يكثرون منه في الثلاثي، فيقولون للصواغ: الصياغ، فصيغة القيام: الفعال، والقيوم: الفيعل، ثم جمع الفراء بينهما في دلالتهما العامة بقوله: فهما جميعاً مدح، وقال الطبري: "القيوم" و"القيام" أبلغ في المدح من القائم.

وقد اختار عمر بن الخطاب قراءته "القيَام" ؛ لأن ذلك هو الغالب على لهجة أهل الحجاز في الثلاثي من الياء والواو، فيقولون للرجل الكثير الدوران: الديار، وقد ورد في قوله تعالى: ﴿مِنَ الْكٰفِرِيْنَ دِيَارًا﴾ [نوح: ٢٦]، على لهجة الحجاز، وجاء في (اللسان) أنهما من أبنية المبالغة؛ فالصيغتان بمعنى واحد فهما من الاختلاف اللهجي؛ لأن تساويهما في لهجة واحدة غير معقول، وإنما يكون توحيد المعنى في لهجات مختلفة.

أما في اللهجة الواحدة: فمعناها يجب أن يكونا مختلفين، فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما قال أبو هلال العسكري واستثنى ابن جني من ذلك حاجتهم إلى التعدد من أبنية الألفاظ في أوزان أشعارهم وسعة تصرف كلامهم. ومما يجدر ذكره: أن تحويل الواو إلى الياء في قيوم إلى قيام، وصوآغ إلى صياغ، وغيرها ظاهرة مطردة عند الحجازيين معروفة بالمعاقبة الحجازية لا أن اللهجات الحضرية تميل إلى الكسر أو الياء.

ونذكر مثلاً لتغاير القراءات المتواترة بين اسم الفاعل، وصيغة المبالغة، والموازنة بين المعنى في كل منهما، قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَبْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ [٣٦] يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَابٍ عَلِيمٍ [الأعراف: ١١١، ١١٢]، وقوله سبحانه: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ أَتَأْتُونِي بِكُلِّ سَحَابٍ عَلِيمٍ﴾ [يونس: ١٧٩]، ففي قوله تعالى: ﴿سَحْرٍ﴾ قراءتان متواترتان، الأولى: "سحار" بتشديد الحاء وألف بعدها على وزن فعَّال، وبها قرأ حمزة والكسائي، وخلف العاشر. الثانية: ﴿سَحْرٍ﴾ بألف بعد السين، وكسر الحاء مخففة على وزن "فاعل" وبها قرأ الباقون.



**توجيه القراءتين:** إن قراءة "سحَّار" على وزن فعَّال صيغة مبالغة وفي آية الأعراف، معناها: يأتوك هؤلاء الذين أرسلتهم بكل ساحر عليهم، أي: بكل ما هو في السحر كثير العلم بصناعته.

وفي آية يونس عليه السلام معناه: وقال فرعون لخاصته بعد أن رأى من نبي الله موسى الإصرار على دعوتيه ودعوة قومه إلى عبادة الله وحده: ائتوني أيها المملأ بكل ساحرٍ عليهم، أي: بكل ماهرٍ في السحر، كثير العلم بصناعته.

قال الطاهر بن عاشور بعد ذكره لقراءة "سحَّار": فيكون وصفُ عليهم تأكيداً للمعنى المبالغة؛ لأن وصفَ عليهم الذي هو من أمثلة المبالغة للدلالة على قوة المعرفة بالسحر، وأما على قراءة "ساحر"؛ فالمعنى: بكل ساحر مثله ماهر ساحر في السحر، وبهذا فقد وقع في أنفسهم أن موسى عليه السلام ساحر مثلهم، وأنه إذا كان على شيء من القوة بالنسبة لهم؛ فإن جمعهم هذا ما يتغلب على كل قوة.

### الوجه الإعجازي المترتب على تنوع القراءتين:

بإمعان النظر في دلالة كلٍّ من القراءتين نجد أنهما متقاربتان في المعنى قراءة ﴿بِكُلِّ سَاحِرٍ﴾ تدل على أنه بالغ العلم في السحر، ومما يزيد هذا الأمر وضوحاً قوله: ﴿بِكُلِّ﴾ التي تستعمل في معنى الكثرة، أي: بجمع عظيم من السحرة بالغ في علم السحر؛ لئلا يفوت شيء من السحر بتأخر البعض، وهذا أيضاً مما دلت عليه قراءة التشديد "بكل سحَّار" إلا أن هذه القراءة فيها زيادة مبالغة.

ولعل ذلك لما رأوا من قلق فرعون في الجملة، وهذا يدل على أن السحرة كانوا في ذلك الزمن عندهم في غاية الكثرة، أو أن فرعون قال: ائتوني بكل سحَّارٍ عليهم بصيغة "فعَّال" الدالة على الزيادة لزعمه، كما جاء في موضع "يونس"، فضلاً عن

أن لفظ سحر في السورتين تناسب عليم، ووصفه به يدل على التناهي في علم السحر.

قال ابن خالويه مؤكداً الفرق بين القراءتين: و"سحّار" أبلغ من ساحر؛ لأنه لمن تكرر الفعل منه، ففاعل يصلح للزمانين الحال والاستقبال، فإذا شدّدتَ دَلَّ على المُضِيِّ، تقديره: أنه سحر مرة بعد مرة، كقولك: آتيك برجلٍ خَارجٍ إلى مكة، أي: سيخرج، فإذا قلت: آتيك برجلٍ خَارجٍ إلى مكة، أي: خرج مرة بعد أخرى.

وفسره بعض العلماء: بأن "السحّار" هو الذي يديم السحر والساحر من أن يكون قد سحر في وقت دون وقت. وقيل: الساحر هو المبتدئ في صناعة السحر، والسحّار هو المنتهي الذي يتعلم منه ذلك.

هذا، وما تجدر الإشارة إليه: أن القراء العشر اتفقوا على قراءة حرف الشعراء ﴿يَأْتُونَكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٣٧] على وزن "فَعَّال" للمبالغة؛ لأنه جواب لقول فرعون فيما استشارهم فيه من أمر موسى ﷺ بعد قوله: ﴿إِنِّي هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٠٩] فأجابوه بما هو أبلغ من قوله؛ رعاية لمرادِهِ بخلاف التي في "الأعراف"؛ فإن ذلك جواب لقولهم، فتناسب اللفظان. وأما التي في يونس ﷺ فهي أيضاً جواب من فرعون لهم حيث قالوا: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: ١٧٦] فرفع مقامه عن المبالغة.

### القراءات، وأثرها في الظواهر اللغوية والصوتية، وبيان ذلك على المعنى التفسيري

اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث هي مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، أما اللغة: فهي

أصوات يعبر بها كل قومٍ عن أغراضهم، وقيل: هي مجموعة من اللهجات تنتمي إلى بيئة معينة.

قال الشيخ مُحيسين -رحمه الله تعالى-: وأرى أن التعريف الأخير أوضح، وأشمل من الأول، فإن قيل ما هي العلاقة بين كل من اللهجة واللغة، أقول: لعل العلاقة بينهما هي العلاقة بين العام والخاص؛ لأن اللغة تشتمل على عدة لهجات لكل منها ما يميزها، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة من غيرها من اللغات، فإن قيل: كيف تتكون اللهجات؟ أقول: هناك عاملان رئيسيان يُعزى إليهما تكوين اللهجات في العالم، هما: أولاً: الانعزال بين بيئات الشعب الواحد، ثانياً: الصراع اللغوي نتيجة غزو أو هجرات.

وقد شهد التاريخ نشوء عدة لهجات مستقلة للغة واحدة؛ نتيجة أحد هذين العاملين أو كليهما معاً، فنحن حين نتصور لغةً من اللغات قد اتسعت رقعتها، وفصل بين أجزاء أراضيها عوامل جغرافية أو اجتماعية، نستطيع أن نحكم على إمكان تشعب هذه اللغة الواحدة إلى عدة لهجات بناءً على هذا الانفصال، وقلّة احتكاك أبناء الشعب الواحد بعضهم ببعض، وخير مثال يمكن أن يضرب لهذا الانعزال الذي يشعب اللغة الواحدة إلى عدة لهجات، تلك اللهجات العربية القديمة في جزيرة العرب.

أما العامل الثاني لتكوين اللهجات فمثاله: أن يغزو شعب من الشعوب أرضاً يتكلم أهلها بلغة خاصة بهم، عندئذ يقوم صراع عنيف بين اللغتين الغازية والمغزوة، وتكون النتيجة أن ينشأ من هذا الصراع لهجة مشتقة من كلتا اللغتين معاً، وقد حدثنا التاريخ عن أمثلة كثيرة للصراع اللغوي.

مثال ذلك : حينما فتح العرب جهات متعددة اللغات استطاعت اللغة العربية آخر الأمر أن تصرع تلك اللغات في مهدها؛ حيث تغلبت على الآرامية في العراق والشام، وعلى القبطية في مصر وعلى البربرية في بلاد المغرب، وعلى الفارسية في بعض بقاع مملكة فارس القديم، فإن قيل: ما هي الصفات التي تتميز بها اللهجة؟ أقول: لعلها تنحصر في الأصوات وطبيعتها، وكيفية صدورها.

إدًا فالفرق الذي يفرق بين لهجة وأخرى هو بعض الاختلاف الصوتي في غالب الأحيان، مثل: الاختلاف في مخرج بعض الأصوات اللغوية، الاختلاف في مقياس بعض أصوات اللين، مثل: الحركات الطويلة، والحركات القصيرة، الاختلاف في قوانين التفاعل بين الأصوات المتجاورة حين يتأثر بعضها ببعض.

فإن قيل: نريد أن نبين أثر القراءات في اللهجات العربية القديمة نقول: هذا الأثر واضحٌ وجليٌّ كل الوضوح، ولكن لا يستطيع أن يعرف ذلك، ويكشفه إلا من رزقه الله بسطةً في علوم العربية مع قراءات القرآن الكريم، وهذا الأثر يتجلى في العديد من الأمور، أذكر منها ما يلي:

أ. لقد كان للقرآن الكريم وقراءاته الأثر الواضح في تهذيب لغات الكثير من القبائل التي كانت موجودة وقت نزول القرآن، ومن يقرأ ما أُثر عن هذه القبائل من شعر ونثر يلحظ ذلك.

ب. لقد كان لاختلاط العرب بغيرهم من سائر الأجناس المختلفة أصحاب اللهجات المتعددة الأثر الواضح في ضياع اللهجات العربية القديمة، ولولا القرآن الكريم وقراءاته لضاعت تلك اللهجات التي لا زالت موجودة منذ نزول القرآن الكريم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

من هذا يتضح جلياً أن القرآن الكريم، وقراءاته كان لهما الأثر الواضح، والفضل الذي لا يختلف فيه اثنان في الحفاظ على الكثير من اللهجات العربية القديمة التي أصبحت في ذمة التاريخ.

ج. لو أن القرآن وقراءته ما عرّف الكثيرون من بني الإنسان هذه اللهجات التي لا زال يرددها، وينطق بها الملايين من شتى بقاع الأرض بما فيهم العربي وغير العربي.

ويواصل - رحمه الله - حديثه فيقول: ألا يعتبر ما ذكرته أثراً واضحاً للقراءات على اللهجات العربية؛ فإن قيل: ما الحكمة من اشتغال قراءات القرآن الكريم على لهجات لمعظم قبائل العربية؟ أقول: هذا إن دل على شيء فإنما يدل على غاية عظيمة، وهي توحيد العرب الذين كانوا متفرقين قبل نزول القرآن بحيث تجد كل قبيلة في القرآن الذي هو دستور الجميع ألفاظاً بين اللهجة التي تتكلم بها، وفي ذلك شرف عظيم للجميع.

ثم لعل هناك هدفاً أسمى من هذا، وهو أن القرآن لعله يوحى بإيجاد لغة واحدة تكون اللغة النموذجية للعرب جميعاً هي تلك اللغة المتكاملة، والتي تعتبر من أرقى اللغات، وأعذبها، وأبلغها ألا فهي لغة القرآن التي جاءت ممثلة لمعظم القبائل العربية.

والظواهر اللهجية التي يرجع الاختلاف فيها إلى الجانب الصوتي تتمثل في الظواهر الآتية: ظاهرة الإظهار والإدغام، ظاهرة تخفيف الهمز، ظاهرة الفتح والإمالة، ظاهرة الفتح والإسكان في ياءات الإضافة، ظاهرة الإشمام، وعدمه في لفظي "الصراط" و"صراط"، ظاهرة الإسكان والتحرك في لفظي: "هو"، و"هي"، الإشمام وعدمه في لفظ: "قيل وأخواتها".

### تمدد اللغات واللهجات، وأثر ذلك في بيان المعنى التفسيري

لقد كان من أوجه تغاير القراءات اختلاف بنية الكلمات، إما بتغاير حركات بنيتها، وإما بزيادة أو نقصان، وإما بإبدال حرفٍ مكان آخر، وربما يرجع ذلك التغاير إلى اختلاف لغات العرب ولهجاتها؛ فيكون معناه حينئذٍ واحداً لا يختلف من قراءةٍ إلى أخرى، وقد يرد إلى معنيين متغايرين تبعاً للنسق القرآني الذي وردت فيه، فمعظم الاختلاف في اللهجات الصوتية التي ذكرناها سابقاً غالباً لا يكون بين اللغتين اختلاف في المعنى.

سنورد مثلاً ورد فيه قراءتان، وهما لغتان، ولكن معناه مختلف، مثال ذلك: ما تردد في لفظة "وَعَدْنَا" التي وردت خمس مرات في القرآن الكريم:

**الموضع الأول:** ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ أَخَذْنَا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة: ٥١].

**الموضع الثاني:** ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَتُ رَبِّهِ ۗ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

**الموضع الثالث:** ﴿يَبْنَئِ إِسْرَءِيلَ قَدْ أَجْمَعْنَاكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ وَوَعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَىٰ﴾ [طه: ٨٠]، وهذه المواضع الثلاثة فيها قراءتان، قرأ أبو عمرو، وأبو جعفر ويعقوب: "وإذ وعدنا" وقرأ باقي القراء ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾.

**الموضع الرابع:** ﴿أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ وَعَدَّا حَسَنًا فَهُوَ لَئِيمٌ كَمَنْ مَتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [القصص: ٦١].

الموضع الخامس: ﴿ أَوْ نُزِّنَاكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقْتَدِرُونَ ﴾ [الزخرف: ٤٤٢]، وقد تغيرت قراءة الآيات الثلاث الأولى بين إثبات الألف وإسقاطها، وتباينت بالتالي مواقف الموجهين.

فيرى مكي بن أبي طالب مجملاً لتوجيهاتهم: أن علة من قرأ الفعل بغير ألف أن المفاعلة أكثر ما تكون من اثنين بين البشر، وأن الوعد من الله وحده كان لموسى، فهو منفرد بالوعد والوعيد وعلى ذلك جاء القرآن الكريم، وأيضاً فإن ظاهر اللفظ فيه وعد من الله لموسى عليه السلام وليس فيه وعد من موسى فوجب حمله على الواحد بظاهر النص؛ لأن الفعل مضاف إلى الله وحده.

وعلة من قرأ بالألف أنه جعل المواعدة من الله ومن موسى، وعد الله موسى لقاءه على الطور ليكلمه ويناجيه، ووعد موسى المسير لما أمره به، والمواعدة أصلها من اثنين، وكذلك في المعنى، ويجوز أن تكون المواعدة من الله تعالى وحده، فقد تأتي المفاعلة من واحد في كلام العرب، قالوا: طارقت النعل، وداويت المريض، وعاقبت اللص، والفعل من فيكون لفظ المواعدة من الله خاصة لموسى، كمعنى وعدنا فتكون القراءتان بمعنى واحد، والاختيار "واعدنا" بالألف؛ لأنه بمعنى "وعدنا" في أحد معنييه ولأنه لا بد لموسى من وعد أو قبول يقوم مقام الوعد؛ فتصح المفاعلة على الوجهين جميعاً؛ ولأنه عليه أكثر القراء.

ويبدو أن الموجهين قد احتكموا في توجيهاتهم، كما بنوا اختياراتهم على السائد في الاستعمال العربي؛ فالذين اختاروا القراءة بغير ألف كأبي عبيدة، وأبي حاتم السجستاني، نظروا إلى أصل المفاعلة في قراءة الألف في أنها تفيد الاشتراك في أصل الفعل، والله تعالى هو المنفرد بالوعد والوعيد.

كما ركنا كذلك إلى سياق الفعل وعد؛ إذ أن عامة ما ورد في التنزيل في هذا المعنى، ورد على هذه الصيغة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، ومثله فأنكروا لذلك حملها على المفاعلة، كذلك فعل من اختار قراءة الألف فقد ذهب إلى أن المفاعلة قد تأتي لواحد في كلام العرب كما في قولهم: داويت العليل، وحملها بعضهم على أصل المفاعلة؛ لأن الطاعة في القبول بمنزلة المواعدة فهو من الله عَلَيْكُمْ وعد ومن موسى قبول واتباع فجرى مجرى المواعدة.

ومن ثم أثر جمهور القراءة والموجهين القراءة بالألف حيث إنها احتملت معنى وعد في أحد معنيها كما دلت على المفاعلة والاشتراك في الفعل، وكلتا المعنيين يحتملها سياق الآيات المختلف في قراءتها فوق اختيارهم على اللفظ الذي يجمع المعاني التي تحتملها سياقات الآيات تبعاً لاستعمالها القرآني، فالأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - وإن كانوا بشراً فليسوا ككل البشر؛ لأنهم المصطفين بالرسالة أو النبوة ولموسى الْكَلْبَلَاءُ في هذا المقام خصوصية؛ حيث إنه كليم الله، فلا يمتنع والحالة هذه أن يكون بينه وبين ربه وعد أو مواعدة، فقد وعده الله قضاء حق العبادة في ذلك المكان ووعدته موسى الموافاة، فنزلت موافاة موسى منزلة المواعدة. ونختم بالسبب في اختلاف القراءة، أو تغايرها في سور: "البقرة"، و"الأعراف"، و"طه"، واتفاقها في آيات "القصص" و"الزخرف"، ولطالما لفت ابن الجزري - رحمه الله - نظرنا إلى مثل ذلك؛ حيث فطن إلى أن اختلافهم في تلك الآيات مردود إلى السياق القرآني الذي يحتمل تغاير المعاني.



أما اتفاقهم في هاتين الآيتين: فلأن سياقهما غير صالح للمفاعلة، فالله ﷻ هو المنفرد بالوعد والوعيد فيهما، وفي ذلك بيان لكون السياق القرآني، هو العمدة في استئناف تلك المعاني، وهذا أيضاً يدلنا على أن القراءة سنة متبعة.



## (فائدة الإمالة في بيان المعنى التفسيري)

## عناصر الدرس

- العنصر الأول : تعريف الإمالة والفتح ٣١١
- العنصر الثاني : القراءات، وأثرها على المعنى التفسيري ٣١٢
- العنصر الثالث : القراءات التي أزلت الإشكال عن معنى الآية،  
وهناك عدة آيات، وردت فيها هذه القراءات ٣٢٠
- العنصر الرابع : أثر اختلاف القراءات الشاذة في التفسير وموقف  
المفسرين منها ٣٢٣



## تعريف الإمالة والفتح

قال الإمام ابن الجزري -رحمه الله تعالى- في كتابه القيم (النشر في القراءات العشر) مبيِّناً تعريف كل من الإمالة والفتح، والفتح هنا عبارة عن فتح القارئ لفيهِ بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف أظهر، ويقال له أيضاً التفخيم، وربما قيل له: النصب، وينقسم إلى فتحٍ شديدٍ، وفتحٍ متوسط.

فالشديد: هو نهاية فتح الشخص فمهً بذلك الحرف، ولا يجوز في القرآن، بل هو معدوم في لغة العرب، وإنما يوجد في لفظ عجم الفرس؛ ولا سيما أهل خراسان، وهو اليوم في أهل ما وراء النهر، أيضاً، ولما جرت طباعهم عليه في لغاتهم استعملوه في اللغة العربية، وجروا عليه في القراءة ووافقهم على ذلك غيرهم، وانتقل ذلك عنهم حتى فشا في أكثر البلاد، وهو ممنوع منه في القراءة، كما نصَّ عليه أئمتنا، وهو التفخيم المحض.

ومَن نَبَّه على هذا الفتح المحض الأستاذ أبو عمرو الداني في كتابه (الموضح) قال: والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة، قال: وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء، ثم قال -رحمه الله-: ويقال له: التريق، وقد يقال له أيضاً: التفخيم، بمعنى أنه ضد الإمالة.

والإمالة: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، وهو في المحض، ويقال له: الإضجاع، ويقال له: البطح، وربما قيل له الكسر أيضاً، وقليلاً، وهو بين اللفظين. ويقال له أيضاً: التقليل، والتلطيف، وبينَ بينَ، فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضاً إلى قسمين: إمالة شديدة، وإمالة متوسطة، وكلاهما جائز في القراءة، جارٍ في لغة العرب، والإمالة الشديدة يجنب معها القلب الخالص، والإشباع المبالغ فيه، والإمالة المتوسطة بين الفتح المتوسط، وبين الإمالة الشديدة.

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

قال الداني : والإمالةُ والفتحُ لغتان مشهورتان ، فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم ، فالفتح لغة أهل الحجاز ، والإمالة لغة عامة أهل نجد ، من تميم ، وأسد ، وقيس .

قال : وعلماءونا مختلفون في أيّ هذه الأوجه أوجهٌ وأولى ، قال : وأختار الإمالة الوسطى التي هي بينَ بينَ ؛ لأن الغرض من الإمالة حاصل بها ، وهو الإعلام بأن أصل الألف الياء أو التنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء ، ثم أسند حديث حذيفة بن اليمان : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : ((اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها ، وإياكم ولحون أهل الفسق ، وأهل الكتابين)) قال : فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة ، ومن لحون العرب وأصواتها .

وقال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا وكيع ، حدثنا الأعمش ، عن إبراهيم ، قال : كانوا يرون أن الألف والياء في القراءة سواء ، قال : يعني بالألف والياء الترخيم والإمالة ، ثم قال - رحمه الله - مبيناً فائدة كل من الإمالة والفتح . وأما فائدة الإمالة : فهي سهولة اللفظ ؛ وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح ؛ وينحدر بالإمالة ، والانحدار أخفُّ على اللسان من الارتفاع ، فلهذا أمال من أمال ، وأما من فتح فإنه راعى كون الفتح أمتن أو الأصل ، ومن هذا يتبين لنا أن الإمالة لا دخل لها في تغيير المعنى ، ولكنها تعتبر لغة من لغات العرب المشهورة .

## القراءات، وأثرها على المعنى التفسيري

سوف نتحدث عن ثلاثة نماذج : القراءات وأثرها على المعنى التفسيري ، القراءات وأثرها في توسيع المعنى ، القراءات وأثرها في توضيح وإزالة الإشكال في بعض الآيات ، والآيات التي وردت فيها قراءات بينت معناها ووضحته وغالبها

أنتج فيه اختلاف القراءات أكثر من معنى في الآية، لكنه يجتمع في معنى واحد جامع بلا تضاد، ولا شك أن ورودها على هذه الصفة مما يزيد المعنى وضوحاً وبيانياً.

أمثلة أثر اختلاف القراءات في بيان المعنى :

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ (٨) يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿البقرة: ٨، ٩﴾ تنوعت القراءات في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُخَدِّعُونَ﴾ فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بضم الياء، وألف بعد الخاء وكسر الدال ﴿يُخَدِّعُونَ﴾، وقرأ باقي العشرة بفتح الياء وسكون الخاء، وفتح الدال من غير ألف: "يُخَدِّعُونَ".

معنى القراءتين: والقراءتان بمعنى واحد؛ غير أن في المفاعلة زيادة في المعنى، إذ تقتضي حصول الفعل من أكثر من واحد، فإذا لم يقتضِ الواقع المشاركة فهي للمبالغة، فإذا اعتبرنا المفاعلة على بابها من اثنين، فهم خادعون أنفسهم؛ حيث منوها الأباطيل، وأنفسهم خادعتهم؛ حيث منتهم ذلك أيضاً.

وإذا اعتبرنا المفاعلة على غير بابها؛ فهي على سبيل المبالغة في الفعل، فهم يُمَعِنُونَ في الخداع، ولكنهم في الحقيقة ما يخادعون إلا أنفسهم؛ إذ وبال ذلك ليس راجعاً إلى أحدٍ غيرهم، فكأنهم ما خادعوا، ولا كادوا إلا أنفسهم بإيرادها موارد الهلكة، وهم لا يشعرون بذلك جهلاً منهم، ويؤيد هذا المنزع أنه قد يجيء فاعل من واحد، كقولك: عاقبت اللص، وداويت المريض، وطارقت النعل.

ويمكن أن يقال تلخيصاً لهذا الوجه: أي: كون المفاعلة على غير بابها قراءة "يُخَدِّعُونَ" تصف حالهم العادي في خداعهم المعتاد وقراءة ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ (البقرة: ٨)، تصف حالهم أثناء مبالغتهم في الخداع فهم في حال كونهم يخدعون، وفي

## اخلاف القراءات وأثره في التفسير

حالهم كونهم يخادعون لا يخدعون، ولا يخادعون إلا أنفسهم؛ إذ وبال ذلك راجع إليهم.

حاصل القراءتين: بين القراءتين تكامل في المعنى؛ إذ قراءة يخدعون بينت مآل أمرهم في خداعهم المعتاد، وقراءة يخادعون بينت مآل أمرهم في حال مبالغتهم في الخداع، ففي الحالين ما يخدعون إلا أنفسهم؛ إذ وبال ذلك عليهم.

قال الراغب - رحمه الله تعالى - : الخداعُ إنزال الغير عما هو بصدده بأمرٍ بيديه على خلاف ما يخفيه. قال تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ [النساء: ١٤٢] أي: يخادعون رسوله وأوليائه، ونسب ذلك إلى الله تعالى من حيث إن معاملة الرسول ﷺ كمعاملته، ولذلك قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]، وجعل ذلك خداعاً تفضيلاً لفعالهم، وتنبهاً على عظم الرسول ﷺ وعظم أوليائه.

وقول أهل اللغة: إن هذا على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، فيجب أن يعلم أن المقصود بمثله في الحذف لا يحصل لو أتى بالمضاف المحذوف، لما ذكرنا من التنبيه على أمرين:

**أحدهما:** فظاعة فعلهم فيما تحروه من الخديعة، وأنهم بمخادعتهم إياه يخادعون الله.

**الثاني:** التنبيه على عظم المقصود بالخداع وأن معاملته كمعاملة الله، كما نبه عليه بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]، والقراء العشرة لم يختلفوا في قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ في الموضع الأول من البقرة، وكذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، وكذا في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ﴾ [الأنفال: ٦٢]، ولم يجر في هذه المواضع



الثلاثة الخلاف الذي في هذا الموضوع ؛ وذلك لأن القراءة سُنَّةٌ متبعةٌ مبنيةٌ على التوقيف.

نماذج للآيات التي وردت فيها قراءات وسَّعت معناها، وأفادت الآية به أكثر من معنى :

وهذا النوع له نماذج كثيرة من القرآن الكريم تزيد على مائة ؛ سوف نذكر منها ثلاثة نماذج :

**النموذج الأول:** قوله تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة: ١٠]، تنوعت القراءات في قوله تعالى: ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ ؛ فقرأ أبو جعفر ونافع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر ويعقوب "يَكْذِبُونَ" بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ ، بفتح الياء وسكون الكاف وتخفيف الذال.

القراءة بالتشديد معناها: أنهم استحقوا العذاب الأليم ؛ بسبب تكذيبهم للرسول ﷺ أما القراءة بالتخفيف فمعناها: أنهم استحقوا العذاب الأليم ؛ بسبب إظهارهم الإسلام والإيمان، وهم كافرون في باطنهم، فهم كاذبون في قولهم: آمنا بالله واليوم الآخر.

حاصل القراءتين: أن المنافقين سيعذبون العذاب الأليم ؛ بسبب كذبهم وتكذيبهم، ففي القراءتين تنوع في المعنى بشمول جميع أحوالهم تكذيبهم وكذبهم.

قال مكي بن أبي طالب - رحمه الله تعالى - : والقراءتان متداخلتان ترجع إلى معنى واحد ؛ لأن من كذَّبَ رسالة الرسل، وحجة النبوة فهو كاذبٌ على الله، ومن كذب على الله وجحد تنزيله فهو مكذب بما أنزل الله.

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

قال ابن تيمية - رحمه الله - : في ﴿يَكْذِبُونَ﴾ قراءتان مشهورتان فإنهم كذبوا في قولهم : آمنا بالله وباليوم الآخر ، وكذبوا الرسول في الباطن ، وإن صدقوه في الظاهر .

ويلاحظ مما سبق من بيان أثر القراءات في بيان مراد الله من الآية على اعتبار أن لكل قراءة معنى خاصاً بها "يكذبون" بالتشديد غيرها بالتخفيف وهذا هو الراجح الواضح ، لكن يحتمل أن يكون المشدد في معنى المخفف على جهة المبالغة ، كما قالوا في صدق وصدق ، وفي بان الشيء يبين ، وهذا الاحتمال الثاني رجحه الطبري وصوبه ، وأورده أبو حيان والألوسي احتمالاً والراجح الأول ؛ إذ لا مانع منه ، والتأسيس أولى من التأكيد ؛ ولأن تكثير المعاني أولى من مجرد تغيير اللفظ مع اتحاد المعنى إلا إذا اقتضت ذلك ضرورة ما .

**النموذج الثاني :** قوله ﷻ : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ۗ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقًا لَا سُقْنَهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ۗ كَذَٰلِكَ يُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٥٧] ، والشاهد في قوله تعالى : ﴿ بُشْرًا ﴾ وقد ورد هذا الموضع في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ۗ ﴾ [الفرقان: ٤٨] ، وأيضاً في قوله تعالى : ﴿ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ۗ أَلَمْ يَكُنْ اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [النمل: ١٦٣] .

تنوعت القراءات في قوله تعالى : ﴿ بُشْرًا ﴾ ؛ فقرأ عاصم بالباء الموحدة المضمومة وإسكان الشين في المواضع الثلاثة ﴿ بُشْرًا ﴾ وقرأ ابن عامر بالنون مضمومة وإسكان الشين في المواضع الثلاثة فيقرأها "بُشْرًا" وقرأ حمزة والكسائي ، وخلف

بالنون المفتوحة، وسكون الشين فيقرأونها هكذا: "نُشْرًا"، وقرأ أهل سما - وهم نافع، وابن كثير، وأبو عمرو وأبو جعفر، ويعقوب - بضم النون والشين: "نُشْرًا"، وهذه القراءات كلها متواترة.

### معنى هذه القراءات:

القراءة "نُشْرًا" بضم النون، والشين جمع نشور، ونُشُور، بمعنى ناشر، ومعناه: مُحَيِّي كطهور بمعنى طاهر، جعل الريح ناشرة للأرض، أي: محيية لها إذ تأتي بالمطر الذي يكون النبات به، ويجوز: أن يكون نشور بمعنى منشور. والمعنى: أحيا الله الريح لتأتي بين يدي رحمته فهي ريح منشورة، أي: محيية، تقول: قد أنشر الله الريح؛ إذ بعثها والقراءة "نُشْرًا" بضم النون وسكون الشين بمعنى القراءة قبلها.

أما القراءة "نُشْرًا" بفتح النون وتسكين الشين من النشر خلاف الطي، كأن الريح في سكونها كالمطوية، ثم ترسل من طيها ذلك فتصير كالمفتوحة، ويحتمل المعنى أن يكون "نُشْرًا" بمعنى متفرقة على وجوهها على المعنى تنشرها هنا وهنا، ويحتمل أن تكون "نُشْرًا" بمعنى منشورة، أي: محيية، والقراءة بالباء مضمومة من البشارة، أي: أن الريح تبشر بالمطر.

حاصل القراءات: تضمنت الآية بالقراءات السابقة المعاني التالية: يذكر الله ﷻ بإرسال الريح في حال كونها بشارة بنزول المطر، وذلك على القراءة بالباء ﴿بَشْرًا﴾ كما يُذَكَّرُ سبحانه بإرسال الريح في حال كونها منشورة بعد أن تكون مطوية؛ وذلك على القراءة بالنون مع فتحها وتسكين الشين: "نُشْرًا"، كما يُذَكَّرُ ﷻ بإرسال الريح في حال كونها تجيء الأرض بما تحمله من المطر لتحيي به أرضاً

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

ميتاً، وذلك على القراءة بالنون مع ضمها وضم الشين: "نُشْرًا"، ويذكر الله عَجَلًا بالريح في حال إحياء الله لها لحمل السحاب الثقال، وذلك على القراءة بضم النون والشين كذلك: "نُشْرًا".

**النموذج الثالث:** ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٤﴾ يَصَلُّونَهَا يَوْمَ الَّذِينَ ﴿١٥﴾ وَمَاهُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ ﴿١٦﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الَّذِينَ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الَّذِينَ ﴿١٨﴾ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴿١٩﴾﴾ [الانفطار: ١٣ - ١٩].

تنوعت القراءات في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾؛ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: "يومٌ لا تملك" بالرفع، وقرأ الباقون ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ بالنصب، معنى القراءتين القراءة بالضم في معناها وجهان:

**الأول:** أن يكون قوله تعالى: "يومٌ لا تملك نفسٌ لنفسٍ شيئاً" بدلاً من قوله: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾.

**الثاني:** أن يكون قوله: "يومٌ لا تملك نفسٌ لنفسٍ شيئاً" على إضمار هو فيكون المعنى ما يوم الدين؟ هو يوم لا تملك نفسٌ لنفسٍ شيئاً، وعلى الوجهين يكون قوله: "يومٌ لا تملك" تفسير لقوله يوم الدين.

### معنى القراءة بالنصب فيه وجوه:

**الأول:** أن يكون قوله: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ ظرفاً على معنى هذه الأشياء المذكورة تكون يوم لا تملك نفسٌ لنفسٍ شيئاً.

**الثاني:** بإضمار "اذكروا"، أي: اذكروا يوم لا تملك نفسٌ لنفسٍ شيئاً.

**الثالث:** أن تكون بمعنى القراءة بالضم ويكون قوله: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ في موضع رفع، إلا أنه بني على الفتح بإضافته إلى قوله: ﴿لَا تَمْلِكُ﴾ لأن ما أضيف إلى غير المتمكن قد يبنى على الفتح، وإن كان في موضع رفع أو جر.

**حاصل القراءتين:** يخبر الله ﷻ أن هذه الأمور التي ذكرها في الآيات ستكون في ذلك اليوم الذي لا تملك فيه نفسٌ لنفسٍ شيئاً، وذلك اليوم هو يوم الدين الذي علينا أن نتذكره ونستعد له.

وتُلاحَظُ الأمور الآتية:

**أولاً:** أن هاتين القراءتين فيهما إعلام بشدة هول ذلك اليوم وبأنه لا ملك لأحد إلا الله الواحد القهار كما قال تعالى: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١١٦]، وقال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [٣٤] وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾ وَصَجِيئِهِ وَبَنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤ - ٣٦].

**ثانياً:** هذه الآية نظير قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاحة: ٤].

**ثالثاً:** في الآية تقرير أنه ليس لأحد شيء في ذلك اليوم، وقررت آيات أخرى أن الله يقبل الشفاعة، ولا تعارض؛ لأن قبول الشفاعة بإذنه ورضاه سبحانه، فعاد الأمر كله لله الواحد القهار، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ [يونس: ٣]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ أذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ [طه: ١٠٩]، وقال: ﴿وَلَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٣] وقال سبحانه: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٤].

## القراءات التي أزلت الإشكال عن معنى الآية، وهناك عدة آيات، وردت فيها هذه القراءات

نذكر نماذج لذلك أيضاً، قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: 112]، تنوعت القراءات في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾، فقرأ الكسائي: "تستطيع" بالخطاب "ربك" بالنصب فيقرأها هكذا: "هل تستطيع ربك" وقرأ باقي العشرة "يستطيع" بالغيب "ربك" بالرفع، وقراءة الكسائي، معناها: هل تقدر يا عيسى أن تسأل ربك هل تفعل ذلك لنا، وهذا كما تقول للرجل: هل تستطيع أن تكلمني، وقد علمت أنه مستطيع لذلك، وإنما معناه افعل ذلك.

ومعنى قراءة باقي العشرة، أي: هل يستجيب لك ربك إن سألته ذلك؟ فهم كانوا عالمين باستطاعة الله وقدرته على ذلك وغيره.

**حاصل القراءتين:** بينت القراءة بالخطاب ونصب كلمة "ربك" المراد من القراءة بالغيبة، وظن كلمة ربك، ونفت توهمًا وإشكالًا قد يفهم منها، وذلك أن القراءة بالغيبة، وضم ربك قد يفهم منها أنه سؤال شك في قدرة الله ﷻ وهذا ينافي الإيمان الذي أثبتته الله تعالى للحواريين في الآية قبلها؛ إذ سياق الآية هكذا:

﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَأَشْهَدُ بِأَنَّنا

مُسْلِمُونَ ﴿١١١﴾ إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة:

١١١، ١١٢] فكيف يكون سؤالهم سؤال شك في قدرة الله، وهم مؤمنون، بل سؤالهم كان لعيسى هل يقدر أن يسأل ربه، كما دلت على ذلك قراءة الكسائي ولا إشكال، والحمد لله رب العالمين.

ويلاحظ الأمور الآتية :

**أولاً:** هذا التقرير الذي دلت عليه الآية بالقراءتين ، روي عن عائشة -رضي الله عنها- قالت : "كان الحواريون أعلم بالله من أن يقولوا : هل يستطيع ربك؟ إنما قالوا : هل يستطيع أن تسأل ربك هل تستطيع أن تدعوه".

**ثانياً:** اختار ابن جرير الطبري ، أن قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ [المائدة: ١١٢] من صلة قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَأَشْهَدُ بِأَنَّكَ مُسْلِمُونَ ﴾ [المائدة: ١١١] وأن تقدير معنى الآية : وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي ، إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ.

قال الطبري : فبين إذ كان ذلك كذلك أن الله تعالى ذكره قد كره منهم ما قالوا من ذلك ، واستعظمه وأمرهم بالتوبة ، ومراجعة الإيمان من قيلهم ذلك ، والإقرار لله بالقدرة على كل شيء وتصديق رسوله ، فيما أخبرهم عن ربهم من الأخبار ، وقد قال عيسى لهم عند قيلهم ذلك له استعظماً منه لما قالوا : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة: ١١٢].

ويلاحظ أن الإمام الطبري -رحمه الله- أثبت شكَّ الحواريين في قدرة الله حين سألوا ذلك السؤال ، وأنه فهم السؤال على ظاهره في قراءة الجمهور وأنه مع إثباته شك الحواريين لم ينف كونهم قبل السؤال مؤمنين ، وذلك يؤخذ من قوله -رحمه الله- : وأمرهم بالتوبة ، ومراجعة الإيمان من قيلهم ذلك.

ووجه هذا المعنى الذي اختاره بأن قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ ﴾ من صلة قوله : ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ ﴾ ، وإذ صح ما اختاره ابن جرير -رحمه الله- فيمكن أن يقال : لعل هذا صدر منهم قبل أن يتمكن الإيمان في قلوبهم ، أو

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

كما قال بعض المفسرين: قال الحواريين ذلك في صدر الأمر قبل علمهم بآيات عيسى عليه السلام بأنه يبرئ الأكمه والأبرص، ويحيي الموتى بإذن الله.

ويؤيد هذا أن في سؤالهم بعض تعنت، وفي قولهم: ﴿يَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ سوء أدب؛ إذ لم يقولوا: يا روح الله، أو يا رسول الله وفي قولهم: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ سوء أدب لا يتناسب مع كونهم أنصار عيسى عليه السلام.

**ثالثاً:** اختار الزمخشري - رحمه الله - أن الذين قالوا تلك المقالة لم يكونوا مؤمنين بناءً على ظاهر قراءة الجمهور، فقال: إن قلت: كيف قالوا: هل يستطيع ربك بعد إيمانهم وإخلاصهم؟ قلت: ما وصفهم الله بالإيمان والإخلاص، وإنما حكى ادعاءهم لهم، ثم أتبعه قوله: إذ قالوا، فأدّن أن دعواهم كانت باطلة، وأنهم كانوا شاكين، وقوله: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ كلام لا يرد مثله عن مؤمنين معظمين لربهم.

وكذلك قول عيسى عليه السلام لهم معناه: اتقوا الله ولا تشكوا في اقتداره واستطاعته، ولا تقترحوا عليه، ولا تتحكموا ما تشتهون من الآيات، فتهلكوا إذا عصيتموه بعدها، ولم يرتض أبو حيان - رحمه الله - هذا فتعقبه بقوله: أما غير الزمخشري من أهل التفسير فأطبقوا على أن الحواريين كانوا مؤمنين، حتى قال ابن عطية: لا خلاف أحفظه في أن الحواريين كانوا مؤمنين.

قال ابن الأنباري: لا يجوز لأحد أن يتوهم أن الحواريين شكوا في قدرة الله، وإنما هذا كما يقول الإنسان لصاحبه: هل تستطيع أن تقوم معي، وهو يعلم أنه مستطيع له، ولكنه يريد هل يسهل عليك، وقال الفارسي: معناه: هل يفعل ذلك بمسألتك إياه، ولعل خير جواب عن ظاهر الآية على قراءة الجمهور أن



يقال: إن قراءة الكسائي، وهي متواترة بينت المراد في قراءة الجمهور، ورفعت الإشكال المحتمل فيها.

قال السيوطي -رحمه الله-: نفي الاستطاعة قد يراد به نفي القدرة والإمكان، وقد يراد به نفي الامتناع، وقد يراد به الوقوع بمشقة وكلفة.

من الأول: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾ [يس: ٥٠] فلا يستطيعون ردها، ﴿فَمَا اسْتَطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ [الكهف: ١٩٧]، ومن الثاني: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] على القراءتين، أي: هل يفعل أو هل نجيبنا إلى أن تسأل، فقد علموا أنه قادر على الإنزال، وأن عيسى قادرٌ عَلَى السُّؤال، ومن الثالث: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧] وهذا الذي قرره السيوطي من معنى نفي الاستطاعة في آية "المائدة" تؤيده القراءة الثانية التي ذكرت هنا.

### أثر اختلاف القراءات الشاذة في التفسير وموقف المفسرين منها

معلوم أن أركان القراءة الصحيحة ثلاثة موافقتها لوجه من أوجه اللغة العربية، ولو كان مرجوحاً أن تكون موافقةً لأحد احتمالات الرسم العثماني ولو تقديراً، وأن تكون متواترة؛ فإذا فقد شرط من هذه الشروط الثلاثة حكم على القراءة بأنها شاذة، ومن لم يقبل القراءات الشاذة من الفقهاء وغيرهم يقبلونها في التفسير، وأيضاً الكسائي -رحمه الله- وهو من القراء السبعة -كما نعلم- استخدم القراءات الشاذة في التفسير والبيان، والكشف عن وجه القراءة المرسومة في المصحف، كيف هو بمعنى أنه بالإضافة إلى التوقيف الشفوي على القراءة يمكن معرفة كفيتهها رغم تجرد المصحف القديم من النقط والشكل عن طريق

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

القراءة الشاذة حتى لو نظر أحد في المصحف، ولا وقوف له على كيفية تلاوته أمكنه أن يعرف الكيفية معتبراً بالقراءة الشاذة، كما أنه لو داخله شك في وجه القراءة استطاع أن يعرف صحته اعتباراً بتلك الشواذ.

وكثير من كتب التفسير تستدل بالقراءات الشاذة على ما تريد في تفسيرها للآيات، وتستدل بالآيات التي وردت فيها قراءات شاذة على الأحكام الفقهية، كما استدلل الفقهاء مثلاً على وجوب التتابع في صيام ثلاثة أيام متتابعات بالقراءة الشاذة: "فصيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ"، فالقراءات الشاذة وإن كان لا يُقرأُ بها ولا يُتَعَبَدُ بتلاوتها إلا أن المفسرين قد ذكروها كثيراً في كتبهم، ومن ذلك إذا راجعنا الفخر الرازي، والإمام الطبري، والقرطبي، وأبو حيان - رحم الله الجميع رحمةً واسعة.

وفي حديثنا عن القراءات وأثرها في البلاغة حين تحدثنا عن الاختلاف بين صيغ المبالغة قلنا: ليست هناك صيغة استدلوا بها إلا في القراءات الشاذة، كما ذكرنا قراءة عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "اللهُ لا إلهَ إلا هو الحي القيَّامُ" بدلاً من "القيوم"، وكُتِبُ التفسير والفقهاء مليئةً بالقراءات الشاذة للاستدلال بها على المعاني والأحكام.

## (اختلاف القراءات في آيات الأحكام وأثر ذلك)

## عناصر الدرس

- العنصر الأول : الصلة بين التشريع الإسلامي وعلم القراءات ٣٢٧
- العنصر الثاني : بعض النماذج لاختلاف القراءات وأثره على الأحكام الفقهية ٣٢٩
- العنصر الثالث : النهي عن مُضَارَّة الزوجين بالولد ٣٣٣
- العنصر الرابع : مسألة نقض الوضوء بمجرد لمس بشرة المرأة ٣٣٦
- العنصر الخامس : بيان أثر القراءات في غسل الرجلين ٣٤٠



## الصلة بين التشريع الإسلامي وعلم القراءات

من المعلوم أن العلوم الإسلامية والعربية يتصل بعضها ببعض ويرتبط بعضها ببعض. ومن هذه العلوم: علوم القراءات والفقهاء الإسلامي؛ فهناك صلة وثيقة بين التشريع الإسلامي، وبين علم القراءات.

وتظهر هذه الصلة، وتلك العلاقة بين هذين العلمين عندما تطالع بعض كتب التفسير التي اختصت ببيان آيات الأحكام مثل: (الجامع لأحكام القرآن الكريم) للإمام القرطبي، و(أحكام القرآن) لابن العربي، و(أحكام القرآن) للجصاص الحنفي، و(زاد المسير في علم التفسير) لابن الجوزي؛ فإنك حين تطالعها تجد أنها تنص على القراءات في الآية المراد بيان أحكامها، ثم تسند آراء أئمة الفقهاء على اختلافها إلى ما يناسبها من القراءات، وقد فعل هذا كثير من أئمة التفسير غير من تقدم ذكرهم، مثل: الإمام الألويسي في (روح المعاني) وأيضاً الإمام البيضاوي في (تفسيره) وكذلك الفخر الرازي وغيرهم.

كذلك فإن القراءات القرآنية ذُكرت في بعض كتب الأحكام الشرعية العملية، وأصول الفقه، مثل: (حاشية البجرمي على الخطيب) للفقه الشافعي، و(مفاتيح الأصول) و(شرح الفقه الأكبر) للقاري، بل إن هذه الصلة ممتدة بين أهل الأداء، والفقهاء فهما صنوان لا يختلفان، ولا يفترقان، فالقراء يضبطون القراءات ويوضحونها، والفقهاء يستنبطون منها الأحكام التي تناسب كل قراءة للاستدلال بها على الأحكام الشرعية، وما يترتب على القراءات من آثار فقهية؛ ولذا كان لاختلاف القراءات أثرٌ فقهياً عظيم عرفوه وفهموه، وبينوه للناس.

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

قال الإمام التنويري - رحمه الله - مبيِّناً العلاقة القائمة بين علماء الفقه وعلماء القراءات: إن الرجوع في الجواز وعدم الجواز رأي في قبول القراءة وردها، إنما هو حق لأئمة الفقه الذين يفتون في الحلال والحرام، وفي كلام الإمام التنويري دليلٌ على أن الفقيه في حاجةٍ إلى القارئ، وكذا القارئ في حاجةٍ إلى الفقيه؛ ليوجه له قراءته، ويبين ما ينبغي على اختلاف القراءات من أحكام.

وهذا يؤكد لكل طالب علم علاقة التشريع الإسلامي بالقراءات، وأيضاً علاقة علماء الفقه بعلماء القراءات، بل إن من القواعد الثابتة: أن القراءات منزلةٌ من عند الله تعالى على ما تواتر به النقل عن رسول الله ﷺ من أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، ولما كانت كل قراءة منها تُعتبر حقاً وصواباً لا مجال فيه للشك ولا تردد فإنها حجة في استنباط الأحكام، ولا تختلف في ذلك الآية التي يتوارد عليها الخلاف بين القراء عن الآية التي تقرأ على وجه واحد.

وكُلُّ ما صحَّ عن النبي ﷺ من ذلك؛ فقد وجب قبوله، ولا يسعُ أحداً من الأمة رده، ولزم الإيمان به، وأنه كله منزل من عند الله؛ إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً؛ لذا نجد أن العلماء يستنبطون من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر.

فالقراءات حجةُ الفقهاء في الاستنباط، ومحجة في الاهتداء، ومؤدى هذا الحكم أن كل قراءة هي في حد ذاتها خبر شرعي دون إغفال لغيرها من القراءات، وما تقتضيه من حكمٍ موافقٍ لها أو مخالف، وهذا ما يسميه العلماء بالإعجاز التشريعي.

## بعض النماذج لاختلاف القراءات وأثره على الأحكام الفقهية

من ذلك اختلاف القراء في قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، هذه الآية الشريفة فيها قراءتان؛ قرأ نافع وابن عامر بفتح الحاء في قوله تعالى: "وَاتَّخَذُوا" على سبيل الخبر، وقرأ الباقون بكسر الحاء فيها على سبيل الأمر.

**توجيه القراءتين:** قراءة نافع وابن عامر "وَاتَّخَذُوا" على أساس أن الفعل ماضٍ، وحجتهما في ذلك أن هذا إخبار عن ولد إبراهيم عليه السلام أنهم اتخذوا مقام إبراهيم مصلى، وهو مردودٌ إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: ١٢٥] وعطف على "وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى" فيكون المعطوف والمعطوف عليه، هو قوله: "جعلنا" واتخذوا فعلاً ماضياً، والفعل الماضي في كل منهما يفيد الخبر، ووجه فتح الحاء: أنه معطوف إلى ما أضيف إليه كأنه قال: "وإذ اتخذوا"، ويؤكد الفتح في الحاء أن الذي بعده خبر، وهو قوله: ﴿وَعَهْدَنَا﴾.

ولقد دلت هذه القراءة على أن ولد إبراهيم عليه السلام قد اتخذوا مقام إبراهيم مصلى، وفي ذلك إخبار بحالهم، نحو تمسكهم بدين أبيهم إبراهيم الخليل عليه السلام خاصة، وأن الآية المذكورة ذكرت بعد قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾، وهذه القراءة: تفيد أن الله سبحانه قد جعل البيت الحرام مثابة للناس وأمناً، وأن أولاد سيدنا إبراهيم عليه السلام قد اتخذوا مقامه مصلى.

أما قراءة باقي القراء: ﴿وَاتَّخَذُوا﴾ بكسر الحاء بصيغة الأمر، وقالوا: إن قراءة كسر الحاء تفيد الأمر، والأمر يقتضي الوجوب، وأكدوا ذلك بما ثبت: ((أن النبي ﷺ لما طاف بالبيت الحرام قرأ هذه الآية الكريمة، وصلّى ركعتين خلف

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

المقام ممتثلاً بذلك الأمر في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ رَبِّهِمْ مُمْتَلِينَ﴾، وقد قال ﷺ: ((خذوا عني مناسككم)) والأمر في قوله: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ على القراءة المذكورة يقتضي الوجوب.

### موقف الفقهاء من الاستدلال بالقراءتين:

لما كان هناك خلاف بين القراءتين -قراءة على الخبر، وقراءة بصيغة الأمر- فإننا نجد الفقهاء قد اختلفوا، فمن قرأ بصيغة الخبر استدل بالآية على أن الصلاة خلف المقام سنة؛ وبهذا القول قال مالك وأحمد بن حنبل والشافعي في أحد قوليه، واستدلوا أيضاً بقصة الأعرابي الذي سأل الرسول ﷺ هل عليٌّ غيرها؟ قال: ((لا، إلا أن تتطوع)) ولأنها لم تشرع لها جماعة، فلم تكن واجبة كسائر النوافل.

أما القراءة الأخرى: وهي صيغة الأمر ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ بكسر الخاء، فمن قرأ بها استدل على وجوب الصلاة خلف المقام، مستدلاً على أن القراءة الواردة عنده وردت بصيغة الأمر، والأمر يفيد الوجوب، وبهذا القول قال الإمام أبو حنيفة رحمته الله والإمام الشافعي في قوله الثاني.

وقد رأينا -مما سبق- أن هذه القراءة ترتب عليها أثر فقهي بسبب اختلاف القراءتين.

### أثر القراءتين في حكم الصلاة خلف المقام:

نلاحظ مما سبق ذكره: أن الفقهاء لم يمنعوا الصلاة خلف المقام، بل اتخذوا على مشروعيتهما، ومحل الخلاف هو: هل الصلاة خلف المقام واجبة أو سنة؟



والقراءتان تقتضيان أن اتخذ مقام إبراهيم صلى كان من عهد سيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام ولم يكن الحجر الذي وقف عليه سيدنا إبراهيم عليه السلام أثناء البناء مخصوصاً بصلاة عنده، ولكنه مشمولٌ بالصلاة في المسجد الحرام، ولما جاء الإسلام بقي الأمر على ذلك إلى أن كان عام حجة الوداع أو عام الفتح - على أحد الأقوال - حينما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد الحرام، ومعه عمر بن الخطاب ثم سنت الصلاة عند مقام سيدنا إبراهيم.

روى البخاري رضي الله عنه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: "وافقت ربي في ثلاث، قلت: يا رسول الله، لو اتخذنا من مقام إبراهيم صلى؛ فنزلت: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾" وهذه الرواية تثير معنى آخر للآية وهي أن يكون الخطاب موجهاً للمسلمين، فتكون جملة: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ معترضة بين جملة: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ وبين جملة: ﴿وَعَهَدْنَا إِلَى الْإِبْرَاهِيمَ﴾ اعتراضاً استطرادياً، وما دام الأمر يحتمل ذلك؛ فيمكن لنا القول: بأن الصلاة قد شرعت عند مقام إبراهيم بعد أن لم تكن مشروعة ليستقيم الجمع بين القراءتين: "واتخذوا"، "واتخذوا"، بصيغة الماضي وبصيغة الأمر؛ لأن صيغة الماضي لا تحتمل غير حكاية ما كانوا في زمن الخليل إبراهيم عليه السلام وصيغة الأمر تحتمل ذلك على أساس أن يكون المعنى: وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً، وقلنا لهم: اتخذوا من مقام إبراهيم صلى، كما أن صيغة الأمر تحتمل أن يكون المراد بها معنى التشريع للمسلمين؛ وذلك إعمالاً للقرآن بكل ما تحتمله ألفاظه؛ ولأن المعاني التي تتحملها جمل القرآن تعتبر مرادة منها.

والراجع في هذه المسألة: هو ما ذهب إليه القائلون: بأن الصلاة خلف المقام سنة وليست بواجبة لما يأتي:

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

**أولاً:** الأمر يفيد الوجوب حيث لا صارف، والصارف هنا موجود، وهو قول الرسول ﷺ للأعرابي الذي سأله قائلاً هل علي غيرها؟ قال له: ((لا، إلا أن تتطوع)).

**ثانياً:** اتفق أكثر الفقهاء على أن الصلاة خلف المقام سنة، وهذا يفيد أنهم أرادوا العمل بالدليلين، والجمع بين القراءتين، فقراءة الفتح لا تؤدي إلى وجود خلاف، كما أن قراءة الكسر لا تؤدي إلى وجود خلاف للأدلة التي استدلووا بها؛ ولأن الاستدلال على الاستحباب بصيغة الأمر أكد من غيره.

ولقد أراد المالكية أن يوفقوا بين القراءتين؛ فقالوا: إن الصلاة خلف المقام تكون واجبة في الطواف الواجب، وتكون مندوبة في الطواف المندوب، وهذا الرأي هو الذي قال به أحد أئمة المالكية وهو الأبهري، قال: وإذ قلنا: إن صيغة الأمر تقتضي الوجوب، قلنا: إن الصلاة خلف المقام واجبة في الطواف الواجب، وإذا قلنا: إن صيغة الأمر لا تقتضي الوجوب، قلنا: إن الصلاة خلف المقام مستحبة في الطواف المندوب؛ وذلك لأن القراءة على الخبر تفيد أن الأمر ليس للوجوب بصرف الأمر بصيغة الخبر بالقراءة الأخرى.

ويلاحظ أن الحنفية هم الذين قالوا بوجوب الصلاة خلف المقام ولم يقولوا بالفرضية، وهم يفرقون بين الفرض والواجب، فيقولون: الفرض ما ثبت بدليل قطعي، والواجب ما ثبت بدليل ظني، ويؤيد ما قلناه: ما ذكره الإمام الشوكاني في (نيل الأوطار) حيث قال: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ في الروايات بكسر الخاء على الأمر، وهي إحدى القراءتين، والأخرى بالفتح على الخبر، والأمر دالٌّ على الوجوب.

قال في (فتح الباري) لابن حجر: لكن انعقد الإجماع على جواز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة؛ فدل على عدم التخصيص، وهذا بناء على أن المراد بمقام

إبراهيم الذي فيه أثر قدميه وهو موجود الآن، وقال مجاهد: المراد بمقام إبراهيم الحرم كله، والأول أصح.

وعلى هذا فإذا صلى المصلّي ركعتين بعد الطواف في أيّ مكانٍ في المسجد الحرام أجزاءً ذلك، ولا يشترط أن تكون الركعتان خلف المقام مباشرة.

### النهى عن مضارة الزوجين بالولد

نموذج آخر لاختلاف القراءات، وأثرها في الأحكام الفقهية، من ذلك: النهي عن مضارة الزوجين بالولد، قال الله ﷻ: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّىَ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدَيْهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وكلمة ﴿لَا تُضَارَّ﴾ فيها ثلاث قراءات:

**القراءة الأولى:** لابن كثير وأبي عمرو ويعقوب: "لَا تَضَارُّ وَالِدَةٌ" بالتشديد مع الرفع.

**القراءة الثانية:** قراءة أبي جعفر: "لَا تَضَارُّ وَالِدَةٌ" بالإسكان.

**القراءة الثالثة:** للباقيين: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ﴾.

فقراءة ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بالرفع مع تشديد الراء على أن لا نافية، والفعل المضارع بعدها مرفوع، وقراءة أبي جعفر بالإسكان للراء مع التخفيف على أنه أجرى الوصل مجرى الوقف. أما قراءة الباقيين: بتشديد الراء مع الفتح على أن الفعل المضارع مجزومٌ بعد لا الناهية.

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

قال الفخر الرازي - رحمه الله - : " لا تُضَارُّ " يحتمل وجهين كلاهما جائز في اللغة، وإنما احتمل الوجهين؛ نظراً لحال الإدغام الواقع في "تضار" أحدهما أن يكون أصله: لا تضارر، بكسر الراء الأولى وعلى هذا الوجه تكون المرأة هي الفاعلة للضرار.

والثاني: أن يكون أصله: " لا تُضَارَّر " بفتح الراء الأولى، فتكون المرأة هي المفعولة بها الضرار.

وعلى الوجه الأول: يكون المعنى لا تفعل الأم الضرار بالأب؛ بسبب إيصال الضرار إلى الولد؛ وذلك بأن تمتنع المرأة من إرضاعه مع أن الأب ما امتنع عليها في النفقة من الرزق والكسوة فتلقي الولد عليه، وعلى الوجه الثاني معناه: لا تضارر، أي: لا يفعل الأب الضرار بالأم؛ فينزع الولد منها مع رغبتها في إمساكه، وشدة محبتها له.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ، يُولَدِ لَهُ﴾ أي: ولا تفعل الأم الضرار بالأب بأن تلقي الولد عليه، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد، وهو أن يغيظ أحدهما صاحبه بسبب الولد، فإن قيل: لم قال: تضار، والفعل لواحد؟ قلنا: لوجوه: **أحدها:** أن معناه المبالغة، فإن إيذاء من يؤذيك أقوى من إيذاء من لا يؤذيك.

**الثاني:** لا يضار الأم والأب بالأب، أو يمنعها الأب، وينزعه منها.

**الثالث:** أن المقصود لكل واحدٍ منهما بإضرار الولد إضرار الآخر فكان ذلك في الحقيقة مضارة.

وقوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ وإن كان خبراً في الظاهر لكن المراد منه النهي، وهو يتناول إساءتها إلى الولد بترك الرضاع، وترك التعهد والحفظ،

وعلى هذا اختلف الفقهاء هل تجبر الأم على إرضاع ولدها، وإذا أرضعته هل تستحق أجره على إرضاعه أم لا؟ هذه المسألة اختلف فيها الفقهاء، وألخص أقوالهم:

**أولاً:** اتفق الفقهاء الأربعة: على أن الطفل إذا احتاج إلى أجره إرضاعاً وكان له مال تكون الأجرة من ماله، وعند الظاهرية: لا تجب في مال الطفل، وإنما تجب على الأب أو الأم أو الورثة.

**ثانياً:** إذا لم يكن له مال عند الحنفية، إذا كانت الأم تعيش مع والد الطفل لا تجبر على إرضاعه قضاءً، وتجبر عليه ديانةً، وإذا أرضعته لا تستحق الأجرة على إرضاعه، وإذا أرضعته بعد الفرقة استحققت الأجرة، وعند المالكية -رحمهم الله تعالى- تجبر على إرضاعه دون أن تأخذ أجره على ذلك إلا أن لا يكون مثلها لا يرضع لسقم، أو لشرف أو لقلّة لبن؛ فذلك على الأب إلا ألا يقبل الطفل ثدي غيرها فتجبر على إرضاعه، وإذا أرضعته استحققت الأجرة على إرضاعه.

وعند الشافعية: لا تجبر الأم على إرضاع ولدها، وإذا أرضعته لا تستحق أجره على ذلك، وتجبر الأم على إرضاعه "اللّبأ" وهو أول اللبن في التّساج، وفي استحقاقها للأجرة على ذلك وجهان والصحيح وجوب الأجرة لها.

وعند الحنابلة -رحمهم الله-: لا تجبر الأم على إرضاعه، وإذا طلبت إرضاعه بأجرة المثل فهي أحق به سواء كانت مع زوجها أو منفصلة عنه، وسواء وجد الأب مرضعة متبرعة أو لم يجد، وإذا احتاجت إلى زيادة في النفقة كان لها ذلك، وعند الظاهرية: إذا كانت الأم في عصمة والد الطفل أجبرت على إرضاعه، ولا تستحق أجره على ذلك.

## اخلاف القراءات وآثره في النفسير

**ثالثاً:** إذا كانت الأم منفصلةً عن والدِ الطفل، وطلبت أجره المثل ووجد الأب من يرضعه مجاناً أو بأقل من أجره المثل عند الحنفية -رحمهم الله- كان للأب أن يستأجر الظئر لإرضاعه؛ بشرط أن يكون الإرضاع عند الأم؛ لأن لها الحضانة، والظئر -بهمزة ساكنة، ويجوز تخفيفها-: الناقة تعطف على ولد غيرها، ومنه قيل للمرأة الأجنبية تحضن ولد غيرها ظئر، ويقال للرجل الحاضن ظئر أيضاً، والجمع: أظآر، مثل: حمل وأحمال، وربما جمعت المرأة على ظآر بكسر الظاء وضمتها، ويقال: ظآرت وأظآرت -بفتحتين-: اتخذت ظئراً.

وللمالكية -رحمهم الله- قولان في ذلك، أحدهما: مثل الحنفية، والثاني: أن الأب إذا كان موسراً لم يكن له منع الأم من إرضاعه وللشافعية قولان أيضاً:

**أحدهما:** أن الأم أحق؛ لأن الرضاع لحق الصغير.

**الثاني:** أن الأب أحق؛ لأن الرضاع في حق الصغير كالنفقة عليه، وعند الحنابلة الأم أحق به، وتستحق الأجرة على إرضاعه.

وعند الظاهرية إذا كان الطلاق رجعيًا، فلها ولولدها النفقة، وإذا كان الطلاق بائنًا كان لها أجره الرضاع.

**رابعاً:** إذا طلبت الأم أكثر من أجره المثل لم يكن لها ذلك باتفاق الفقهاء إلا ألا يجد الأب من يرضعه إلا بذلك.

## مسألة نقض الوضوء بمجرد لمس بشرة المرأة

مثال آخر، قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣]، ففي قوله تعالى: ﴿لَمَسْتُمُ﴾ قراءتان متواترتان:

**الأولى:** "لمستم" هنا في سورة "النساء"، وفي "المائدة" أيضاً في الآية السادسة بألفٍ بعد الألفِ وبها قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب.

**الثانية:** "لمستم" بغير ألف، وبها قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر.

معنى القراءة بالألف: ﴿لَمَسْتُمْ﴾ أي: جامعتم النساء، كُنِيَ بالملامسة عن الجماع؛ لأنه مما يستهجن التصريح به أو يُستحي منه، والملامسة لا تكون إلا من اثنين الرجل يلامس المرأة، والمرأة تلامس الرجل، قال علي رضي الله عنه: ﴿لَمَسْتُمْ أَلِنِسَاءً﴾ أي: جامعتم، لكن الله يكني.

وعن ابن عباس -رضي الله عنهما-: ﴿أَوْ لَمَسْتُمْ﴾ قال هو الغشيان والجماع، وقال: إن الله كريم، يُكنِّي عن الجماع بالرفث والملامسة، والمباشرة والتغشي، والإفشاء، أما معنى القراءة بغير ألف "لمستم" فيحتمل معنيين: إما أن يكون معناه ضروب اللمس كله سوى الجماع نحو: الجس، والغمس، والقبلة، وما أشبه ذلك، وإما أن يكون معناه الجماع.

### الإعجاز التشريعي المترتب على تنوع القراءتين:

اختلف الفقهاء في مسألة نقض الوضوء بمجرد لمس بشرة المرأة؛ وذلك بسبب اختلافهم في معنى الملامسة في الآية بحسب القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمْ﴾ "أو لمستم"؛ إذ قد ترتب على اختلاف القراءتين أثر فقهي.

ذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن لمس الرجل للمرأة لا ينقض الوضوء مطلقاً، سواء كان اللمس بشهوة أو بغير شهوة، وسواء كانت أجنبية أو محرماً، وذهب مالك وأحمد -رحمهما الله- إلى أن لمس الرجل المرأة بشهوة ناقض للوضوء؛ فإن كان

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

بغير شهوة فلا ينتقض الوضوء به ، وذهب الشافعي إلى أن لمس الرجل للمرأة بدون حائل ينقض الوضوء سواء كان اللمس بشهوة أم بغير شهوة ، والصحيح من مذهبه : استثناء المحارم .

ويرجع منشأ الاختلاف بين الفقهاء في هذه المسألة إلى الأمور الآتية :

**الأمر الأول :** ورود القراءتين في قوله تعالى : ﴿ لَمَسْتُمُ ﴾ بالقصر والمد ، فمن أخذ بقراءة القصر "لمستم" ، قال : إن اللمس بمجرد ناقض للوضوء بدءاً من اللمس باليد ومماسة البشرة بالبشرة إلى القبلة .

وأما من أخذ بقراءة المد في ﴿ لَمَسْتُمُ ﴾ قال : إن المراد باللمس من الجماع ، وما دونه لا ينقض الوضوء ، فعلى قراءة المد لا تكون الملامسة إلا من اثنين ؛ لأنها من باب المفاعلة ، وعلى قراءة القصر ، فلا يكون اللمس إلا من جانب واحد غالباً ، واللامسة تقتضي التقاء البشريتين سواء كان ذلك من واحد أو من اثنين ؛ لأن كل واحدٍ منهما يوصف بكونه لامساً وملموساً .

**الأمر الثاني :** الاشتراك اللفظي في معنى اللمس ذلك أن حقيقة اللمس إصاق اليد الجارحة بالشيء وهو عرف في اليد ؛ لأنها آلتها الغالبة ، وقد يستعمل كناية عن الجماع ؛ إذ أن حال النساء مبني على الستر والقرآن الكريم ، يعلمنا الأدب فاستهجن التصريح بالجماع ، واكتفى عنه بلفظ اللمس .

والواقع : أن العرب كانت تستخدم الحقيقة والمجاز والكناية في كلامهم ؛ وبناء على ذلك كانوا يطلقون اللمس على اللمس باليد ومرةً يكون به عن الجماع ؛ لذلك كان اختلاف الفقهاء . فالبعض على أن اللمس الموجب للطهارة في آية الوضوء هو الجماع ، كما يراه الأحناف ، والبعض على أنه المس باليد ، كما يراه الشافعي ؛ إذ أن الشافعي قد استدل بظاهر الآية الكريمة ، فقال : إن اللمس



حقيقةً في المس باليد، وفي الجماع مجاز أو كناية، والأصل حمل الكلام على حقيقة.

وبعض ثالث يرى: أنه من قبيل العام الذي أريد به الخاص، فاشتراط فيه اللذة، كما هو رأي المالكية ومن معهم.

وبعض رابع يرى: أنه من قبيل العام الذي يبقى على عمومته، فلم يشترط اللذة، ولم يفرق بين امرأةٍ وأخرى، كما ذهب إليه ابن حزم، وحاصل هذا الاختلاف: أن لفظ اللمس هل يبقى على حقيقته أو يعدل به عنها إلى غيرها؟ وهل يجوز اعتبار الجماع من أفراد مسمى هذه الحقيقة وعندئذ يكون اللفظ متناولاً له حقيقة لا مجازاً ولا كناية؟.

**الأمر الثالث:** ما عارض عموم الآية الكريمة من أحاديث السنة النبوية المطهرة تعارضاً ظاهرياً، وهذا المعارض ما ثبت: ((أن النبي ﷺ كان يلمس عائشة - رضي الله عنها- عند سجوده بيده، وربما لمسته ولم يتوضأ))،

فمن ذلك: ما روي عن السيدة عائشة - رضي الله عنها- قالت: ((فقدت رسول الله ﷺ ليلةً من الفراش، فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه، وهو في المسجد، وهما منصوبتان، وهو يقول: اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك)) وكذلك ما روي عن عائشة - رضي الله عنها- قالت: ((كان رسول الله ﷺ يصلي وأنا معترضة بين يديه اعتراض الجنابة حتى إذا أراد أن يوتر ثنا برجله)).

الرأي الراجح في ذلك: مما سبق ذكره يتبين لنا أن هاتين القراءتين: ﴿لَمَسْتُمُ﴾ و﴿لَمَسْتُمْ﴾ دلتا على حكمين، ولكن في حالين مختلفين، كما هو واضح من

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

مذاهب الفقهاء في هذه المسألة، وبناء على ذلك فإن الرأي الراجح هو الرأي القائل: بأن لمس الرجل للمرأة إذا كان بشهوة فهو ناقض للوضوء، وإذا كان بغير شهوة فلا ينتقض الوضوء؛ إذ أنه أوسط المذاهب وأقربها للتيسير، كما أنه جمع بين القراءتين بدون تعارض.

## بيان أثر القراءات في غسل الرجلين

قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ قراءتان متواترتان؛ الأولى: بنصب اللام في قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ وبها قرأ نافع وابن عامر، وحفص، والكسائي، ويعقوب، الثانية بكسر اللام، وبها قرأ الباقون، وهم: ابن كثير، وأبو عمرو، وشعبة، وحمزة، وأبو جعفر، وخلف العاشر.

**توجيه القراءتين:** فأما على قراءة نصب لام ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، فهي من باب عطف المغسول على المغسول ومعلوم أن المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه، وعلى هذا تكون جملة ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ جملة معترضة بين المتعاطفين، وهو كثير في كلام العرب.

وأما على قراءة خفض اللام: فهي من باب عطف المسوح، وهو الأرجل على المسوح وهو الرؤوس، فهي عطف من حيث اللفظ والمعنى معاً، ويحتمل: أن يكون عطفاً من حيث اللفظ لا المعنى.

وبناء على هاتين القراءتين فقد اختلفت آراء الفقهاء والمفسرين في هذه المسألة ، هل الواجب غسل الرجلين ، أم مسحهما؟

**الرأي الأول:** يرى جمهور الفقهاء: أن الواجب في الرجلين هو الغسل وحده أخذاً بقراءة نصب اللام في "وَأَرْجُلِكُمْ" وذلك عطفاً على المغسول وهو الوجوه والأيدي ، وعليه فيكون قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ جملة معترضة بين المتعاطفين جيء بها بين المغسولات إشارة إلى ترتب أعضاء الوضوء ؛ إذ أن مسح الرأس مفعول قبل غسل الرجلين.

وعلى هذا يكون التقدير: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين ، وامسحوا برءوسكم ، وبذا يكون عطف الرجلين على الرءوس عطفاً معنوياً ، وعضدوا ما ذهبوا إليه بأمور:

**أولاً:** أن الرسول ﷺ رأى قوماً تلوح أعقابهم فقال: ((ويل للأعقاب من النار)) فتوعد بالنار على ترك إيعاب غسل الرجلين.

**ثانياً:** أن الرسول ﷺ قد ذأومَ على غسل رجليه ، وهو ثابت بفعله في الوضوء ، فلم يثبت عنه ﷺ من وجه صحيح.

**ثالثاً:** أن الله - جل وعلا - حدَّ غسل الرجلين إلى الكعبين فجيء بالغاية إمطةً لظنِّ ظانٍّ يحسبها ممسوحة ؛ لأن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة ؛ فدل ذلك على وجوب غسلها.

موقف الجمهور من قراءة خفض اللام في "أَرْجُلِكُمْ": تأول الجمهور قراءة خفض اللام في قوله: "وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ" على اعتبار الأول إذا اعتبرت قراءة

## اختلاف القراءات وأثره في التفسير

الخفض من باب الخفض على الجوار فهو عطف لفظي لا معنوي ؛ إذ العرب تخفضُ الكلمة لمجاورتها للمخفوض.

وقد حكم بجوازه جماعة من أئمة الإعراب كسيبويه والأخفش وأبي عبيدة في قراءة ابن كثير في قوله تعالى: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْابُ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ﴾ [الرحمن: ٣٥] حيث قرأ "نحاس" بالجر للمجاورة، والمعنى على الرفع ؛ لأن النحاس هو الدخان، فلو اعتبرت القراءة من هذا الباب رجع معنى قراءة الجر إلى قراءة النصب، فلا تفيدها القراءات إلا حكماً واحداً، وهو غسل الرجلين ؛ فتكون قراءة النصب مبنية لقراءة الخفض ؛ وعلى هذا فإن فائدة مجيء القراءة بالخفض مع رجوع معناها إلى قراءة النصب، هو التنبيه على أنه ينبغي أن يقتصد في صبِّ الماء على الرجلين عند غسلهما، ويُغسلاً غسلًا يقرب من المسح.

**الرأي الثاني:** أما لو تعتبر قراءة الخفض من باب الخفض على الجوار فإنه يترتب على أثر اختلاف القراءات اختلاف الحكم الفقهي في الأرجل ؛ فتغسل على قراءة نصب اللام في "أرجلكم" وتمسح على قراءة الخفض، ويمكن الجمع بين القراءتين بأحد الوجوه التالية:

**الوجه الأول:** أن المسح لفظٌ مشتركٌ يطلق على المسح والغسل، وعليه يكون المراد بمسح الرجلين غسلهما ؛ إذ العرب تقول: تمسحت للصلاة، أي: توضأت لها. وقال أبو عبيد في قوله تعالى: ﴿فَطْفِقْ مَسْحًا﴾ [ص: ١٣٣] أن معنى المسح الضرب، فقد صار يستعمل في الغسل، وكذلك مسح الأرجل مستعملٌ في الغسل نفسه، فلا مانع إذاً من كون المراد بالمسح في الأرجل هو الغسل، والمراد به في الرأس هو المسح الذي ليس بغسل.

وليس من حمل المشترك على معنياه، ولا من حمل اللفظ على حقيقته ومجازه؛ لأنهما مسألتان كل منهما منفردة عن الأخرى مع أن التحقيق جواز حمل المشترك على معنياه.

وعلى هذا فالحاصل من اختلاف القراءات حكم واحد هو غسل الأرجل مع تنبيه قراءة الخفض على عدم الإسراف في غسل الرجلين؛ لأنهما مظنة الإسراف لغسلهما بالصب عليهما، ويجعل الباء المقدرة على هذا للإصاق لا للتبعيض يدل لهذا أنه حد فرض الرجلين بالكعبين، مع أن المسح لا يجب فيه الاستيعاب فدل على أنه أراد به الغسل.

**الوجه الثاني:** أن يقال المراد عدم الاكتفاء بمجرد الغسل بل يجمع بين ذلك باليد، والغسل الذي هو إسالة الماء على العضو.

**الوجه الثالث:** أن المراد بقراءة الجر المسح، لكن النبي ﷺ بين أن ذلك المسح لا يكون إلا على الخف؛ وعليه فالآية على قراءة النصب تشير إلى غسل الرجلين في الأحوال العادية، وأما قراءة الخفض فتشير إلى المسح على الخفين في حال لبسهما على طهارة، كما دلت السنة النبوية المطهرة على أن المسح على الخفين متواتر عن رسول الله ﷺ وحاصل اختلاف القراءتين على هذا الوجه:

**الرأي الأول:** الدلالة على حكمين شرعيين، ولكن في حالين مختلفين.

**الرأي الثاني:** يرى جماعة من الفقهاء والمفسرين أن الواجب في طهارة الرجلين هو المسح أخذًا بقراءة الخفض، وبهذا قال القفال، والإمامية، وإسحاق، والثوري، وهو المروي عن أنس بن مالك وابن عباس، وعكرمة، والشعبي، وأبي جعفر الباقر، وهو رأي الفخر الرازي أيضًا، وقالوا: إنه أيضًا مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

وعللوا رأيهم هذا بما يلي :

**أولاً:** أن قراءة النصب محمولة على قراءة الخفض ، ووجه الدلالة من قراءة الخفض أن الله تعالى عطف الأرجل على الرؤوس وهي مجرورة ؛ ومن ثم تأخذ حكمها ، ويكون الغرض في طهارة الرجلين المسح وليس الغسل ، وأيدوا ما ذهبوا إليه بما روي عن ابن عباس وقتادة أنهما قالوا : إن الله افترض مسحين وغسلين ، وحملوا قراءة النصب على أنها عطف على الموضوع .

والرأي الراجح هو ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأن الغسل أشد مناسبة للقدمين من المسح ، كما أن المسح أشد مناسبة للرأس من الغسل ؛ لأن القدمين لا ينفي دنسهما غالباً إلا بالغسل ، وأيضاً تحديد الغاية في الآية الكريمة إلى الكعبين دليل على إرادة الغسل .

**ثانياً:** إن القراءتين متفتحتان على حكم الغسل للأرجل ، وأن لفظ المسح مشترك ، يطلق بمعنى المسح ، ويطلق بمعنى الغسل ، وهو هنا بمعنى الغسل من قول العرب : تمسحت للصلاة ، أي : توضأت لها .

**ثالثاً:** لو اعتبرنا أن المسح وارد في الوضوء ؛ فإنه لا تعارض بين القراءتين ، ذلك أن إمكانية الجمع بينهما واردة ، فالأمر بالغسل يتوجه إلى من لا خف له والرخصة الواردة بها قراءة الجر والآثار التي تدل على المسح تتوجه إلى لابس الخف .

**رابعاً:** إنه لم يثبت عن رسول الله ﷺ من طرق صحيحة : "أنه مسح على رجليه اللهم إلا إذا كان عليهما خف" ، بل قد تواترت الأخبار عنه ﷺ في صفة وضوئه أنه غسل رجليه ، وهو المبين لأمر الله ﷻ كذلك لم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس ، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك ،

قال عبد الرحمن بن أبي ليلي: أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين.

**خامساً:** يرى الألويسي: أن الآية الكريمة نزلت بعدما فرض الوضوء وعلمه - عليه الصلاة والسلام - روح القدس إياه في ابتداء البعثة بسنين، فلا بأس أن يستعمل فيها هذا القسم من الإبهام؛ فإن المخاطبين كانوا عارفين بكيفية الوضوء، ولم تتوقف معرفتهم بها على الاستنباط من الآية، ولم تنزل الآية لتعليمهم، بل سوقها لإبدال التيمم من الوضوء، والغسل في الظاهر؛ وعليه فالآية الكريمة جاءت بمشروعية التيمم.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم





# قائمة المراجع العامة



١. **الإعجاز في تنوع وجوه القراءات**  
عبد الكريم إبراهيم صالح، دار المحدثين، ٢٠٠٧م.
٢. **أثر اختلاف القراءات في الفقه الإسلامي**  
صبري عبد الرؤوف محمد، أضواء السلف، ١٩٩٧م.
٣. **تأويل مشكل القرآن**  
عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: سيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٨١م.
٤. **إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي**  
عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبو القاسم المقدسي، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٤٩هـ.
٥. **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**  
أحمد البنا الدمياطي، بتحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.
٦. **التحرير والتنوير**  
محمد الطاهر بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٠م.
٧. **أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي**  
عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم، ١٩٩٠م.

**٨. أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء**

مصطفى سعيد الحن، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥ م.

**٩. البحر المحيط في تفسير القرآن الكريم**

محمد بن يوسف بن حيان، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨ هـ.

**١٠. الأكليل في استنباط التنزيل**

جلال الدين السيوطي، دار الأندلس الخضراء، جدة، ٢٠٠٢ م.

**١١. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج**

وهبة الزحيلي، دار الفكر، ١٩٩١ م.

**١٢. الحذف البلاغي في القرآن الكريم**

مصطفى عبد السلام أبو شادي، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٩٩٣ م.

**١٣. رصف المباني في شرح حروف المعاني**

أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥ م.

**١٤. زبدة العرفان في وجوه القرآن**

حامد عبد الفتاح البالوي، سنده، تركيا، ١٣١٢ هـ.

